جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002–2016)

إعداد الطالبة

مي سامي المرشد

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة
في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية
جامعة مؤتة 2016

الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002–2016)
مي سامي المرشد 2016

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة مي سامي المرشد الموسومة بـ:

الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط (٢٠٠٢-٢٠١٦)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علوم سياسية.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبد الفتاح الرشدان		13/12/2016	مشرفاً ورئيسا
د. احمود ابوسليم		13/12/2016	عضواً
د. رضوان محمود المجالي		13/12/2016	عضواً
د. عبدالحليم مناع العدوان		13/12/2016	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

د.محمد عبدالرحيم المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى ...

من سهر الليالي ..... وظل سندي الموالي ... وحمل همي غير مبالي

بدر التمام ... والدي الغالي

إلى ...

من أثقلت الجفون سهرا ... وحملت الفؤاد هما ... وجاهدت الأيام صبرا

... وشغلت البال فكرا ... ورفعت الأيادي دعاءا ... وأيقنت بالله أملا

أغلى الغوالي وأحب الأحباب ... أمي العزيزة الغالية

إلى ...

ورود المحبة ... وينابيع الوفاء ... إلى من رافقوني في السراء والضراء

إلى أصدق الأصحاب ... إخوتي وأخواتي

أهدي هذا الجهد المتواضع

مي المرشد

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي جعل الشكر مفتاحاً لذكره والصلاة والسلام على خير خلقه نبيه الصادق الأمين وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين.

بعد إتمام هذا البحث لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر ووافر العرفان إلى المشرف الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان لما منحني من ثقة مطلقة وتوجيهات قيمة طوال مدة البحث سائلة الله عز وجل أن يجزيه عني خير جزاء وأن يوفقه لخدمة المسيرة العلمية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل وفائق الإحترام إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور احمود أبو اسليم , والأستاذ الدكتور عبد الحليم العدوان , والدكتور رضوان المجالي الذين اقتطعو من وقتهم الثمين جزءاً في قراءة هذه الرسالة ووضع ملاحظلاتهم السديدة التي أثرت الدراسة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل وفائق الإحترام إلى الأساتذة الكرام في قسم العلوم السياسية الذين أمدونا بعلمهم جزاهم الله خيرا وأبقاهم وأدامهم منهل علم يستقى منه ومثالاً خيراً للبذل والعطاء في سبيل العلم وطلابه .

مي المرشد

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

الملخص

الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002–2016)

مي سامي المرشد

جامعة مؤتة، 2016

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحولات التي شهدها الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد عام 2002 , وبيان أسسه وأهدافه والوقوف على المتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في صياغته وبلورته.

وتمحورت مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس المتعلق بتوضيح طبيعة الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط , والأهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها بعودتها نحو الشرق خلال الفترة (2002–2016) من خلال توظيفها لقدراتها السياسية والإقتصادية, والجغرافية, والعسكرية في ظل الأزمات والتغيرات التي تشهدها المنطقة وتراجع النظام الإقليمي العربي, إضافة إلى بروز القوى الإقليمية المنافسة لتركيا في قيادة المنطقة مثل إيران.

وأشارت فرضية الدراسة إلى أن المتغيرات والتحولات التي شهدتها دول الشرق الأوسط وتدهور الأوضاع السياسية, والأمنية التي تتزامن مع المتغيرات الدولية وبروز القوى الإقليمية التي تتنافس على قيادة المنطقة , ساهمت بأن يكون لتركيا دورا فاعلا ومؤثرا في الشرق الأوسط خلال الفترة (2002–2016) وصل لمستوى أن تكون بمثابة القائد الإقليمي لدول المنطقة وقد توصلت الدراسة إلى صحة فرضيتها.

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم توظيف منهج تحليل النظم, ومنهج المصلحة الوطنية, والمنهج الإقليمي فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: لقد نجحت تركيا في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية بأن يكون لها دورا فاعلا و محوريا في الشرق الأوسط وذلك من خلال إستثمارها للمقومات التي تمتلكها من جهة ؛والمتغيرات التي شهدتها المنطقة من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية التركية شهدت إنحرافا عن بعض الأسس التي قامت عليها مثل سياسة صفر مشكلات, وعدم التدخل في شؤون الجوار، إلا أنها تبقى الحليف الذي تثق به معظم دول المنطقة مقارنة بالقوى الإقليمية الأخرى التي تنافسها على قيادة منطقة الشرق الأوسط مما منحها دوراً إقليمياً فاعلاً ومؤثراً لا يمكن تجاهله سواء من القوى الإقليمية أو الدولية.

Abstract

Turkey's Regional Role towards the Middle East (2002-2016)

Mai Sami AL marshed

Mutah University, 2016

This study aimed at identifying the transformation that occurred to the Turkish regional role towards the Middle East after the year 2002. In addition، to reveal its principles and goals and to examine the regional and international changes that contributed to the articulation and crystallization of the said Turkish role.

The problem of the study focused on the primary question related to the clarification of nature of the Turkish regional role's in the Middle East and the objectives which Turkey seeks to achieve by its returning to the Middle East during the period of 2002-2016، and through its utilization of political، economic، geography and military capabilities through crises and changes that the region is going through; and the retread of the Arab regional system. In addition، the rise of regional powers which complete against Turkey over the region's leadership such as Iran for example.

The study's theory states that the changes and transformation which the Middle Eastern countries witnesses and political and economic conditions deterioration which coincide with international variables، and the rise of regional powers which compete with Turkey over the region's leadership all of these factors have contributed in having Turkey an effective and active role in the Middle East during the period of 2002-2016. This role has reached a level in which it seems that Turkey is the regional leader of the region's countries. To test the hypothesis accuracy and to answer the study's question.

The study utilized system analysis approach، national interest approach and regional approach، for being appropriate for studies similar to this.

The study revealed the following results: Turkey، under the leadership of (Adalet and Tanmiyeh) Justice and Development Party to have an effective and crucial role in the Middle East through its investment of capabilities it owns، in one hand، and the changes and developments that the area experienced in the other.

Although the Turkish Foreign policy witnessed certain deviation from its original principles such as: be little the current problems policy; however، Turkey remains the strong ally that most of neighboring countries trust in comparison with other competitors powers that compete over the leadership of the Middle Eastern region. A consequently has gained to have an effective role in the Middle Eastern region. In addition، by these results the accuracy of the study's hypothesis is assured.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تؤدي البيئة الإقليمية للدول، من حيث بعدها الجغرافي والتاريخي دوراً بارزاً في عملية تشكيل مكانة الدولة، وتحديد نمط علاقاتها الخارجية، وتعتبر تركيا من أكثر النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية محدداً واضحاً لتوجهاتها الخارجية؛ لما تكشفه من مجالات واسعة للحركة والتأثير المتبادل، والقدرة على القيام بدور مؤثر فيها، لذا بدأت تركيا بإعادة صياغة دورها على المستويين الإقليمي والدولي، لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في العام 2002 الذي تزامن مع جملة من التغيرات , والتحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط مما ساهم في تعزيز الدور الإقليمي لتركيا.

وطرحت القيادة التركية، مجموعة من الإستراتيجيات الجديدة القائمة على ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في مفهوم وأدوات السياسة الخارجية، وقد قاد مفكرو حزب العدالة والتنمية وعلى رأسهم وزير الخارجية ورئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، حركة شملت كل الأساسيات وجوهر العلاقات التركية الخارجية, وقد شمل ذلك العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط، وقد حكم هذا التحول مجموعة من المعيطات التاريخية، والجغرافية، والدينية، والإجتماعية، والفكرية إضافة إلى رغبة تركيا الجادة في تأدية دور محوري في الشرق الأوسط.

وتُعد نظرية العمق الإستراتيجي التي صاغها وبلورها وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو (مهندس السياسة الخارجية التركية) الأساس الذي إنطلقت منه السياسة الخارجية التركية الجديدة في توجهها نحو الشرق الأوسط والتي تهدف إلى إخراج تركيا من بلد هامشي، يختزل دورها في عضوية المحاور إلى بلد مركزي فاعل ومؤثر، وعلى مقربة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد مبادر في كافة القضايا الإقليمية والدولية (أتامان, 2015, ص 50).

وتؤكد قيادة حزب العدالة والتنمية، أن العلاقات التركية مع أي طرف، سواء محور إقليمي، أو دولي، ليست بديلاً عن العلاقات مع أطراف أخرى بل هي عنصر

مكمل لصفة تعدد الأبعاد، وتعدد الأقاليم، وتعدد الأطراف، التي تمتاز بها السياسة الخارجية التركية، فإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي لن يؤثر على دورها في الشرق الأوسط، وتحالفها مع الولايات المتحدة لا يؤثر على سعيها للتعاون مع روسيا وعلاقتها مع العرب لا تعني قطع كل الوشائح والروابط مع إيران أو إسرائيل.

وتمتاز السياسة الخارجية التركية باهتمامها بالقضايا العربية و الإسلامية كاهتمامها بالقضية الفلسطينية والتفاعل معها وتكريس الدفاع عنها في المحافل الدولية ويشكل هذا الإهتمام أحد محاور الدور التركي في المنطقة، وفي المقابل تحرص تركيا على التحالف الإستراتيجي مع كل من إسرائيل وإيران، وتؤكد على حق إيران بامتلاك الطاقة النووية، وفي الوقت الذي تجري تركيا مباحثات مع دول الإتحاد الأوروبي بصفتها عضواً في الإتحاد الأوروبي، تجتمع مع الدول العربية أثناء اجتماعات القمة العربية , واجتماعات وزراء خارجية الدول العربية التي تدعى إليها من جهة أخرى.

في ضوء ذلك تسلط هذه الدراسة الضوء على طبيعة وحدود الدور الاقليمي لتركيا إزاء دول الشرق الأوسط، في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2002 ومستقبل هذا الدور وما قد يواجهه من فرص وتحديات.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بتوضيح طبيعة الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط, والأهداف التي تسعى لها تركيا من خلال توظيفها لقدراتها الجغرافية, والإقتصادية, والعسكرية في ظل الأزمات التي تشهدها المنطقة ,وتراجع النظام الإقليمي العربي وبروز القوى الإقليمية التي تتنافس على قيادة المنطقة.

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما هي أهم المقومات الداخلية والخارجية المؤثرة في توجهات الدور التركي؟
2. كيف تؤثر التحولات والمتغيرات في منطقة الشرق الأوسط على الدور الإقليمي لتركيا واستراتيجيتها في المنطقة؟
3. ما التحولات الإستراتيجية في العلاقات التركية – العربية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة؟

4. ما هو إنعكاس العلاقات التركية الإسرائيلية والعلاقات التركية الإيرانية على مسار الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط؟
5. ما هو تأثير البيئة الدولية على الدور التركي تجاه دول الشرق الأوسط ؟
6. ما هي أبعاد و مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط ؟

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توضيح تطور وتصاعد الدور الإقليمي لتركيا إزاء الشرق الأوسط لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 وبصورة عامة فإن أهداف هذه الدراسة:

1. توضيح أهم المقومات الداخلية والخارجية المؤثرة في رسم توجهات السياسة الخارجية التركية.
2. تحليل أثر التحولات والتغيرات في منطقة الشرق الأوسط على الدور التركي والإستراتيجية التركية.
3. توضيح أهم التحولات الإستراتيجية التي شهدتها العلاقات العربية – التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية(2002– 2016).
4. تحليل طبيعة وشكل العلاقات التركية الإسرائيلية والعلاقات التركية الإيرانية وانعكاسها على مسار الدور التركي في الشرق الأوسط.
5. تحليل طبيعة وشكل العلاقات التركية مع البيئة الدولية ومدى تأثيرها في الدور التركي تجاه الشرق الأوسط.
6. التعرف على أبعاد ومستقبل الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يمكن أن تضيفه إلى الدراسات السابقة في نفس المجال, وجذب إهتمام الباحثين إلى ضرورة دراسة أحد أبرز الأدوار الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط وضمن هذا الإطار فإن أهمية الدراسة تبرز من خلال كلا من الأهمية العلمية والعملية على النحو الآتي:

أولا: الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في التعرف على طبيعة ومقومات الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة الزمنية (2002–2016) , والغايات والأساليب , والأدوات التي اعتمدتها قيادة حزب العدالة والتنمية في سبيل الإرتقاء بالدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط حتى باتت تركيا أحد أبرز القوى الإقليمية التي لا يستهان بها في المنطقة.

ثانيا: الأهمية العلمية:

يعد موضوع الدور الإقليمي التركي من أبرز الموضوعات المطروحة على الساحة الإقليمية , وتكتسب الدراسة أهميتها العلمية من القضية التي تعالجها إضافة إلى حداثتها إذ تغطي الدراسة الفترة الزمنية (2002–2016) التي شهدت العديد من الأحداث والتغيرات التي عصفت في الشرق الأوسط , والتي كان لها تأثير مباشر على الدور الإقليمي لتركيا تجاه المنطقة , كما تقدم الدراسة وجهة نظر علمية قد تساهم في تفسير طبيعة الدور التركي بأسلوب علمي يشكل إضافة إلى ما سبقها من الدراسات التي تناولت الموضوع ذاته، كما توفر فرصة للمهتمين بالشأن الإقليمي والدولي للإطلاع على تحليل ووصف المقومات الداخلية ,والمتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في بلورة الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة (2002–2016).

5.1 فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها : كلما زادت حدة المشاكل وحالة عدم الإستقرار في الشرق الأوسط كلما زادت فاعلية الدور الإقليمي التركي.

أي أن العلاقة بين ضعف النظام الإقليمي في الشرق الأوسط , وفاعلية الدور الإقليمي لتركيا طردية ،كما تتضمن هذه الدراسة متغيرين رئيسيين:

1. المتغير المستقل: تدهور الأوضاع السياسية, والأمنية في الشرق الأوسط وبروز القوى الإقليمية التي تنافس تركيا على قيادة المنطقة.

2. المتغير التابع: قدرة تركيا على توظيف إمكاناتها السياسية والإقتصادية والعسكرية , وموقعها الإستراتيجي بشكل يؤهلها لأن يكون لها دورا فاعلا ومؤثرا في الشرق الأوسط ؛ويجعل منها القوة التي يرحب بها جميع الأطراف في المنطقة.

6.1 حدود الدراسة

- حدود زمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية ما بين عامي (2002–2016) أما مبررات إختيار العام 2002 كبداية للفترة الزمنية للبحث ذلك لأنه في هذا العام وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة , وشرع بإعادة صياغة الدور التركي على أساس يتجاوز مفهوم الجسر, وضرورة الإنفتاح التركي على جواره إضافة إلى أنها الفترة التي شهدت تغيرات وتحولات على المستويين الإقليمي والدولي بدءً من أحداث 11 أيلول 2001 التي أدت إلى بروز توجهات جديدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمحور حول الحرب على الإرهاب وضرورة القضاء على الأنظمة الداعمة له التي بدأت بالحرب على العراق عام 2003 ، أما إختيار العام 2016 كنهاية للفترة الزمنية للبحث ذلك لأن هذا التاريخ شهد الكثير من التغيرات سواء على مستوى الشرق الأوسط أو على المستوى التركي ,وهذا التاريخ يمكن التوقف عنده للوصول إلى معلومات وتحليل للدور التركي بشكل أكثر دقة وموضوعية .
- حدود مكانية: على الرغم من أن العنوان يشير إلى الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بشكل عام إلا أن التركيز سيكون على الدولة التركية بالإضافة إلى الدول الفاعلة والمؤثرة في المنطقة , والتي لسياستها الخارجية تأثير على الدور الإقليمي لتركيا وهي: دول الخليج العربي , و مصر , ودول الجوار لتركيا وهي: سوريا , والعراق, والقوى الإقليمية المنافسة لتركيا مثل إيران وإسرائيل , وستتناول الدراسة الدول التي شهدت الثورات والتحولات السياسية في محاولة للتعرف على مدى تأثير هذه الأحداث والمتغيرات على طبيعة الدور التركي تجاه الشرق الأوسط.

7.1 مصطلحات الدراسة

إستكمالا لمنهجية البحث لا بد من تحديد وتعريف المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذه الدراسة كما يلي:

الدور التركي

الدور إصطلاحا: سلوكا متوقعا لأي شخص يمتلك منصبا أو مكانا معينا (الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية,2007، ص94) .

الدور التركي إجرائيا: يشير إلى الدور الذي تسعى القيادة التركية ممثلة بحزب العدالة والتنمية للإضطلاع به في الشرق الأوسط، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تبنى الرئيس التركي رجب طيب آردوغان نظرية(العمق الإستراتيجي) ,التي صاغها رئيس الوزراء و وزير الخارجية السابق الدكتور أحمد داود أوغلو وجعلها دستورا للسياسة الخارجية ؛ وتقوم على توظيف الموروث التاريخي ,والجغرافي, والثقافي مع إدراك مكانتها الجيوسياسية نحو تطوير رؤية إستراتيجية و إنتهاج سياسات تتفق مع مكانة تركيا في الساحة الدولية.

الإستراتيجية:

الإستراتيجية إصطلاحا: يعرفها مركز الدراسات الإستراتيجية في جنيف بأنها توظيف لعناصر القوة لعمل وبناء حاضر يتيح إنجاز أهداف المستقبل أي أن الإستراتيجية: خطط طويلة المدى تمتد للمستقبل البعيد وتلك الخطط تعتمد على توظيف عناصر القوة التي تمتلكها الدولة لبناء حاضر يتيح إنجاز أهداف المستقبل.

وتعرف: بأنها تحديد الأهداف السياسية طويلة الأمد واختيار طرق التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيق تلك الأهداف (دغيم, 2000، ص65).

الإستراتيجية إجرائيا: تشير إلى الخطط والتوجهات السياسية التي تبنتها تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 حيث شكل وصول هذا الحزب تحولا في السياسة الخارجية التركية وساهم في نقل تركيا من دولة طرفية في النظام الأوروربي إلى الإنفتاح الإقليمي والتعاون والتحالف في مختلف المجالات لتلعب دورا إقليميا فاعلا على مستوى الشرق الأوسط إذ طرح الحزب أيديولوجية إقتصادية إجتماعية وسياسية مختلفة عن أطروحات الأحزاب التي سبقته في تركيا،فقد

مزج في نهجه بين العلمانية والإسلام حيث صاغ وزير الخارجية ورئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط في عدة عناصر تمثل الحد الأدنى اللازم توفره من أجل نجاح تركيا في في انتهاج إستراتيجية تجاه الشرق الأوسط من الناحيتين الجيوثقافية والجيواقتصادية , وتبني سياسة خارجية مرنة تحقق التنسيق بين التكتيكات الدبلوماسية, والعسكرية , والتحلي بمهارة مرحلية واعية قادرة على تقييم تأثير المنطقة في السياسات العالمية.

الشرق الأوسط إصطلاحا:

يعتبر مفهوم الشرق الأوسط من المفاهيم التي يغلب عليها الطابع الأيديولوجي وهو تعبير إستراتيجي , ومصطلح سياسي في نشأته وارتبط إستخدامه بخطط الدول الكبرى لمشاكل الأمن والدفاع في العالم، ولقد واجه الباحثين صعوبة في تحديد نطاق هذا المفهوم كإطار جغرافي والسبب في ذلك هو غياب معيار موضوعي لتحديد نطاق النظام الإقليمي للشرق الأوسط (مطر وهلال,1983،ص 61).

ويؤكد البعض أن كلمة الشرق الأوسط مصطلح جيبولوتيكي حركي يعبر عن العالم الإسلامي، أما القاموس السياسي فيتناول الشرق الأوسط ويذكر أنه مصطلح جغرافي؛ يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الآسيوية ,والإفريقية المجاورة القريبة من أوروبا والمطلة على البحر المتوسط وتشمل: إيران ,والعراق ,ودول شبه الجزيرة العربية ثم تركيا ,وسوريا ,ولبنان ,وفلسطين ,والأردن, ومصر, وليبيا(عطية الله, 1968، ص65).

وتعددت محاولات تحديد نطاق الشرق الأوسط فهناك من الباحثين من يأخذ بالمعنى الضيق للمصطلح فيستبعد دولا مثل ليبيا , والسودان وهناك من يحدد نطاق الشرق الأوسط بالدول العربية الآسيوية بما فيها فلسطين , واسرائيل بالإضافة إلى مصر –دولة عربية غير آسيوية – وكل من تركيا وإيران – الدولتين الإسلاميتين غير العربيتين وهذه الرؤية هي الإتجاه السائد عند تناول مفهوم الشرق الأوسط(عباس, 2005، ص11).

واتجهت بعض التعريفات لتحديد ما يسمى بدول القلب والهامش في الشرق الأوسط كالتالي:

تعريف بايندر: قسم فيه الشرق الأوسط لثلاث أقسام الأول يضم دول القلب: الأردن، إسرائيل، سوريا،العراق، لبنان، مصر، ليبيا، السودان ,ودولتان خارج القلب هما تركيا وإيران ودول الهامش أفغانستان، وتونس ,والمغرب, والجزائر (المخادمي,2005، ص 163).

تعريف بريتشر: إلتزم أيضا بالتقسيم الثلاثي، ففي القلب تقع الأردن , سوريا وإسرائيل ,العراق، لبنان، مصر وعلى الهامش: إيران،و تركيا، والجزائر،والسعودية قبرص الكويت أما دول الحلقة الخارجية فهي: تونس , و السودان، والصومال , وليبيا والمغرب , واليمن(عباس, 2005، ص 12-13).

ويحدد شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل الشرق الأوسط من حدود مصر الغربية , وحتى حدود باكستان الشرقية , ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى شرقا إلى المحيط الهندي شمالاً , والسودان جنوباً(بيريز, 1994، ص62) .

ويعرف الشرق الأوسط بأنه الإقليم الذي يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى حدود شبه القارة الهندية شرقاً, ومن البحر الأبيض المتوسط ,والبحر الأسود, والقوقاز وبحر قزوين شمالاً ,إلى بحر العرب والسودان جنوبا , وهذا يعني أن الشرق الأوسط يضم جميع الدول العربية إضافة إلى تركيا ,وإيران(علين, 2005، ص 45) .

أما الشرق الأوسط الكبير فهو مشروع قررت مرتكزاته الولايات المتحدة بالتنسيق مع إسرائيل, والإتحاد الأوروبي ,وحلف شمال الأطلسي وقد تم تحديد نطاقه الجغرافي من أقصى شمال أفريقيا , وصولا إلى عمق آسيا حيث يشمل المغرب ثم يمتد شرقا إلى الجزائر ومصر , وبلاد الشام , والعراق , والخليج العربي , وإيران , وتركيا وأفغانستان ,وجمهويات آسيا الوسطى, وباكستان , وأندونيسيا (المخادمي,2005، ص 163).

الشرق الأوسط إجرائيا: يستخدم مفهوم الشرق الأوسط في هذه الدراسة لوصف فضاء جغرافي بات يشهد تنافسا بين القوى الإقليمية والدولية لما يتمتع به من ثروات طبيعية وجغرافية، وفي سبيل معرفة الدور الذي تسعى له القيادة التركية في الشرق الأوسط ؛إقتضت الدراسة التركيز على الدول الفاعلة في المنطقة والتي شهدت تطورا ملحوظا في علاقاتها مع تركيا وهي دول الخليج العربي, و مصر, ودول الجوار لتركيا سوريا , والعراق , والقوى الإقليمية المنافسة لتركيا لقيادة المنطقة (إيران وإسرائيل).

8.1 منهجية الدراسة

إستنادا إلى موضوع الدراسة ومشكلتها البحثية وأسئلتها إقتضت الدراسة توظيف المناهج الآتية: منهج تحليل النظم، المنهج الإقليمي ومنهج المصلحة الوطنية.

منهج تحليل النظم:

إن منهج تحليل النظم مقتبس أساسا من تطبيق نظرية النظم في دائرة العلوم الإجتماعية الأخرى تمثل هذه النظرية تطور حديث للمنحى السلوكي في تحليل العلوم الإجتماعية ومن أهم رواد هذا المنهج مورتن كابلان وديفيد سنغر وتشارلز ماكليلاند و روزناو (الخزرجي, 2009، ص88).

يقوم منهج تحليل النظم بتحليل كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ويربط بينها، ويسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة , والسياسة الدولية ويرى أن السلوك السياسي الخارجي لأي دولة هو في حقيقته مخرجات لعملية تفاعلية تبدأ باستقبال حافز خارجي ويتم الإستجابة له من قبل صناع القرار، أما الأهداف العلمية التي يتوخاها هذا المنهج في التحليل هي :التوصل إلى القوانين , والنماذج المتكررة في كيفية عمل النظم , وتحديد مصادرها , ومظاهر الإنتظام فيها كذلك التوصل إلى إستنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والإختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسة , والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر (Andrew: 1967,p27).

ويعتبر كابلن "أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها، إن النظام حسب كابلن تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه(النعيمي, 2009، ص162) كما يرى ماكليلاند أن السلوك الدولي للدولة الواحدة هو عبارة عن أخذ وعطاء بين هذه الدولة وبيئتها الدولية، وكل هذا الأخذ و العطاء مجتمعا وبمشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي(الربيع,1994،ص 807) إذا حسب منهج تحليل النظم فإن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف.

تعتمد الدراسة على هذا المنهج في تحليل بنية النظام السياسي القائم في تركيا والمتغيرات التي طرأت عليه , وساهمت في إعادة رسم الدور التركي ليصبح أكثر فاعلية وتأثيرا في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال هذا المنهج يمكن تحليل المتغيرات التي طرأت في النظام الدولي بشقيه الإقليمي والعالمي التي أدت إلى تغيير في موازين القوى حيث برزت قوى جديدة مقابل تراجع لقوى إقليمية أخرى.

ومن أهم الاحداث التي شهدها النظام الدولي والإقليمي والتي أثرت بشكل مباشر في الدور التركي هي أحداث 11 أيلول 2001 , التي أظهرت مدى الحاجة لإعادة تعريف مكانة تركيا، أما على المستوى الإقليمي ساهمت الثورات العربية التي إنطلقت في نهاية عام 2010 و حالة الفراغ التي سادت في المنطقة بعد إنهيار النظام الإقليمي العربي بفعل الإحتلال الأمريكي للعراق، إضافة إلى تغير ترتيب القوى العالمي فغياب أي حضور سياسي أوروبي وفشل إدراة بوش إبان حرب العراق كل هذه العوامل دفعت تركيا لملء هذا الفراغ، إضافة إلى تنامي أدوار بعض القوى الإقليمية مثل إيران وتصاعد نفوذه في المنطقة مما أدى إلى تعميق الخلل القائم في توازن القوى العربي الإقليمي ونتج عنه العديد من مصادر التهديد الأمني خاصة لدول الخليج العربي وهو ما ما أوجد نوع من القبول العربي للدور التركي.

المنهج الإقليمي:

تطور هذا المستوى من التحليل بعد الحرب الباردة ويقصد به تحليل تفاعلات النظم الإقليمية الدولية التي تعرف بالعلاقات الدولية الإقليمية وتتحدد وفقا لأسس جغرافية أو ثقافية.

هنالك العديد من المحاولات التنظيرية لتعريف مفهوم النظام الإقليمي نظرا لإختلاف الصفات التي يتم إعتمادها في تعريفه على سبيل المثال يعرف راي ماغوري Ray Magoori النظام الإقليمي بأنه " ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغيير في أي جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء وبما يؤدي أو يحمل ضمنا إعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز "(Magoori,1982,p12) ومن خلال هذا التعريف يأخذ ماغوري بمعيار

التفاعلات الكثيفة المتداخلة التي تدور بين مجموعة من الدول ذات القرب الجغرافي كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي.(إدريس,2002، 12ص).

ومن أكثر التعريفات شيوعا تلك التي قدمها لويس كانتوري وستيفن شبيغل وهي تعد الأكثر تفصيلا وترى أن النظام الإقليمي هو" الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض ولها روابط أثنية ,ولغوية ,وثقافية وإجتماعية , وتاريخية مشتركة تساهم في زيادة شعورها بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام " (Cantor and Spiegel,1967,p22) .

أما مالين غينارسون (Malin Gunarsson) فيؤكد على عنصري التفاعل والجوار الجغرافي كمعالم أساسية لتعريف أي نظام إقليمي، ولا يحصر التفاعلات الإقليمية بين الدول المشكلة للنظام بل يضم إليها مختلف المؤسسات والتنظيمات المتضمنة ضمن حدود النظام الإقليمي، لهذا يعرف غينارسون النظام الإقليمي بأنه "تفاعل بين فواعل ومؤسسات ضمن منطقة جغرافية محددة " (Gunarsson:2000).

تم توظيف المنهج في هذه الدراسة من خلال تحليل مقومات الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط،حيث فرض الموقع الجغرافي المميز لتركيا أن تنخرط في قضايا المنطقة، إضافة إلى العوامل الثقافية والدينية التي شكلت أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة التي صاغها مهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داود أوغلو والتي تركز على العاملين الجغرافي و التاريخي كبوابة دخول إلى منطقة الشرق الأوسط.

منهج المصلحة الوطنية:

ينبثق هذا المنهج من النظرية الواقعية القائمة على فكرة المصلحة , ومن أهم رواده هانز مورغانثو, وفرديريك شومان , وستراوس هوبيه، بناء على هذا المنهج لا يوجد توافق بين الدول في مصالحها القومية مما يولد التنافس بينها، وتقوم القوة بدور بالغ التأثير في تحديد مجرى الصراع والتنافس , وتحديد نتائجه النهائية (سليم, 1989، ص 49) .

ووفقا لمنهج المصلحة فإن الصراع والتنافس هو النمط الذي يغلب على سلوك الدول لتحقيق مصالحها الوطنية وزيادة مواردها(morgenthue,1968 ,p31).

والقوة التي تعنيها ليست مجرد القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي ولكنها القوة القومية بمفهومها الشامل بمختلف عناصره المادية وغير المادية منها على سبيل المثال السكان, والموارد الطبيعية, والموقع الإستراتيجي , ونظام الحكم ومؤسساته(مقلد, 1987، ص20).

يكشف هذا المنهج عن دوافع الدول في تعزيز علاقاتها وتعاونها مع غيرها وفق ما تمليه عليها مصالحها، ويعتبر هذا المنهج أن الهدف الأساسي للدولة هو تحقيق المصلحة الوطنية، وعلى هذا الأساس فإن أنصار هذا المنهج يركزون في دراسة العلاقات الدولية على كل ما يتعلق بالمصلحة الوطنية , ويعتبرون أن المصلحة الوطنية تتضمن الإستمرارية في العلاقات الدولية بمفهوم المصالح(النعيمي,2009، ص162).

وبناء على هذا المنهج، يمكن التنبؤ بسلوكيات الدول وفق ما تمليه عليها مصلحتها الوطنية التي يتم تحديدها وفق تصورات ومدركات صناع القرار وإدراكهم لمصالح بلادهم ,وتكمن خطورة هذا المنهج بأن صناع القرار في بعض الأحيان كثيرا ما يبررون أخطاءهم في علاقاتهم الدولية إستنادا لمفهوم المصلحة الوطنية.

لقد إعتمدت الدراسة على هذا المنهج في الكشف عن دوافع الدور التركي في الشرق الأوسط والأهداف التي تسعى لها تركيا من خلال العودة إلى الشرق بعد أن كانت تحت المظلة الغربية، ويلاحظ أنه على الرغم من الروابط التاريخية , والجغرافية والدينية التي تربط بين تركيا والشرق الأوسط تبقى مصالحها الوطنية هي المحرك الأساسي لها، وفي الحالة التركية فإن مصلحتها في التوجه نحو الشرق الأوسط في الإعتماد على النفط والغاز (الذي تفتقر له) لا سيما من دول الخليج العربي, والعراق وإيران ذلك إلى جانب حاجتها لأسواق دول الشرق الأوسط لتسويق المنتجات التركية وتم توظيف المنهج في الدراسة من خلال تحليل عناصر القوة التي تم توظيفها من الجانب التركي لتحقيق مصالحها لا سيما القوة الناعمة التي شكلت بوابة دخول تركيا للشرق الأوسط.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

نظرية الدور:

تعددت النظريات المتعلقة بدراسة سلوك الدول وسياستها الخارجية ,وأهدافها الإستراتيجية وذلك بتعدد المفكرين والمدارس السياسية، وفي هذه الدراسة سيتم تطبيق نظرية الدور , التي نستطيع من خلالها تحليل مقومات ومحددات الدور التركي في الشرق الأوسط في ظل ما تشهده المنطقة من تطورات ساهمت في بروز العديد من القوى الإقليمية التي تسعى لقيادة المنطقة مقابل تراجع قوى إقليمية أخرى.

إن نظرية الدور المرتبطة بتحليل مقومات الدور؛ تهتم بتحليل المقومات التي تتمتع بها الدولة التي تعكس عناصر قوتها أو ضعفها، وتحدد سلوكها تجاه محيطها الإقليمي، وتحدد موقفها تجاه القوى الاقليمية المنافسة لها ,والتي تتقارب معها في توافر عناصر القوة (إدريس، 2001 ,ص 54).

إن مثل هذه النظرية جديرة بالإهتمام ليس فقط لقدرتها على تحليل مقومات الدور المادية , ولكن من خلال تحديدها المقومات الغير مادية المتعلقة بسيكولوجية وعقائد ومدركات صناع القرار؛ ذلك لأن شخصية صانع القرار ومجموعة المتغيرات المؤثرة في تكوينها لها الأثر البالغ في الإستراتيجيات التي يتباها في توجيه الدور المفترض للدولة (الرمضاني, 1991،ص295).

ولا تقتصر نظرية الدور على تحليل المقومات, بل تتطرق للمحددات التي قد تحد من حركة الدولة في محيطها الإقليمي؛ وهي تصنف على أنها محددات داخلية وإقليمية ودولية، أما على مستوى البيئة الداخلية للدولة تعتبر وحدة المجتمع وتلاحمه فرصة لصانع القرار للعب الدور الذي تدعمه العوامل الإقليمية والدولية , وعلى مستوى البيئة الخارجية يتم التركيز على مدى دعم وإسناد القوى الدولية الفاعلة للدور الإقليمي للدولة , ويعتمد ذلك على مدى قدرة الدولة في ضمان مصالح القوى الدولية الفاعلة أو العظمى في الإقليم.

أما مفهوم الدور بقي غامضا شأنه شأن المفاهيم المتداولة في العلوم الإجتماعية وتعددت التعاريف المعطاة له , وبعد أن استخدم هذا المفهوم في حقل العلوم السياسية إرتبط بمعالجة دور الدولة،حيث يتطلب تعامل الدولة مع النسق الدولي أن تحدد لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق والوظيفة , أو الوظائف الرئيسية التي يمكن أن تؤديها بشكل مستمر وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة , وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي (سليم, 2001، ص48).

ويرتبط الدور السياسي بمفهوم "الفعل السياسي Political Action" وتم تعريف الفعل السياسي في نطاق العلوم السياسية على أنه: "مجموعة الأعمال التي يقوم بها أحد أطراف العلاقة السياسية (الدولة، المواطنون، القوى السياسية الوسيطة بينهما) والتي تتم صياغتها في إطار قيمي وعقيدي معين، بحيث تعكس مصالح الجهة التي تقوم بالفعل , وتؤدي إلى حدوث تأثير في الأطراف الأخرى ينجم عنه رد فعل ذي خصائص معينة (Parsons, 1968,p658).

وتعرف الأدوار على أنها "سلوكيات يؤديها أشخاص مميزون، وعادة ما تكون مرتبطة بإطار محدد ومتميز (Biddle,1968,p14).

وهنالك من يعرف الدور بأنه: موقف واتجاه سياسي ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة من المحددات الأساسية منها هوية المجتمع , ووصفه السياسي والإجتماعي وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الإستقرار السياسي للمجتمع والدولة. (Cambell,1999, p23).

فالدور مفهوم محوري يستند إليه منظرو ومحللو نظرية الدور في تحليلاتهم وافتراضاتهم التي على أساسها تم بناء هذه النظرية، وتنبع الفكرة الأساسية لهذه النظرية من أن الدور الذي تقوم به الدولة في محيطها الخارجي هو نتاج أو محصلة ما تقوم به من تسخير لمقوماتها وأمكاناتها السياسية , والإقتصادية ,والعسكرية, والجغرافية والبشرية وغيرها من المقومات في سبيل تحقيق مصلحة وطنية , أو قومية عليا نابعة من طبيعة الأهداف, والمصالح التي يدركها صانع القرار وترتبط بمفهوم الدور مصطلحات متعددة تقترب من المصطلح , أو تصب بإتجاه توضيحه، مثل الوظيفة والمكانة, والمركز, وينطلق الدور من الأهداف التي يتم تحديدها من قبل صانع القرار

والذي يعكس السلوك السياسي الخارجي للدولة , لذلك فإن صناع القرارات ينظرون إلى النظام السياسي الدولي، ويتفاعلون معه وفقاً لإدراكهم للإدوار التي تضطلع بها دولتهم في السياسة الدولية، إما كدول لها ثقلها في التكتلات الإقليمية ,أو كدول لها ثقلها في السياسة الدولية , أو كشركاء في أحلاف , أو كدول محايدة(مقلد,1987،ص210).

وتقوم نظرية الدور بدراسة سلوكيات الدول باعتبار أن هذه السلوكيات هي أدوار سياسية تقوم بها الدول في المسرح الدولي، وإن اختلاف هذه الأدوار يعود إلى اختلاف توجهات ,وأهداف النخب, وصناع القرار في تلك الدول، حيث أن تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحددات المقيدة أو الموجهة لصناع القرار والنخب والتي أهمها: هوية المجتمع، و القيم السائدة ، و الخصائص القومية للمجتمع التي تشمل الأيديولوجيا, والتاريخ, والقدرات السياسية , والعسكرية , والإقتصادية , والإجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي، ومدى إستجابة الأفراد لصناع القرار في قيام دولتهم بدور دولي أو إقليمي معين (Campbell , 1999, p25).

وتهدف نظرية الدور بشكل أساسي إلى إيجاد ربط بين الفواعل (صناع القرار) والهياكل (المؤسسات) في إطار العلاقات الدولية، بناءً على أن الفواعل الذين يعملون بمفردهم أو كجماعات هم جزء لا يتجزأ من المؤسسات الإجتماعية والثقافية في دولهم وأنهم صناع السياسة الخارجية فيها , وإن منظورهم للعالم يتجسد من خلال هذه المؤسسات، وهؤلاء يديرون هيكل النظام الدولي، وتقع على عاتقهم مسؤولية إستغلال الفرص لكي يكون لدولهم القدرة على التأثير في هيكل النظام الدولي، أو إعادة تشكيل الأدوار , كما توفر هذه النظرية الأدوات التي تتيح التحقق العملي المنظم لأهمية العلاقة بين الفواعل (صناع القرار) , والمؤسسات كمقررين لسلوك السياسة الخارجية فضلاً عن ذلك فإنها توفر, أو تفسر الصلة أو , الإرتباط بين الهوية والسلوك(Harnisch ,2008, p 16).

لقد أسهم العديد من المفكرين مثل جورج ميد , وجوزيف مورينو, وبروس بيدل ورودولف هولستي في إيجاد هذه النظرية وتطويرها , ومن أهم المقولات التي تتعلق بالدراسة محل البحث ما يلي: (walker,1987, p30).

1- في مقال كتبه رودولف هولستي عام 1970 بعنوان تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية National Role Conception In The Study Of "Foreign policy" أكد فيها على أن سلوك الدولة على المستوى السياسي الخارجي يحدده تصور صناع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف.(sekri,2009,p423) ويرى هولستي أن الدولة الطامحة للنفوذ الإقليمي تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية ويتوقف الدور على خصائص الدولة والإقليم الذي تنتمي إيه وخصائصه وعلى وجود قوى إقليمية أو أكثر في المنطقة.

2-ستيفن وولكر بمقاله المعنون ب: تصورات الدور القومي والنتائج النسقية "national role conception and system outcomes " حيث تطرق إلى الأدوار الوطنية التي عرفها بأنها تصورات واضعي السياسة الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي وتشمل هذه التصورات أنواع عامة من القرارات والإلتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية. (p532، Bailin ,1980) .

3- أما المفكر بروس بيدل يرى أن الدور يعبّر عن مجموعة من التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور (Biddl , 1968, p14) .

4-جورج ميد وجوزيف مورينو قاموا بدراسة الدور الذي تقوم به الدولة بالتركيز على العوامل النفسية المتحكمة بصناع القرار السياسي لذلك في كثير من تحليلاتهم حول تشكيل الدور تم ربطه بالمواقف والسلوكيات السياسية التي تتخذها النخب السياسية المسؤولة عن إدارة الدولة داخلياً وخارجياً، حيث تقود هذه القرارات الصادرة عن الصور المتشكلة في أذهان صناع القرار إلى رسم دور الدولة وتشكيله (p 45، Cambell,1999).

أسباب إستخدام النظرية:

تعد هذه النظرية منهجاً علمياً يقدم مجموعة من المفاهيم التي يمكن من خلالها التعرف على متغيرات الدراسة، إضافة إلى أن النظرية تركز على مقومات الدور بأبعادها المادية وغير المادية التي تؤثر بشكل كبير على الدور الذي تسعى له

الدولة، بحيث كلما توافرت المقومات , والإمكانات لدى الدولة كلما زادت فرصتها لأن يكون لها دورا فاعلا, ومؤثرا , وهذا ما ينطبق على الدور التركي تجاه الشرق الأوسط كما تهدف النظرية إلى الكشف عن المحددات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر سلبا على الدور الذي تسعى له الدولة.

ومن ناحية أخرى تربط النظرية بين الدور وعقائد القادة, وصناع القرار وتصورهم للأدوار التي تسعى دولهم للإضطلاع بها ولا يخفى أن من أهم أسباب تطور الدور التركي في الشرق الأوسط هي عقائد ومدركات صناع القرار, والنخب في تركيا والرؤية التي يمتلكها حزب العدالة والتنمية حول مكانة تركيا ودورها على نحو يتجاوز مفهوم الجسر، ومن الأسباب الأخرى التي دعت لإستخدام هذه النظرية ,هي تركيزها على تأثير البيئة الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي على مسار الدور الذي تسعى له الدولة ونتيجة لإستخدام نظرية الدور; يصبح من السهل توقع أدوار الدول وأهدافها الإستراتيجية.

ومن هنا يتضح لنا أهم الأسباب التي دعت إلى إستخدام هذه النظرية أنها تتناسب مع هذه الدراسة الموسومة بالدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط ذلك لأنها تساهم بتوضيح المحددات, والمقومات الداخلية والخارجية المؤثرة على مسار الدور التركي تجاه الشرق الأوسط.

كيفية توظيف النظرية في الدراسة:

إن هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تسعى تركيا للإضطلاع به في الشرق الأوسط من خلال تحليل مقومات الدور المادية, وغير المادية ومدى ما توفره كل من البيئة الداخلية والخارجية من فرص وتحديات من خلال بيان تأثير المقومات الجغرافية , والتاريخية , والإقتصادية, والبشرية التي تم توظيفها في السياسة الخارجية التركية, ودور قيادة حزب العدالة والتنمية الذي تبنى منذ وصوله للسلطة عام 2002 رؤية جديدة حول دور تركيا ,ومكانتها ويرجع الفضل في ذلك إلى رئيس الوزراء و وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو الذي عرف بمهندس السياسة الخارجية التركية الذي ساهم بشكل كبير في بلورة معالم السياسة الخارجية التركية من خلال نظرية العمق الإستراتيجي، ومن خلال تحليل البيئة الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي

وما تفرضه من فرص وقيود على الدور التركي لا سيما في ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من إضطرابات, أدت إلى بروز قوى إقليمية مثل إيران ودولية مثل روسيا تنافس تركيا على قيادة المنطقة.

2.2 الدراسات السابقة

دراسة(أوغلو، 2010) بعنوان "**العمق الإستراتيجي: تركيا ودورها في الساحة الدولية**".

يتناول هذا الكتاب سبل تأمين الأمن القومي التركي، وكيفية توظيف تركيا لموروثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية واستخدم مصطلح "العمق الإستراتيجي" في تحديد علاقات تركيا الدولية، وذلك سعيًا منه إلى إخراج تركيا من دورها الهامشي أثناء الحرب الباردة ونقلها إلى بلد محوري ومؤثر دوليًا.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب أن تقوم تركيا بإعادة تعريف لوضعيتها إذ تتمتع بوضعية ذات أسس جغرافية واستراتيجية هامة , وتحتل موقعا مركزيا في القارة الأم أفروأوراسيا، فهي دولة أوراسية, وجارة مباشرة لأفريقيا ولا يوجد أي دولة في آسيا تتمتع بهذه الوضعية المتميزة , ويرى أوغلو أنه يتوجب على تركيا القرن الحادي والعشرين أن تنخلع من كونها دولة طرفية , وأن تكتسب وضعيتها كدولة لا تصرف جهودها فقط من أجل حماية إستقرارها , بل وتوظفها لحماية نظامها من خلال الإضطلاع بدور يحمي إستقرار ونظم الدول المجاورة.

دراسة(بوبوش2011) **بعنوان**" **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية**".

تناولت الدراسة موضوع السياسة الخارجية التركية، منذ تأسيس الجمهورية عام 1924، وهي سياسة قائمة على توجه أُحادي نحو الغرب، بعد سيطرة مصطفى كمال أتاتورك على الحكم وتبنيه النظام العلماني, والقطيعة التامة مع دول الجوار العربي والإسلامي،حيث لم تنكسر هذه السياسة الأحادية إلا بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة.

وقد خلص الباحث إلى أنّ تركيا، في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، قامت بعملية تموضع جديدة وإعادة تعريف لدورها بما يتناسب مع تحولات النظام الدولي

وانسجاماً مع مزاج الشارع التركي الذي بدا يميل نحو الشرق، إضافة إلى أن السياسة التركية الشرق أوسطية الجديدة يجب توظيفها من جانب الدول العربية لمصلحة إعادة بناء العلاقات العربية التركية، بشكل يضمن كسب تركيا حليفاً إقليمياً قوياً.

دراسة(بيرتز 2012) "**دور تركيا في الشرق الأوسط: رؤية خارجية**".

تناولت هذه الدراسة دور تركيا في الشرق الأوسط , وتوصلت إلى أن السياسات التركية فيما يخص الدور خضعت لتغيرات كبيرة منذ عام 2003 ; بسبب البيئة الجيوسياسية المتغيرة , والنهج الجديد في السياسة الخارجية التركية, ومن وجهة النظر الأوروبية فإن أهم هذه الجوانب الجهود التي تبذلها تركيا لتحسين علاقاتها مع جيرانها المباشرين في المنطقة , والقيام بدور الوسيط بين لاعبين مختلفين ,وفي ظروف صعبة في الشرق الأوسط، ويرى الباحث أن تركيا كانت أكثر نجاحا في تحسين علاقاتها مع جيرانها المباشرين مقارنة بدورها في تسوية النزاعات بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة، فكلما حافظت تركيا على علاقات جيدة مع جميع اللاعبين في الشرق الأوسط وأدركت حدود دورها، كان بإمكانها أن تسهم إسهاما كبيرا في إحداث تغير إيجابي في المشهد الشرق الأوسطي، ومن ثم سيسمح هذا لمزيد من التنسيق والتعاون بين تركيا والإتحاد الأوروبي اللذان يجاوران منطقة الشرق الأوسط وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أن السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط يمكن أن تسهم في تغيير الثقافة السياسية في المنطقة برمتها , وعليها أن تستمر في هذه السياسة.

دراسة (مطر، 2013) بعنوان " تركيا في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ.

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير التحولات في السياسة الخارجية لتركيا تجاه الشرق الأوسط، وخلصت الدراسة إلى أن مبدأ توازن القوى كان المبدأ الحاكم للتحولات التركية إضافة إلى عوامل ثانوية مرتبطة بحزب العدالة , كما تبين أن تركيا اليوم مهتمة بأن تكون بوابة إلزامية للمصالح الدولية في الشرق الأوسط ,ولكن من باب الشراكة الإستراتيجية مع الناتو الذي يضمن لها جملة تقديمات أمنية وسياسية تمكنها من موازنة المحور المقابل، وتبين أن السلوك التركي في الشرق الأوسط تفسره المصالح

القومية بالدرجة الأولى , وتتراجع بالمقابل المحددات الثقافية وفيما كانت تهيمن المحددات الذاتية في بداية التحول التركي نحو الشرق الأوسط ,إلا أنه مع إختبار الحقائق في الشرق الأوسط،أخذت المعطيات البنيوية ,والموضوعية تمثل أهمية أكبر لدى صانع القرار التركي.

دراسة (مشاقبة2014) بعنوان "**العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات التركية الإسرائيلية، تلك العلاقات التي شكلت بيئة ملائمة لتحقيق تطور أكبر في مجالات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، والتي لها أهميتها الإقليمية والدولية وآثارها المحتملة على الأمن القومي العربي, وخاصة القضية الفلسطينية فضلاُ عن التأثيرات الآنية والمستقبلية السلبية لهذا التحالف على توازن القوى في المنطقة المختل أساساً لصالح قوى غير عربية , كما توصلت الدراسة إلى الإستناجات الآتية:

- إن تركيا تسعى للحفاظ على مصالحها مع الطرفين العربي والإسرائيلي.
- أن تعاظم الدور التركي في المنطقة قد يتعارض مع مصالح أطراف إقليمية الأمر الذي يجعل تركيا تنهج سياسة قابلة للشد والجذب بما يتوائم مع مصالحها.

دراسة (أبو عامود، 2015) بعنوان "**تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية**".

تناولت هذه الدراسة تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية الذي يسيطر على سلوك وفكر القيادة السياسية التركية لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية وقيادته المتمثلة في رجب طيب آردوغان وعبدالله جول وأحمد داود أوغلو ويطلق البعض عليه العثمانية الجديدة , وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة التركية تقوم على إستحضار العظمة العثمانية في الفكر والسلوك في أي شيء, وعند القيام بأي شيء فالعثمانية لا تعني إستعادة الخلافة العثمانية ,ولكنها تعني إستحضار حس العظمة العثمانية بالمفهوم المتقدم.

دراسة (جميل، 2016) بعنوان **أثر التحولات الثورية على السياسة الخارجية التركية تجاه مصر .**

تطرقت هذه الدراسة إلى العلاقة بين الثورات والسياسة الخارجية للدول بالتطبيق على حالة السياسة الخارجية التركية تجاه مصر عقب ثورة 25 يناير و30يوينو وخلصت إلى أن العلاقة بين الطرفين, محددها الأساسي هو طبيعة السلوك الذي تنتهجه إحداها (تركيا) ,وحسابات, وإدراكات ,وتفسيرات الطرف الآخر لمثل هذه السلوكيات (مصر) , وفي هذا السياق فإن العلاقات المصرية التركية كانت تتطور بعد ثورة 25يناير , خلال فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثم نضجت وتطورت بعد وصول الإخوان المسلمين للحكم، وهنا تداخل العامل الأيديولوجي مع خط العلاقات بين البلدين بشكل أضحت معه العلاقات مرهونة بهذا العامل بالأساس دون إيلاء أي إهتمام بالمصالح المفقودة من جراء التوتر في العلاقات , وبذلك فإن إنعكاس موضوع الثورة على السياسة الخارجية التركية تجاه مصر, يحمل من الأضرار والتشوهات على محددات العلاقة وتظل آفاق السياسة الخارجية التركية تجاه مصر مرهونة ليس بطبيعة النظام السياسي في مصر, وإنما بطبيعة النظام الحاكم في تركيا.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (2010, Ziya Meral and Jonathan Paris) بعنوان: Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية.

تقوم هذه الدراسة بتحليل الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية وتتمركز الدراسة حول تساؤل رئيس هو: هل تخلت تركيا عن علاقاتها مع الولايات المتحدة, والإتحاد الأوروبي مقابل توثيق علاقاتها مع بلدان تثار حولها علامات إستفهام مثل سوريا وإيران ؟

كما تحلل الدراسة سلبيات وإيجابيات السياسة الخارجية ,التي يعتمدها حزب العدالة والتنمية على الوضع الداخلي التركي ,وعلى صورة تركيا في العالم وخصوصا في عيون الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والغرب، وخلصت الدراسة إلى أن حزب العدالة والتنمية يواجه ضغوطا داخلية قوية لإعادة تركيا لاعبا عالميا فاعلا وتعزيز إقتصادها والحيلولة دون إعادة توجه أيديولوجي داخل البلاد مما دفعه إلى إعتماد منهج عملي عقلاني في السياسة الخارجية من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح التركية،

وعلى الرغم من أن هذا سيؤدي لصدام مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها من القوى الإقليمية الفاعلة , إلا أنه يعني أيضا أن الحكومة التركية تبذل الجهد للبحث عن حسابات أكثر عقلانية لتكاليف وعائدات العداء على أسس أيديولوجية.

دراسة (Barkley، H. J 2010) **Turkish Foreign Policy and the Middle East، السياسة الخارجية التركية والشرق الأوسط:** .

تناولت هذه الدراسة أسباب التغير في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ,وما حققته من إنجازات في هذه المنطقة.

وذكرت الدراسة أنه على مدى العقد الماضي لعبت تركيا دورا فاعلا في الشرق الأوسط , حيث كان لها دورا في الوساطة مثل الوساطة بين الفصائل الفلسطينية ولعبت دورا في المفاوضات بين إيران والغرب حول البرنامج النووي الإيراني، والصراع العربي الإسرائيلي،فازدادت شعبية الرئيس رجب طيب آردوغان بشكل يفوق الزعماء الإقليميين، وهذا التواجد التركي النشط في منطقة الشرق الأوسط له العديد من الأسباب فقد تم وصفه بأنه عودة للعثمانية , أو التخلي عن الغرب لصالح الشرق، وقد فسره البعض بأنه ناجم عن خيبة الأمل إزاء تعثر عملية الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وخلصت الدراسة إلى أن فاعلية ونشاط الدور التركي في الشرق الأوسط مدفوع بعاملين الأول: الهيكلة العميقة في الإقتصاد التركي, حيث تحتل تركيا المركز السادس عشر من أكبر الإقتصاديات في العالم فهي تبحث عن أسواق جديدة، أما العامل الثاني: هو وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة الذي شكل وصوله تحولا في السياسة التركية، فهو يسعى لتحويل تركيا من دولة طرف إلى دولة محورية وفاعل عالمي.

دراسة (Habib،Nader، and Joshua Walker 2011) بعنوان: "What is drivingTurkey’s reengagement with the Arab world?." ما الذي يحرك تركيا لإعادة الإنخراط مع العالم العربي

تناولت هذه الدراسة دوافع و أهداف التوجه التركي نحو العالم العربي وتطرقت الدراسة إلى المصالح الإستراتيجية للطرفين التركي والعربي والزيارات الدبلوماسية المتبادلة لتعزيز العلاقات بين الطرفين.

وتوصلت الدراسة أنه منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 طرأ تغيرا في العلاقات العربية التركية, وأصبحت تركيا أكثر ترابطا مع العالم العربي سواء من الناحية السياسية , أو الإقتصادية والجغرافية وترى الدراسة أن هذا التوجه سيدوم , لإنه مدعوم من قاعدة واسعة من جماعات المصالح المحلية التي تعتبر مؤثرة في حزب العدالة والتنمية، وتوصلت الدراسة إلى أنه في حال إنتهاء حكم حزب العدالة والتنمية فأي طرف سيتولى الحكم سيكون حريص على تعزيز العلاقات مع العالم العربي.

دراسة (Ziya،Öniş 2014) بعنوان: "Turkey and the Arab revolutions: boundaries of regional power influence in a turbulent Middle East.

الثورات العربية وتركيا: حدود تأثير القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

تناولت الدراسة الدور التركي أثناء الثورات العربية وترى الدراسة أن المشاركة التركية في الشرق الأوسط تشكل إختبارا هاما لإقامة حدود لنفوذ وتأثير القوى الإقليمية في سياق عالمي متغير.

بحيث أصبحت حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا الداعم الرئيسي للتغيير السياسي وإرساء الديمقراطية في عصر الثورات العربية , والمساندة للمطالب الشعبية لكن مع تراكم الأدلة التجريبية التي تشير إلى أن السياسة الخارجية الإستباقية والعدائية لم تكن فعالة من حيث المساهمة في الإصلاح , أو تغيير النظام السوري أو المساعدة في إحداث تغيير سياسي في مصر نحو التعددية , وخلصت الدراسة إلى أن تركيا لديها القدرة على أن تلعب دورا هاما لكن هذه القدرة ولعب هذا الدور, تتطلب في البداية تحسنا في مجال الديمقراطية الخاصة بها, بدلا من مشاركتها المفرطة في السياسات المحلية لكل دولة.

دراسة .(Ayata, B 2015) بعنوان: **Turkish foreign policy in a changing Arab world: rise and fall of a regional actor?.**

السياسة الخارجية التركية في العالم العربي المتغير: صعود وسقوط الممثل الإقليمي.

تناولت هذه الدراسة الردود التركية تجاه الثورات العربية، في سياق تحول سياستها الخارجية ورغبتها لأن تكون فاعلا إقليميا حيث إستغل حزب العدالة والتنمية الثورات العربية كفرصة لزيادة النفوذ التركي في المنطقة من خلال تعيين نفسه لاعبا محوريا في العمليات الإنتقالية في بلدان مختلفة، ولكن واجهت بعض الإنتكاسات مقارنة بين حالتي ليبيا وسوريا ومصر وتوصلت الدراسة إلى أن تركيا إتبعت سياسة مركبة تجاه هذه الدول وأن الأساس الذي أنطلقت منه تركيا هو مصلحتها القومية، وخلصت الدراسة إلى أن تركيا قد عززت من نفسها كقوة إقليمية فاعلة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات فيما يلي:

- تسلط هذه الدراسة الضوء على تطور الدور التركي في الشرق الأوسط خلال المدة الزمنية (2002– 2016) وهي الفترة التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية ذو الأصول الإسلامية السلطة في تركيا، ومنذ ذلك الوقت شهدت تركيا تحولا في سياستها الخارجية وساهم في نقل تركيا من دولة طرف إلى دولة مركزية وفاعلة في الشرق الأوسط.
- تتميز هذه الدراسة بحداثتها من خلال تغطيتها للفترة (2002–2016) التي شهدت الكثير من التغيرات والتحولات التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط و التي كان لها تأثير واضح في تعزيز الدور التركي لا سيما موقفه من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون الأول 2008، وواقعة دافوس 2009 واعتداء إسرائيل على أسطول الحرية عام 2010 المتوجه لكسر الحصار عن غزة والموقف التركي منه وقطع العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل صمت القيادات العربية رفعت رصيد الرئيس رجب طيب أردوغان لدى الشعوب العربية وازدادت ثقة الشعب العربي بتركيا، وساهمت الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية التي انطلقت العام 2010 إلى تعزيز مكانة تركيا التي دعمت مطالب الشعوب ورحبت بالإصلاح والديمقراطية.
- توضح الدراسة مقومات الدور الإقليمي لتركيا حيث تتضافر مجموعة من المقومات التي شكلت قاعدة صلبة للدور الإقليمي التركي حيث تعتبر تركيا من

أكثر الدول أهمية في الشرق الأوسط فتعداد سكانها البالغ 78 مليون نسمة يأتي في المرتبة الثانية بعد مصر ويفوق عدد سكان إيران، ومن الناحية العسكرية بخلاف إسرائيل تعتبر تركيا أكثر قوة عسكرية في الشرق الأوسط فالجيش التركي ثاني أكبر قوة دائمة في الناتو بعد الولايات المتحدة وفي المرتبة الخامسة عشر في حجم النفقات العسكرية العالمية لعام 2015 ومن الناحية الإقتصادية إستطاعت تركيا أن تسدد جميع ديونها لصندوق النقد الدولي في العام 2013 لتحتل المركز السادس عشر على قائمة أقوى إقتصاديات العالم ومما ساهم بتعزيز الدور التركي الموقع الجغرافي المميز والروابط التاريخية مع دول الجوار في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.

- تقدم الدراسة رؤية مستقبلية للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط وفقا لتحليل مقومات الدور التركي على المستويين الداخلي والخارجي في ظل التغيرات والتحولات التي شهدتها كل من البيئة الإقليمية والدولية وكان لها تأثير مباشر على الدور التركي.

الفصل الثالث

المقومات الداخلية للدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

يتناول هذا الفصل جملة من المقومات الداخلية , التي كان لها أثر واضح في بلورة وصياغة الدور الإقليمي التركي، وإنعكاس هذه العوامل والمقومات على مجريات السياسة التركية بكل أبعادها الداخلية والخارجية, الدولية والإقليمية.

فإذا إمتلكت الدولة عوامل القوة, والأساس الصحيح فإن ذلك يؤهلها للقيام بدور مؤثر, وأن تكون فاعلا إقليمياً، ودولياً أما إذا إفتقدت ذلك الأساس؛ فإنها ستكون محل تأثر بغيرها من الدول، ذلك لأن السياسة الخارجية دائمة التأثر وبشكل مستمر بالمدخلات التي توفرها ظروف البلاد الإقتصادية ,والسياسية ,والإجتماعية, والأمنية وتتأثر كذلك بمدى قوة هذه المدخلات (وهيب, 2010، ص 16).

وتستند الرؤية التركية لسياستها الخارجية ودورها الإقليمي على أن تكون الأولوية للتحول المحلي، لا سيما فيما يتعلق بالإستقرار السياسي والإقتصادي فقد مكن الإصلاح الداخلي سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي على إبراز تركيا على أنها مروج للسلام في المناطق المجاورة , مما عزز من دورها ونفوذها في الشرق الأوسط(آراس,2012، ص16).

وقوة الدولة لا تقتصر على القدرات المادية العسكرية، بل تشمل كل قدرات الدولة المادية وغير المادية، وتسعى تركيا لتعزيز دورها في المنطقة متسلحة بعناصر القوة لديها التي تضافرت معا لتكون قاعدة صلبة لدور إقليمي تركي مؤثر في منطقة الشرق الأوسط؛ فمن حيث القدرات الذاتية تمتلك تركيا الموقع الإستراتيجي الذي شكل نقطة الإنطلاق في إعادة صياغة الدور التركي بما يتناسب مع هذا الموقع, إضافة إلى الثقل الديمغرافي حيث بلغ تعداد سكان تركيا 78 مليون نسمة في المرتبة الثانية بعد مصر، التي بلغ عدد سكانها91 ميلون نسمة، وقبل إيران الذي بلغ عدد سكانها 77 مليون نسمة حسب إحصاءات عام 2016، وتعد تركيا من الناحية الإقتصادية متفوقة على دول المنطقة لا سيما بعد تسديد كافة ديونها لصندوق النقد الدولي في عام 2014، ومن الناحية العسكرية تُعد تركيا من أهم القوى العسكرية في الشرق الأوسط بعد إسرائيل، وإلى جانب ذلك ساهم وصول قيادة طموحة ذات رؤية إستراتيجية عميقة

ممثلة بحزب العدالة والتنمية في إعادة صياغة الدور التركي بشكل جعل منها فاعلا مؤثرا في مجالها الإقليمي.

1.3 المقومات الموضوعية

1.1.3 الموقع الجغرافي

تؤدي الجغرافيا بفروعها المختلفة دوراً في التأثير على قوة الدولة ويعتبر الموقع الجغرافي من أهم المقومات التي تساهم في بناء قوة الدولة، وكما يقول سبيكمان "إن قوة الدولة تعتمد على موقعها الجغرافي فضلاً عن مواردها الطبيعية والإقتصادية وحجم سكانها، وتطورها التقني وجميعها مقومات إستراتيجية ذات وزن في تحديد دور الدولة وسياستها الخارجية" (السماك, 1988،ص 75).

عند تناول الدور الإقليمي لتركيا لا بد من الحديث عن أهمية موقعها الجغرافي الذي يعد أحد المفردات المؤثرة في سياستها الخارجية, لذلك عند تتبع مسار علاقاتها الدولية نجد أن العامل الجغرافي كان حاضراً في تحديد طبيعة دورها وسياساتها على المستويين الإقليمي والدولي منذ قيام الجمهورية التركية في العام 1923، حيث كانت السياسة الخارجية التركية ترتكز على مقولة "سلام في الداخل سلام في الخارج"، أي أن الأولوية كانت الإهتمام بالشأن الداخلي، وبعد تسلم عصمت إينونو الرئاسة عام 1938 ظهرت سياسة تقول " الغرب أولا"، وفي مرحلة الحرب الباردة (1945–1991), لم تجد تركيا بحكم موقعها الجيوسياسي إلا الإنضواء تحت مظلة المعسكر الغربي؛ مما جعلها تعاني عزلة إقليمية ودولية وساءت علاقاتها مع جوارها(جول, 2013، ص189) .

من الجدير بالذكر أن العامل الجغرافي يحظى بأهمية كبيرة في السياسة، إلا أنه يبقى قوة كامنة، وساكنة مرتبطة بمدى الوعي، والإستعداد لدى صناع القرار؛ من أجل توظيف هذه القوة في السياسة الخارجية؛ وبناء على ذلك يتضح بأن تركيا بقيت حبيسة العقيدة الكمالية، التي لم تتجه يوما نحو الشرق وخاصة العرب، حيث كانت دوما تنظر إليهم على أنهم عدو لتركيا لا يمكن الوثوق بهم، لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، شهد الدور التركي تحول محوري حيث ظهرت رؤية جديدة

تستند على توظيف الموقع الجيوسياسي المتميز لتركيا في سياستها الخارجية، وفق التصور الذي رسمه وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو، الذي صاغ نظرية العمق الإستراتيجي التي شكلت دليلا تسترشد به حكومة حزب العدالة والتنمية في علاقاتها الإقليمية والدولية؛ والتي شكلت مدخلا رئيسيا لعودة تركيا نحو الشرق الأوسط.

إستناداً إلى نظرية العمق الإستراتيجي، بدأت الحكومة التركية تواكب الإنفتاح على محيطها الإقليمي، وتعيد إكتشاف جوارها الجغرافي من جديد؛ فهي تهدف إلى إخراج تركيا من بلد هامشي يختزل دورها في عضوية المحاور, إلى بلد مركزي وعلى مقربة واحدة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد فاعل ومبادر في كافة القضايا الإقليمية والدولية، ضمن مقاربة شاملة تنظر للقضايا الدولية كحزمة واحدة تؤثر في بعضها (ورغي,2010،ص 71).

وبناء على هذا التصور الجغرافي تم وضع نهاية لما يسميه أوغلو إغتراب دول الجوار التركي، بحيث تحال التصورات النمطية عن هذه الدول إلى الماضي على نحو لا يكون عائقا أمام إعادة تموضع تركيا في منطقة الشرق الأوسط , ويفضي إلى إعادة صياغة العلاقة مع الجوار وغير الجوار , بحيث يتم التخلي عن العقلية التي رأت في دول الجوار فقط كمصدر تهديد (عبد القادر, 2012،ص 577) .

وتبرز الأهمية الجيوبولتيكية لموقع الجوار التركي من خلال جعل تركيا بلداً آسيوياً وأوروبياً في آن واحد؛ فتركيا تقع متجاورة مع مجموعة من الدول الجوار الجغرافي لها؛ فمن الجنوب يحدها العراق (321كم), وسوريا (610كم)، ومن الشمال البحر الأسود، ومن الشرق الإتحاد السوفييتي السابق (610 كم) , وإيران (454 كم) ومن الغرب اليونان (212 كم) , وبلغاريا (769 كم) (أحمد و عثمان,2004،ص 27).

تمكنت تركيا من خلال نظرية العمق الإستراتيجي أن تمزج بين عدة ثنائيات مثل ماضيها وحاضرها، وذلك من خلال الحديث عن العثمانية بشكل إيجابي وربطه بالدولة التركية المعاصرة، إضافة إلى الشمال والغرب وبين الكمالية والعثمانية، والعمل على إحترام الأمن والحرية وتوظيفهم لأدوات القوة الناعمة والخشنة، باستخدامهم

الأدوات الإقتصادية , والثقافية , والدبلوماسية، إلى جانب تأكيدهم على إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية لكن تبقى خيارا أخيرا (الشرقاوي, 2009، ص24).

بذلك أعادت سياسة تعدد الأبعاد تركيا إلى الشرق الأوسط، ومنحتها الفرصة لإعادة التواصل مع الدول التي كانت على قطيعة معها , وذلك باتباعها سياسة صفر مشكلات (نور الدين, 2007، ص99), فقد شهدت الساحة السياسية الإقليمية عودة العلاقات التركية مع سوريا التي وصل مستوى التعاون بينهما إلى شراكة إستراتيجية وذلك قبل إندلاع الأزمة السورية عام 2011، وامتدت الشراكة والتعاون بين تركيا ودول الخليج العربي وإيران لا سيما في المجال الإقتصادي.

وتوجهت تركيا نحو محيطها الإقليمي، من خلال توظيف رصيدها الهائل من الموارد التي منحتها إياها الطبيعة؛ فالفكرة الحاكمة للتوجه التركي نحو الشرق الأوسط أن تركيا تملك عناصر قوة تمكنها من لعب دور الضامن للإستقرار, والطرف المقبول من الجميع (تركماني, 2010،ص 56).

وتعد المياه من أهم الموارد الطبيعية التي منحتها القوة؛ حيث تحدها المياه من ثلاث جهات، وتسيطر على ممرين مائيين مهمين (البسفور والدردنيل)، وهما الممر المائي الوحيد الذي يربط بين البحر الأسود , والدول المشرفة عليه من جهة وبين عالم البحر المتوسط , وخطوط المواصلات البحرية العالمية من جهة أخرى؛ مما يعطيها القدرة على التحكم، ويتيح لها أن تمتلك القوة المائية إضافة إلى القوة القارية (جودة, 1985،ص 625), وهذه الممرات المائية لا تقل إهمية عن قناة بنما والسويس؛ فهي من الناحية الجيبوليتكية منطقة إتصال بين الشرق والغرب , وبحكم موقعها الجغرافي المتمير منح تركيا دوراً أساسياً في مشاريع نقل الطاقة من خلال تقديم نفسها كممر إستراتيجي آمن لنقل النفط والغاز الطبيعي , خاصة من بحر قزوين وآسيا الوسطى لا سيما بعد إفتتاح خط أنابيب باكو –تبليسي– جيهان في أيار 2005 (فولر, 2009،ص 121) وعلى الرغم من أن إيران تمتلك ثاني أكبر إحتياطي من الغاز في العالم ومؤهلة للعب دور إقليمي أكبر في هذا المجال , إلا أن ذلك يشكل عاملاً إضافياً في أن تُصبح تركيا نقطة عبور للغاز الإيراني في طريقه إلى أوروبا، وكذلك بالنسبةِ لإسرائيل

التي لجأت إلى تطبيع العلاقات مع تركيا في 27 حزيران 2016 وذلك لأهمية تركيا في نقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا.

إضافة إلى ماسبق لقد ساهم الموقع الجغرافي المتميز الذي تتمتع به تركيا على المستويين الإقليمي والعالمي ؛بأن تكون محور الأفكار والنظريات والأحلاف الإستراتيجية الدولية المعاصرة سواء في ظل الحرب الباردة وما تلاها فهي قناة من قنوات الإتصال بين منطقتي الإرتكاز في القطبين الشمالي والجنوبي طبقًا لآراء ماكندر فهذا الموقع الذي منحها أهمية خاصة عبر التاريخ؛ أعطاها أيضاً في العصر الراهن أهمية إستراتيجية خاصة بعد أن أصبحت منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق الإستراتيجية أهمية في العالم؛ بفضل موقعها الجغرافي وطبيعتها الغنية بالموارد والثروات الطبيعية لا سيما النفط (تيلور, 2002,ص 120).

وتعتبر الولايات المتحدة من أكثر الدول التي تولي إهتماماً لتركيا,و ذلك نتيجة لموقعها القريب من منابع النفط؛ مما يعطيها ميزة كقاعدة جيدة للسيطرة على منابع النفط في الخليج العربي، ويسمح للولايات المتحدة السيطرة على معظم الطرق الجوية والبرية المباشرة بين الأقطار العربية , والدول المجاورة , وأفريقيا كما يمنحها العديد من القواعد الجوية والبحرية اللازمة لتسهيل مهمات حلف شمال الأطلسي, ويجعلها قادرة على تركيز وسائط الرصد , والإنذار المبكر, ومحطات التجسس لمراقبة التحركات العسكرية لدول الجوار (Bill ,2003).

وتعج الأراضي التركية بالقواعد العسكرية الأمريكية من أهمها قاعدة إنجرليك التي تتميز بموقعها الإستراتيجي؛ فهي قريبة من روسيا (الإتحاد السوفييتي سابقاً) وآسيا الوسطى , والشرق الأوسط , ولاتبعد إنجرليك عن الحدود السورية سوى 100 كيلو متر، واتخذت القوات الأمريكية قاعدة إنجرليك لإحتواء الخطر السوفييتي أثناء الحرب الباردة، ولإحتواء الأزمات التي يشهدها الشرق الأوسط، فخلال حرب الخليج عام 1991 كانت القاعدة نقطة إنطلاق طائرات التحالف الدولي لضرب القوات العراقية التي اجتاحت الكويت، ولاحقا كانت الطائرات تنتطلق منها لفرض حظر الطيران على شمال العراق وجنوبه (Meltem , 2014 ،p542).

2.1.3 المقومات الإقتصادية

يعد الإقتصاد عصب السيادة لأي دولة، والضمانة الحقيقية للإستقلال في القرار السياسي والثقافي والإجتماعي، والعنصر الأهم في رسم السياسات الخارجية للدول وبات اليوم العامل الإقتصادي المتغير الأساس في تحديد هياكل القوة في النظام الدولي المعاصر.

ومن أهم متطلبات تقوية الدور الإقليمي التركي حدوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة، فلا بد من تحسين البنية التحتية للسياسة الخارجية التركية بالتطور الإقتصادي كضمانة أولى لعمل خارجي فعال، وقد شهدت تركيا بالفعل طفرة إقتصادية في السنوات الأخيرة؛ حيث تمكنت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية من الوصول إلى المرتبة الـ17 على قائمة أقوى الإقتصادات في العالم، وأكبر سادس إقتصاد مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي (26 ,Ucer Daron :2015), وتعد الحكومة التركية من أنجح الحكومات في إدارة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي إن حجمت من النجاح الاقتصادي بالمقارنة بما سبق، لكن ظل الاقتصاد التركي محتفظا بكثير من عناصر قوته وقدراته (الشرقاوي: 2009، 38).

حيث أظهرت الأرقام وصول الناتج المحلي الإجمالي في تركيا إلى 720 مليار دولار في العام 2015، كما هو موضح في الجدول (1)، أي أنه أضعاف ما كان عليه قبل العام 2003؛ حيث وصل 302 مليار، وفي عام 2011 أصبحت تركيا الثانية في النمو الإقتصادي عالميا بعد الصين، وبلغ نموها الإقتصادي 8.8% في حين كانت الأزمة الإقتصادية تهز أوروبا في ذلك العام.

وارتفع الدخل القومي على مدى 14 عاماً ففي حين كان يبلغ 232 مليار دولار في العام 2002،إرتفع ليصبح 783 مليار دولار في عام 2015، أي إزدادت حصة الفرد من الدخل القومي لتصل إلى 9 آلاف و950 دولار، بعد أن كانت لا تتعدى 3 آلاف و500 دولار في العام 2003 (worldbank:2015).

ونشطت تجارتها الخارجية, حيث وصل حجم الصادرات إلى 144 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2015، بعد أن كان 47 مليار دولار أمريكي في عام 2003

وبالمثل إرتفعت إيرادات السياحة من 14 مليار دولار أمريكي تقريبًا في 2003 لتصل إلى 31.5 مليار دولار أمريكي في العام 2015 (ar.tradingeconomics.com).

جدول (1)

إجمالي الناتج المحلي التركي بالدولار الأمريكي للأعوام (2010 –2015)

العام	الناتج المحلي بالدولار الأمريكي
2010	731.17 مليار
2011	774.75 مليار
2012	788.86 مليار
2013	822.13مليار
2014	798.80 مليار
2015	718.22 مليار

المصدر :البنك الدولي

وحرصت قيادة حزب العدالة والتنمية منذ وصولها إلى السلطة في عام 2002 على تدعيم علاقاتها الثنائية مع الدول المحيطة؛ بحيث لا تبدأ بالقضايا السياسية الكبرى بل بالعلاقات الاقتصادية، التي كان من أهم تداعياتها تصفير مشكلاتها مع الجوار، واتجهت لتعزيز علاقاتها مع محيطها الجغرافي في الشرق مع كل من إيران والعرب وتؤكد على أربعة مباديء تمثل الرؤية التركية لسياستها الإقليمية وتتلخص فيما يأتي: (عبد الفتاح: 2009، 276).

1. تعزيز الإعتماد المتبادل بين إقتصادات المنطقة.
2. ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع.
3. تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.
4. الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تأكيد التعايش الثقافي والتعددية.

وبدأت تركيا تقيم علاقاتها مع الدول الأخرى، على أساس الإرتباط المعزز بين الإقتصاد والسياسة أي وضع السياسة في خدمة الإقتصاد ؛ بمعنى أن التسويات السياسية التي تتم يكون من تداعياتها زيادة التفاعلات الإقتصادية وإقامة علاقات تحالفية (محفوض, 2012،ص 98).

كما أن التطور الإقتصادي عزز من صورة تركيا في ما عرف باسم الدولة النموذج أمام دول الشرق الأوسط، وساهم في توجيه الحكومة لصنع سياسة خارجية نشطة في المجال الإقتصادي كمدخل للعودة إلى الشرق الأوسط، وهذا ما دعا له أحمد داود أوغلو وزير الخارجية السابق من خلال نظريته التي تسترشد بها حكومة حزب العدالة والتنمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، والتي من خلالها طرح مبدأ الترابط الإقتصادي المتبادل الذي من شأنه أن يحقق التكامل الإقتصادي بين دول المنطقة حيث تؤمن تركيا بأن التكامل الإقتصادي يعد ركيزة أساسية , وشرطا لإحلال السلام في المنطقة (أوغلو, 2010،ص 621).

فالتحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية، إنما هي إنعكاس للإستقرار السياسي , والإقتصادي الداخلي الذي شهدته تركيا؛ فصناع السياسة التركية يرون أن المزاوجة بين التنمية السياسة , والقدرات الإقتصادية في الداخل تعطي تركيا مزايا كثيرة مكنتها من تطوير وتنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الأقليمي، وبات الإقتصاد هو المحرك للسياسة، وليس العكس وهو ما يجعل السمة البارزة للدور التركي والسياسة الخارجية التركية خصوصية التصور الإقتصادي(عبد القادر,2012،ص 590).

وبادرت تركيا بعقد سلسلة من الإتفاقيات بين دول المنطقة، وعند تتبع معظم الزيارات التي قامت بها الحكومة التركية؛ يلاحظ أنه لا تكاد تخلو أي زيارة من تواجد وفد من رجال الأعمال إلى جانب رجال السياسة؛ وذلك من أجل إبرام الإتفاقيات وتعزيز سبل التعاون الإقتصادي بين الدول.

ويشكل الإقتصاد ركناً أساسياً في تحديد الموقف التركي إزاء الكثير من القضايا والملفات، على سبيل المثال عند تحليل الموقف التركي من الثورة الليبية التي إندلعت في 2011، نجد أنه لم يصدر موقف رسمي تركي في البداية على العكس من موقفها إزاء الثورات التي شهدتها دول أخرى مثل تونس، ومصر حيث تحفظت تركيا على أي

تدخل عسكري أطلسي في ليبيا، أو فرض منطقة حظر جوي على ليبيا لكن التطورات اللاحقة للأحداث دفعت تركيا إلى الموافقة على المنحى العسكري في ليبيا، هذا الموقف التركي الذي اتسم بالتردد غير الإيجابي تم تفسيره على أنه بدافع المصالح التجارية والإقتصادية (الرنتيسي, 2014،ص 39).

ومن أكثر العلاقات التي أثارت جدلاً هي العلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق، الذي طالما كان الجانب التركي يخشى قيام كيان كردي مستقل في شمال العراق؛ فما الذي دفعه لإقامة علاقاتٍ معه وصلت لإقامة قنصلية تركية في أربيل في آذار 2010؟ عند تتبع العلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق، نجد أن العامل الإقتصادي شكل محوراً هاماً ضمن مجموعة محاور في العلاقات الثنائية فحكومة الإقليم قدمت تسهيلات للشركات التركية، ومنحتها مشاريع البناء الكبرى مثل مطارات أربيل والسليمانية، كما أن للنفط دوراً أساسياً في هذه العلاقة فقد تم إنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز من الإقليم إلى تركيا ثم تصديره للأسواق الدولية (p544 Mu¨ftu¨ler-Bac , 2015).

وأثيرت تساؤلات كثيرة حول التقارب التركي الإيراني وتطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية، والعلاقات التركية الروسية، في فترة ما بعد الإنقلاب الفاشل الذي شهدته تركيا في منتصف تموز 2016، ومما لا شك فيه أن الإقتصاد يشكل دافعاً أساسياً في تطبيع العلاقات، وعند تحليل العلاقات التركية الإيرانية نجد أن العوامل الإقتصادية تسهم بصورة متزايدة في إحكام العلاقة بين البلدين؛ لا سيما في مجال الطاقة؛ فالغاز الإيراني يعد أكبر واردات تركيا في منطقة الشرق الأوسط؛ ففي نيسان 2007 أعلنت تركيا وإيران عن خطط لإقامة تحالف إستراتيجي يقوم على مشروع مشترك في مجال الطاقة (فولر: 2009، 156), وبلغ حجم التجارة الثنائية بين الطرفين 30 مليار دولار عام 2015 بحسب معهد الإحصاء التركي.

بناء على ما تقدم يلاحظ أن تركيا باعتمادها على القوى الناعمة إستطاعت أن تكون فاعلاً محورياً في المنطقة ودون إعتراض من الدول الإقليمية، إذ أن المقومات الإقتصادية التي إعتمدتها تركيا جعلت منها أنموذجاً يحتذى به، لذلك تعد تركيا أفضل شريك إستراتيجي لدول المنطقة.

3.1.3 القوة العسكرية

تقع تركيا في موقع جغرافي إستراتيجي، وتشترك في حدود برية وبحرية مع دول أخرى لم ترتبط معها بعلاقات جيدة على مدى التاريخ، حيث يحدها شمالاً البحر الأسود , وجورجيا، ومن الشرق أرمينيا , وإيران , وجنوبا العراق ,وسوريا, والبحر المتوسط , ومن الغرب اليونان, وبلغاريا , وبحر إيجه، وبسبب هذا الموقع والظروف السياسية الغير مستقرة في المنطقة كان لبناء القوة العسكرية أولوية لدى صناع القرار الأتراك وباتت القوة العسكرية جزء لا يتجزأ من ثقافة الشعب التركي، وتعتبر من الموروث التاريخي الذي يمتد لمئات السنين منذ الإمبراطورية العثمانية حيث شهدت تلك الفترة نهضة عسكرية مهمة في التاريخ التركي(الجيلاني,2014) .

تعتبر تركيا الأقوى بين جيرانها عسكرياً، ويميل ميزان القوى الإقليمي في صالحها , حيث تعد القوات المسلحة التركية ثاني أكبر قوة مسلحة دائمة في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتحتل المرتبة الثامنة عالمياً، وفق تقديرات مركز Fire Power العالمي المتخصص في ترتيب الجيوش وقوة الدول العسكرية لعام 2014، ويعتبر الجيش التركي الـ 15 على مستوى العالم في الإنفاق العسكري، ويأتي في المرتبة الثانية فقط بعد إسرائيل في الشرق الأوسط، وتقدّر ميزانيته بـ 18 مليار دولار وتصل وارداته سنويا لقيمة 1.269 مليار دولار بحسب إحصاءات العام 2015 ومن الأسس التي تقوم عليها تركيا الجديدة ، إضافة إلى الإقتصاد القوي، هي جيش وطني قوي , وصناعات دفاعية قوية(حبيب, 2015،ص 63).

وفرضت العودة إلى الشرق الأوسط على تركيا تغيير سياستها الدفاعية وأدخلتها في سباق التسلح الجاري بين اللاعبين الإقليمين كالسعودية وإسرائيل وإيران، ومن أبرز الأسباب التي دفعت تركيا في تطوير صناعاتها الدفاعية هي رغبة تركيا في أن يكون لها دورا فاعلا , وأن تكون ذات نفوذ واسع في الشرق الأوسط (دباغ, 2014).

وتعد فكرة الصناعة العسكرية القومية أولوية لا بد منها لكل قوة عالمية وكأداة سياسية مهمة؛ حيث بدأت تركيا تصنع جزءاً كبيراً من سلاحها وبالذات الطائرات المقاتلة والسفن الحربية.

لقد عبر أردوغان خلال كلمة ألقاها عند مشاركته بمراسم إنزال سفينة حربية محلية الصنع في مياه بحر مرمرة في 18 حزيران 2016 بمدينة إسطنبول شدّد فيها على ضرورة تطوير قدرات تركيا في الدفاع , والردع باستخدام الموارد المحلية والوطنية وأضاف "لا يمكننا التوقف والتباطئ، خاصة فيما يتعلق بمسيرة تطوير الصناعات الدفاعية والعسكرية، وقبل كل شيء فإن موقعنا الإستراتيجي لا يسمح لنا بذلك" (وكالة الأناضول, 2016).

ومن الجدير بالذكر أن التغيرات التي شهدتها دول الشرق الأوسط لا سيما بعد إنطلاق ثورات الربيع العربي في عام 2010 , دفعت تركيا إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية, والأدوات التي تستخدمها لتعزيز دورها في المنطقة وعلى رأسها الأدوات العسكرية، وهو ما ظهر بشكل واضح من خلال المعاهدات , والإتفاقيات التي عقدتها مع دول المنطقة في مجالات التدريب العسكري، واتفاقات التعاون التقني والعلمي التي تم توقيعها مع أكثر من 67 دولة حول العالم (وكالة الأناضول:2015)، ومن أهم هذه الإتفاقيات تلك التي عقدت مع قطر في 19 أيلول 2014 والتي تعمل على تعزيز التعاون العسكري بين البلدين , وإنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر وهي أول منشأة عسكرية تركية في الشرق الأوسط , إضافة إجراء مناورات عسكرية باسم "النصر" في 20تشرين الأول 2015.(Lepori,2016) .

ومن الجدير بالذكر أن القلق الخليجي من تنامي الدور الإيراني في المنطقة يشكل ركناً أساسياً في تعزيز التعاون العسكري مع الجانب التركي , ومن ناحية أخرى عملت تركيا على إستغلال هذه النقطة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط كموازن للدور الإيراني.

ومن أهم العلاقات العسكرية التركية في الشرق الأوسط، هي تلك التي تربطها مع إسرائيل منذ توقيع إتفاقية التعاون العسكري, والإستخباراتي في تسعينات القرن الماضي، ويلاحظ تزامن توثيق العلاقات العسكرية العربية مع إتمام المصالحة التركية الإسرائيلية , والإتفاق على تطبيع العلاقات في 17 كانون الأول 2015، مما يعكس رغبة تركيا في تطوير علاقاتها الإقليمية في إطار مواجهة التحالف الذي تتزعمه روسيا ويضم سوريا والعراق وإيران الذي بات مهدداً أساسياً للأمن القومي التركي ومن ناحية

أخرى يشكل القلق التركي من تنامي الدور الإيراني في سوريا , والعراق , واليمن دافعا أساسيا في توسيع دائرة حلفائها في المنطقة.

وإلى جانب بناء العلاقات والإتفاقيات العسكرية ,تنشط القوات المسلحة التركية في حفظ السلام، حيث شارك الجيش التركي في العديد من مهام حفظ السلام العالمية تحت مظلة الأمم المتّحدة أو الناتو سواء في مهمات قتالية ,أو في مهمات المحافظة على الأمن والإستقرار أهمها المشاركة في ارسال العديد من المساعدات وطائرات الشحن، والدعم بقيادة الناتو، وذلك في المناطق المنكوبة جراء كوارث طبيعية(زلزال باكستان المدمّر العام 2005) , أيضاً إلى السودان لوقف العنف المسلح في دارفور في نفس العام (باكير,2007 , ص37).

وساهمت أنقرة في جماعات المراقبة الدولية على الحدود العراقية الإيرانية، وقد ارسلت قوات حفظ سلام الى لبنان في نهاية العام 2006، وبعد الغزو الأمريكي لأفغانستان عقب 11 أيلول 2001، ساعدت تركيا في مهمات حفظ السلام هناك بناء على طلب من واشنطن (فولر, 2009، ص117) , كما تشارك تركيا قوات التحالف الدولي منذ نهاية عام 2015 ؛ لمحاربة تنظيم الدولة داعش والمنظمات الإرهابية في سوريا والعراق , وتعمل على تقديم الدعم اللوجستي والعسكري لقوات التحالف.

وحرص الجيش التركي على وضع إستراتيجيات دفاعية وعسكرية ودفاعية تتضمن (باكير, 2010، ص 40 –41):

1. أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لإستراتيجيات، ومبادرات تحقق الأمن والإستقرار في المنطقة، وتحد من تأثير الإستراتيجيات الموجهة نحوها ونحو المنطقة.
2. أن تتحول إلى عنصر قوة وتوازن في المنطقة.
3. أن تعمل على إستغلال كل فرصة، وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات الإيجابية مع الدول المحيطة.

2.3 المقومات البشرية

لا تقل المقومات البشرية في أهميتها عن المقومات الطبيعية، أو المقومات الإقتصادية، في تقدير القيمة السياسية للدولة، بل ربما تعد من أهمها من حيث التأثير في قوة الدولة، لأن التفاعلات السياسية , والإقتصادية , والإجتماعية بين دول العالم في وقتنا الحاضر تعتمد على المقوم البشري باعتباره ركنا أساسياً في حياة الدولة على مستوى البيئة الجغرافية الداخلية والخارجية لها، وانعكاس ذلك على جملة من المتغيرات الإقليمية , والدولية التي ترسم حدود الوزن الجيوبولتيكي لتلك الدولة في محيطها الخارجي (العتابي, 2002، ص77).

وكما أن الأرض التي تشغلها الدولة تمثل الأساس القانوني لكيانها؛ فإن وجودها الواقعي لا يتحقق إلا بسكانها، اذ لا يمكن تصور دولة في العالم لا يوجد بها سكان بغض النظر عن عددهم.

في الحقيقة هناك ترابط بين المقومين الجغرافي والبشري؛ فكلاهما لا يتجلى تأثيره في بناء القوة بمعزل عن الآخر، فمثلما نلمس تأثير العامل الطبيعي في التأثيرات المناخية, والتضاريس , والموارد الطبيعية، فإن فعل العامل البشري يبرز من خلال أنماط النشاط الإقتصادي ,والتنظيمات الإجتماعية , والسياسية للسكان(خصباك, 2005،117ص).

1.2.3 الواقع القومي

يعد التركيب القومي والديني واللغوي للسكان في أي بلد مصدر مهماً في وحدته وتماسكه وبنائه الداخلي؛ لما له من أهمية في معرفة الأنماط الثقافية , والقيمية والأجتماعية , والإقتصادية للمجموعات السكانية، وهو ما يساعد صانع القرار السياسي في إتخاذ القرارات المناسبة (العتابي, 2002،ص 86).

وتميز المجتمع العثماني على إختلاف قومياته وطوائفه طوال قرون عديدة بالسكون , ووحدة الهوية على اختلاف مكوناتها خاصة بين الشعوب المسلمة التي كانت منضوية تحت الراية العثمانية، ولم يكن للهوية التركية ظهور بارز على الإطلاق

حتى بدأت ملامح إنهيار الإمبراطورية وظهور بوادر الحركة القومية الطورانية (الشبيب, 2006،ص 12).

وبعد سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى , وتقسيم ميراثها بموجب إتفاقية لوزان التي وقعت في 24 تموز 1923 التي رسمت فيها حدود الجمهورية التركية الحالية , كان الجنرال مصطفى كمال أتاتورك يخوض معارك عنيفة مع جيرانه لتثبيت الحدود على أرض الواقع، حتى أعلن إنبثاق الجمهورية التركية بحدودها الحالية يوم 29 تشرين الأول 1923، وحافظت على مكوناتها الإجتماعية, والدينية إستمراراً للواقع الذي كانت عليه الدولة العثمانية طيلة ستة قرون (الجبوري, 2014،ص 62).

ولقد تمكن أتاتورك من إعادة صياغة وضع الأقليات في تركيا بما يناسب التوجّه الكمالي في صبغ تركيا بالقومية التركية، فبعد أن أشارت إتفاقية سيفر في 10 آب 1920، في العديد من موادها إلى وجود أقليات تنتمي لعرقيات مختلفة بالإضافة إلى الإختلاف الديني , واللغوي مثل المواد 147 و148 و149 , والإعتراف بقيام دولة أرمنية مستقلة يضم جزءا منها مساحات واسعة من الأراضي التي تشكّل الآن شرق تركيا، وكذلك بقيام حكم ذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا،تمكّنت تركيا بعد ذلك من تقليص مفهوم الأقليات الذي يحددها بدقة (العاني, 2016).

وقد وصف الدكتور أحمد داود أوغلو عملية التحول التي رافقت إنشاء الدولة التركية الحديثة بالإنكسار التاريخي، الذي لم يتعرض له أي مجتمع آخر والذي سبب أزمة بين النظام السياسي الجديد, وهوية المجتمع, ومؤسساته (ثلجي: 2010،ص 90).

تداخل التركيب القومي:

تقع تركيا في موقع جغرافي يشكل نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، فتتقاطع فيها الهوية الأوروبية من جهة الغرب، والثقافة الروسية من جهة الشمال، والثقافة الآسيوية من جهة الشرق، والثقافة العربية من الجنوب، وساهمت هذه الجغرافيا في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لتركيا من خلال التفاعل السياسي والثقافي لهذه الحضارات على الأرض على مر التاريخ، كما أن وجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا وأوروبا من الناحية الجيوثقافية , والناحية الجيوسياسية منحها فرصة للإضطلاع

بالعديد من الأدوار الثقافية والسياسية، ومن ناحية أخرى حملها أعباء ومسؤوليات تتأرجح بين الهويات الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية. (ثلجي, 2010،ص 89)

ويتكون المجتمع التركي من العديد من القوميات، وتشكل القومية التركية أغلبية السكان الأتراك بعدما كانت أقلية بين القوميات الأخرى في عهد الإمبراطورية العثمانية، كما أن رئيس الجمهورية والوزراء وكبار الموظفين في الدولة من العسكريين والمدنيين هم من الأتراك. (يونس,2000 ،ص85)

أما القومية الكردية فهي ثاني أكبر مجموعة قومية ومن الجدير بالذكر أن العقيدة السياسية التركية لم تعترف بالأكراد كمجموعة عرقية مختلفة عن العرق التركي بل تعتبرهم أتراك يقطنون الجبال ويطلق عليهم رسمياً أتراك الجبل (محفوض, 2012، ص19), كما تشكل الأقلية العربية ما يقارب 12 % من السكان وهم في تزايد مستمر؛ بسبب موجات اللجوء من دول الجوار العربي لا سيما بعد الأزمة السورية فضلاً عن تواجد أقليات قومية مشتركة مع عدد من الدول الأوروبية والآسيوية مثل الأرمن , والشركس , والجورجيون , والألبان, والشيشان (نور الدين, 2015).

وتشكل القوميات في تركيا عاملاً هاماً في توجه تركيا نحو الشرق الأوسط ؛نظراً لتداخل التركيب القومي في تركيا مع عدد من الدول الإقليمية المحيطة بها فهي تشترك مع كل من سوريا والعراق في إنتشار القومية الكردية على إمتداد الحدود المشتركة فيما بينها، إلى جانب القومية التركمانية في العراق ,والأقلية العربية والأذرية (الإيرانية) في تركيا (باكير, 2010،ص 23).

وعلى الرغم من أهمية العامل القومي في توجه تركيا نحو الشرق الأوسط إلا أنه يعد عاملاً محدداً وضابطاً لتوجهاتها من ناحية أخرى، لذلك تحرص تركيا في علاقاتها مع تلك الدول التي تشترك معها في بعض القوميات على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون، مما يخدم سياستها الخارجية ويدعم دورها في المنطقة، إضافةً إلى حرصها على عدم الدخول معها في أي أزمات قد تؤثر سلباً على وضع الأقليات لديها مما يهدد أمنها القومي.

ومن أكثر القوميات حساسية في تركيا، هي القومية الكردية، ومن أبرز المتغيرات تأثيراً في المسألة الكردية هي تجربة الأكراد في شمال العراق، والمكاسب

السياسية التي تم تحقيقها أصبح لديهم نفوذ وتأثير على الأكراد الموجودين في تركيا وسوريا وإيران, وللأكراد دور كبير في توجهات السياسة الخارجية التركية إزاء عدة قضايا وقد برزت بشكل واضح خلال الأزمة السورية ,حيث ترفض تركيا تقسيم سوريا على أساس عرقي أو طائفي، أو قيام أي كيان مستقل على الحدود التركية السورية مما يؤثر سلباً على أمن واستقرار تركيا.

في بعض الأحيان يتم إستخدام القوميات كورقة ضغط من قبل الدول التي تختلف مع تركيا إزاء قضية معينة، على سبيل المثال لجأت مصر إلى إستخدام قضية إبادة الأرمن كورقة ضغط على تركيا، وذلك من خلال إحتفالها مع الأرمن بعد مرور مئة عام على المذبحة في 24 نيسان 2015، ودعوة تركيا إلى الإعتراف بتلك المذبحة وذلك رداً على المزاعم المصرية بالتدخل التركي في الشؤون الداخلية لمصر ورفضها الإعتراف بحكم السيسي(http://www.turk-now.com/)، وقد استغل النظام السوري الورقة الكردية للضغط على تركيا، من خلال دعمه للأكراد في شمال سوريا وبناء على ذلك يفسر التدخل العكسري التركي (درع الفرات) الذي بدء في 24 آب 2016، حيث كان للعملية هدف أساسي وإستراتيجي هو منع السيطرة الكردية وينطبق الأمر كذلك على مشاركة تركيا في عمليات تحرير الموصل , حيث تهدف تركيا إلى منع إحداث تغيير ديمغرافي في المنطقة التي تحتوي السنة والتركمان.

2.2.3 التركيب الديني

لقد تزعمت تركيا العالم الإسلامي لقرون عدة، وأدى الإسلام دوراً مهماً في تاريخ الإمبراطورية العثمانية , وكان السلطان يتمتع بالسلطتين الدينية والدنيوية، وكان ينظر إلى الدولة العثمانية على أنها الكيان الشرقي الإسلامي الذي يواجه الغرب المسيحي، لكن بعد قيام الجمهورية التركية بدأت الحكومة بإتباع السياسة العلمانية وتجردت الدولة من المسؤوليات والرموز الدينية من خلال إلغائها مؤسسة الخلافة (أوغلو, 2010،ص 92), ولعل تشكيلة الشعب التركي الذي تضم غالبيته العظمى سكانا مسلمين تصل نسبتهم ما يقارب 99% من أهم مقومات الدور التركي تجاه الشرق الأوسط.

وينتمي للإسلام الترك والأكراد وغالبية العرب والشركس، ويتوزعون على طائفتين هما السنة والشيعة، وتشكل السنة الغالبية العظمى وينسبون إلى المذهب الشافعي والمذهب الحنفي, أما الشيعة (العلويين) تستمد إلهامها من الصوفية وعلى الرغم من إرتباط إسمهم بالعلويين العرب في منطقة الشام، إلا أن العلويين الأناضوليين الذين يتحدثون التركية والكردية يمثلون جماعة مستقلة بذاتها وتمارس هذه الفئة إسلاماً باطنياً بالغ الالتزام يشترك فيه العلويون المؤيدون لنظام الأسد في سوريا، وبالرغم من إختلافاتهم , فإن العلويين الأتراك والعلويين العرب متحدون سياسياً في تركيا حيث تجمعهم الشكوك في الميول السنية لحزب العدالة والتنمية بما فيها دعم الحزب للمتمردين السنة في سوريا , وتنتهج كلتا الجماعتين نهجاً علمانياً قوياً في تحركاتهما السياسية؛ إذ تصوتان بأعداد هائلة لصالح «حزب الشعب الجمهوري» وأحزاب يسارية أخرى (cagaptay , 2015) .

ويعتبر العلويون الدعامة الرئيسية للنظام الجمهوري العلماني في تركيا، إذ يرفع العلويين في جميع مناسباتهم صورة مصطفى كمال أتاتورك، إلى جانب صورتي الإمام علي بن أبي طالب و حجي بكتاش (أحد أهم الشخصيات الصوفية مؤسس الطريقة البكتاشية) (صالحة, 2007، ص 34) .

أما الطائفة اليهودية تشكل أحد أهم الطوائف الدينية في تركيا، ويعتبر الحدث الأبرز في تاريخ الطائفة عندما أسس جاك قمحي (رجل أعمال يهودي) عام 1989مركز العالم ال500 المستوحى إسمه من ذكرى مرور 500 عام على هجرة اليهود من إسبانيا عام 1492، وقدومهم إلى تركيا ولقد شجّعهم على ذلك السياسة الإنفتاحية التي انتهجها الزعيم التركي الراحل تورغوت أوزال، ورغبته في توطيد علاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية؛ عن طريق كسب ودّ اللوبي اليهودي في أميركا وبالتالي دعم اليهود الأتراك، الذين تمكنوا من إيصال أحد رجال أعمالهم، جيفي قمحي، إبن جاك قمحي، إلى البرلمان، في إنتخابات العام 1995 على لائحة حزب الطريق المستقيم عن دائرة اسطنبول، غير أن قمحي إستقال من الحزب في العام 1997، بعدما إعترض على النهج الذي تتبعه حكومة نجم الدين أربكان الإسلامي والذي كان حزب الطريق المستقيم شريكاً فيها، ويقوم اليهود الأتراك اليوم بدور حيوي في توثيق

التقارب، الذي بلغ منذ مطلع العام 1996 درجة التحالف بين كل من تركيا وإسرائيل، كما أن الجماعة اليهودية والحاخامية الكبرى في اسطنبول، هي صلة وصل أساسية بين السلطات التركية وجماعة الضغط اليهودية في الولايات المتحدة(نور الدين, 1997،ص 180).

أما أتباع الدين النصراني في تركيا يتوزعون على عدة طوائف: أرمن, ويونان وسريان، وكلدان، ويتبعون عدة كنائس؛ الكنيسة الأرثوذكسية, والكنيسة الأرمنية والكاثوليكية، والبروتستانت (محمود, 2011،ص 69).

وعند تتبع الدور التركي في الشرق الأوسط، نجد أن العامل الديني يعد أحد أهم مقومات الدور التركي، ولعل الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية ساهمت في تعزيز الدور التركي؛ ففي السابق كان التوجه العلماني والضغوط الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلباً على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من العلمانية، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام 2002، تعززت الثقة بين تركيا ودول العالم الإسلامي، التي كانت تتوجس من تركيا كونها أطلسية وكونها علمانية حيث لم تعد العلمنة من منطلقات السياسة الخارجية التركية (نور الدين, 2010،ص 142) .

ومن ناحية أخرى تعتبر تركيا الدولة ذات الأغلبية السنية التي يرحب السنة بدورها في المنطقة كموازن لدور إيران ذات الأغلبية الشيعية؛ مما شكل عاملاً أساسياً في تعزيز دورها كقائد للعالم الإسلامي السني، ومن ناحية أخرى يعد العامل الديني عنصراً ضابطاً للدور التركي إزاء بعض القضايا وهو ما ظهر بشكل واضح من خلال تأخر تركيا في إدانة نظام بشار الأسد بعد استخدامه العنف ضد شعبه، ذلك لكون القيادة التركية تضع في الحسبان التهديدات التي يمكن أن يتعرض له الأمن القومي التركي جراء وجود عدد من العلويين الأتراك المؤيدين للنظام السوري.

وعلى الرغم من علمانية تركيا، إلا أنها تمارس حضورا يرتبط بالمعطى الديني والمذهبي، فقد تحدث أحمد داود أوغلو في كانون الثاني 2012 عن إحياء سني محتمل ضد الإحياء الشيعي الذي تقوده إيران بعد تعاظم قوتها في المنطقة نتيجة لبرنامجها النووي، وأشار إلى" أن ما يحدث في المنطقة هو ربيع إسلامي وليس ربيعاً

عربياً" (نورالدين:2012)، وبذلك تبقى الهوية الإسلامية حاضرة في توجه تركيا نحو الشرق الأوسط؛ مما يساهم بتعزيز دورها حتى باتت تركيا نموذجاً للدول الإسلامية نتيجة نجاحها في المزاوجة بين الديمقراطية والإسلام، وتعد تركيا ذات أهمية إستراتيجية فيما يتعلق بمحاربة صراع الحضارات واستبداله بنموذج تعايش الحضارات والأديان (باكير, 2010،ص 22).

وقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية مواقف إيجابية ومصيرية مع قضايا العالم العربي والإسلامي، أهمها القضية الفلسطينية، مما ساهم في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والإسلامي في القرن الماضي، وقد حاولت تركيا أن تُظهِر نفسها كدولة فاعلة ومشاركة في القضايا الإقليمية وقضايا العالم الإسلامي (ثلجي, 2010،ص 103) .

وهذا يعني أن الشرق الأوسط يمثل فرصة وتهديداً في ذات الوقت، هو مصدر تهديد للإستقرار الداخلي والتكوين الدولي، وبخاصة لجهة تداعيات المسألة الكردية وتزايد تأثير الراديكالية الدينية والطبيعة المتوترة للعلاقات الإقليمية وتدخل الدول الكبرى، إلى جانب المطالب الجغرافية , والتاريخية لعدد من الدول والتكوينات الإثنية كما أنه فرصة من حيث كونه مرتبطاً بالعوامل , التاريخية , والدينية, والسياسية والثقافية المشتركة، ويمثل حيزاً إقتصادياً وتجارياً، ومشروعات التكامل الإقليمية والمكانة والنفوذ (محفوض, 2012،ص 311).

3.3 النظام العقيدي ومدركات صناع القرار

يقصد بالنظام العقيدي مجموعة القيم والعقائد التي تتكون لدى صناع القرار عن البيئة الخارجية، وتتميز بالترابط وعدم التناقض فيما بينها؛ مما يساعده على ضبط المعلومات الممكن قبولها من البيئة الخارجية، وهذه المعلومات يتم تقييمها وفق نظامه العقيدي (سليم, 2001،ص262).

يعرف النظام السياسي في تركيا بتشدده تجاه الدين والرموز الدينية التي شكّل تاريخها مركزاً للحضارة والتاريخ الإسلامي لعدة قرون و99% من شعبه من المسلمين، نتيجة لذلك لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغييرات جوهرية تنعكس

على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج وحتى في الوقت الذي يمكن أن يحدث فيه تغيير على هذا المستوى كانت المؤسسة العسكرية تتدخل لإعادة الأمور الى نِصابها من جديد (تركماني, 2010،ص 37).

لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في العام 2002 تغير المشهد السياسي بالكامل و حققت تركيا نجاحات ملحوظة جعلتها محط أنظار الجميع حيث باتت أنموذجاً سياسياً , وإقتصادياً , واجتماعياً يحتذى به نتيجة للرؤية التي يمتلكها الحزب ممثلاً برموزه الثلاث رجب طيب أردوغان , وعبدالله جول , وأحمد داوود أوغلو فالقادة الثلاث كان لهم دوراً بارزاً في تحقيق الإنجازات والتحولات التي شهدتها تركيا في كافة المجالات؛ نظراً لتنوع خبراتهم المهنية والسياسية والحزبية وارتفاع المستوى التعليمي.

لقد كانت تركيا نزاعة باستمرار إلى دور القيادة، ولها من الكسب التاريخي ما يطمئنها على مقدرتها، إلا أن عملية التحديث الغربي التي إنتهجها الكماليون في العهد الجمهوري لم تتمكن من سد الفجوة بين ما كان ممكناً من الناحية السياسية وبين ما كان مطلوباً لقيام تركيا بأدوارها القيادية التاريخية ووفقا لما تنبأت به شعارات ثورة أتاتورك؛ لكن القادة الجدد في حزب العدالة والتنمية، تعلموا ببساطة كيف يستطيعون أن يوفقوا بين الممكن والمطلوب في الدور التركي، وأن يضيفوا لعمليات التحديث المتسارعة والمشهودة أبعاداً حضارية, تاريخية , وجغرافية تتجه إلى الإلتزام بخيار العمق الإستراتيجي لتركيا دون أن تفرط في الإمساك بمتعلقات المصالح القائمة مع مختلف الأطراف، أو التحالفات التي جعلت تركيا عضوا رئيسيا كما هو الحال مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الفقيه, 2010،ص 34).

لقد عكست المؤسسات السياسية التركية حالة من النضج السياسي، جسده أردوغان وأوغلو وجول، ففي خضم الحكم الحالي لحزب العدالة والتنمية، إتخذت تركيا المصالحة مع محيطها العربي والإسلامي عنوانًا لسياستها الحالية فمنذ إعلان الجمهورية عام 1923 والحكومات التركية المتعاقبة تتخذ سياسة واتجاه أحادي وبسبب التحولات التي تعيشها تركيا، فرضت عليها جملة من المراجعات في سياستها الخارجية والداخلية على كافة المستويات، فقامت تركيا بتعديلات بارزة في نهج سياساتها وحققت

توازناً وحافظت على علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي،والولايات المتحدة وإسرائيل، وعملت على ترميم علاقاتها بروسيا والصين والهند، وكانت الأولوية الكبرى في مساعيها الجادة مع البلدان العربية والإسلامية في الشرق الأوسط (العادل,2010،ص 155-166).

واستطاعت مؤسسة السياسة الخارجية ممثلة بمهندسها أحمد داود أوغلو وزير الخارجية السابق رسم خريطة طريق للسياسة الخارجية التركية , فقد أتاح منصب مستشار السياسة الخارجية لأوغلو فرصة التأثير المباشر على السياسة الخارجية التركية في أعلى مستوياتها، وتطبيق الإطار النظري الذي قدمه للسياسة الخارجية على أرض الواقع ؛ مما ساهم في تعزيز الدور الإقليمي لتركيا ووضعها في قلب التفاعلات الإقليمية والدولية (عبد الفتاح, 2009، ص 273).

ويعتبر الرئيس رجب طيب أردوغان من أكثر القادة تأثيراً منذ رحيل أتاتورك وعلى الرغم من أن أحمد داود أوغلو كان له دوراً مهماً في رسم خطوط التحول في السياسة الخارجية التركية، إلا أن أردوغان بوصفه رجل دولة كان له دوراً مهماً في قيادة السياسة الخارجية التركية وتوجيه الرأي العام، ويمتلك أردوغان السمات الشخصية التي ساعدته على النجاح من بينها أنه حاد الوعي والإدراك لما يريده الشارع السياسي في تركيا، وساهمت التنشئة الإجتماعية والتعليم الديني والتاريخ التركي في تشكيل عقيدته وفكره حيث نشأ وتعلم في مدارس للأئمة والخطباء؛ مما ساعده على تطوير قدراته الخطابية واستعانته بالنصوص الشعرية والأدبية في خطبه وكان تديُّن أردوغان من الأمور التي أعطته شعبية في الدول العربية والإسلامية(محمد, 2013،ص 17).

يعتبر الرئيس التركي أردوغان الرسول محمداً ﷺ أسوته الأولى وأنه تأثر أيضاً بالزعيم الإسلامي التركي نجم الدين أربكان الذي منحه الثقة وأعطاه الفرصة ليصل إلى منصب رئيس فرع حزب الرفاه وهو في الخامسة والثلاثين، ثم إلى منصب رئيس بلدية إسطنبول أكبر بلدية عامة بتركيا عام 1994، كما تأثر بكتابات الشاعرين المسلمين محمد عاكف ونجيب فاضل لدرجة أن أردوغان دخل السجن لأول مرة في حياته عام 1999 بسبب قراءة شعر للراحل محمد عاكف، كما تأثر بالتاريخ التركي ويبدو ذلك واضحاً من خلال إشارته المتكررة إلى هذا التاريخ في خطاباته ومن ذلك ما ذكره في أحد هذه الخطابات: "إنني أتحدث بقوة أستمدها من تاريخ أجدادي ومن عادات الشعب

التركي وتقاليده الراسخة منذ أكثر من ألف عام، فنحن نصنع التاريخ". وفي رده على الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية خلال العام 2010 قال أردوغان: "إن على إسرائيل أن تعلم أنني لست زعيم دولة عادية بل إنني زعيم لأحفاد العثمانيين، ونحن نتكلم على إعتبارنا أحفاد العثمانيين الذين إستضافوكم عندما نفيتم من إسبانيا". وهذا الإعتراف بالتراث العثماني على المستوى الحكومي أدى إلى تزايد شعبية التاريخ العثماني ورموزه الثقافية في تركيا، و إزدهار العلاقات بين تركيا والدول التي كانت تحت الحكم العثماني (أركان, 2014،ص 185- 186).

وقد ساهمت البنية الأيدولوجية لحزب العدالة والتنمية في تعزيز العلاقات العربية التركية، التي نظرت إلى العلاقات مع العرب المسلمين على أنها أيضا خيار إستراتيجي إنطلاقا من أن في ذلك مصلحة تركيا في تحقيق الهوية وتعزيز الإستقرار الأمني والنمو الإقتصادي والدور الإقليمي (نور الدين, 2010،ص96).

ويكمن الفرق بين القيادات الإسلامية السابقة لتركيا وقيادات حزب العدالة والتنمية بالدرجة الأولى، بالواقعية التي تحلت بها القيادات في حزب العدالة والتنمية وتبنيها رسالة سياسية أكثر إعتدالاً وبرجماتية، وتبنّي خطاباً سياسياً مختلف عن الحركات الإسلامية السابقة وقياداتها بمن فيهم الأب الروحي للإسلام السياسي في تركيا نجم الدين أربكان الذي كان يتبع سياسة بعيدة عن الواقعية تعتمد على الخطب الحماسية وشعارات دينية مباشرة إعتمدها خلال حملاته الإنتخابية لمداعبة مشاعر الناخبين فقد تورط أربكان بخطاب إسلامي إستقطابي خلال رئاسته للوزارة في حكومة الرفاه عامي 1996-199 ومحاولته لإنشاء كتلة إسلامية، أما عند إنشاء حزب العدالة والتنمية صرح أردوغان أن الحزب لن يكون حزباً إسلامياً وأن أعضاء الحزب هم ديمقراطيون مسلمون (لارابي, 2015،ص 107).

لقد ظهر جلياً أن تصاعد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط، قد جاء نتيجة حصول تغيرات واضحة في عقائد ومدركات صناع القرار في تركيا لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة , وقناعتهم بمحورية الدور التركي وضرورة الإنتقال بتركيا من دول جسر إلى دولة مركز، وضرورة تعزيز الدور التركي في الشرق الأوسط وفق مقاربات جديدة تستفيد من طبيعة التطورات التي شهدتها المنطقة

والخلافات العربية , وتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة الأمر الذي برزت معه فرص عديدة كانت بمثابة مقومات للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط.

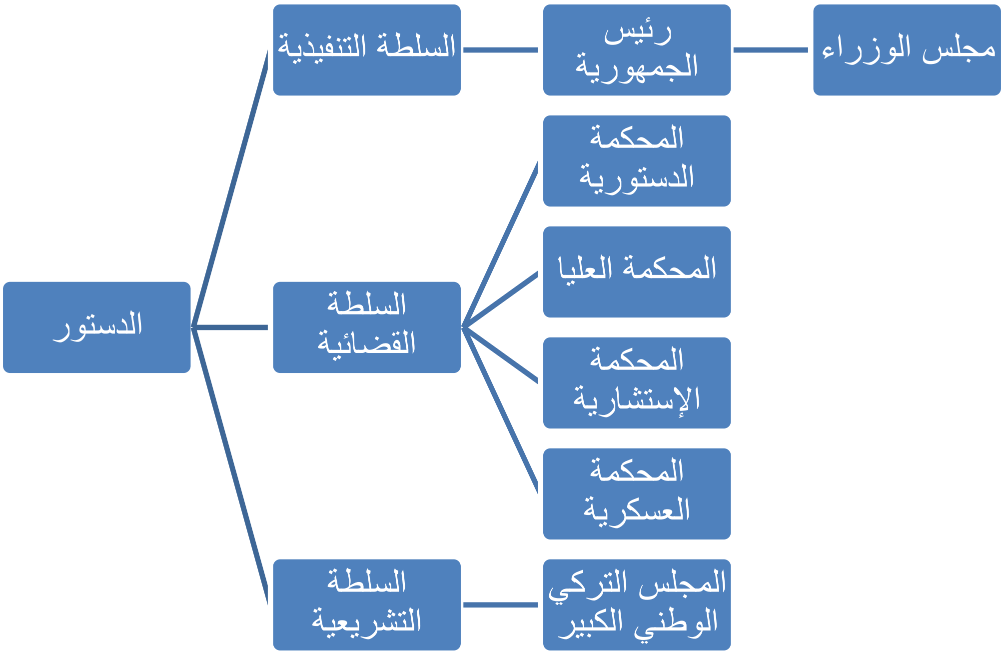
4.3 القوى السياسية المؤثرة في إتخاذ القرار

يتناول هذا المبحث آلية صنع القرار السياسي في تركيا، من حيث إطارها القانوني والدستوري متمثلاً بالسلطات الثلاث وإطارها الفعلي المرتبط بدور النخب السياسية والقوى الأخرى كالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح , والرأي العام ووسائل الأعلام , والمؤسسات , والطرق الدينية.

1.4.3 المؤسسات الدستورية

يحكم عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية والدستورية دستور عام 1982 والذي أخذ بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة، أما الآن فالنظام السياسي قريبًا من النظام شبه الرئاسي دون أن ينص الدستور على ذلك صراحةً , وفي هذه الحالة يتم الجمع بين نظام برلماني وبين رئيس منتخب من قبل الشعب مباشرة بصلاحيات واسعة ومفعّلة، وينص الدستور التركي على مجموعة من الأجهزة التي تسير النظام التركي، وتتوزع على السلطات الثلاث التشريعية , والتنفيذية , والقضائية وملحقاتها كما في الشكل 1.

الشكل (1) المؤسسات الدستورية في النظام السياسي التركي.



المصدر : إعداد الباحث

السلطة التشريعية:

خول الدستور التركي الجمعية الوطنية القيام بالمهام التشريعية وفق المادة السابعة من الدستور، وتتألف من 550 عضو يتم انتخابهم من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات. ومن أبرز مهام الجمعية الوطنية: سن وإلغاء القوانين , وتعديل الدستور والقرار بشأن الحرب (الدستور التركي,2012،ص32).

السلطة التنفيذية

ما يميز السلطة التنفيذية في تركيا هي: أنها ثنائية البنية، وتتكون من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية، ووحدة الشعب التركي، يتم حالياً انتخاب الرئيس باقتراعٍ شعبيٍ عام بعد أن كان يتم التصويت على الرئيس من قبل البرلمان، ومدة الولاية خمس سنوات يمكن أن تجدد لمرة واحدة فقط (الدستور التركي,2012،ص32), وقد أدى هذا التعديل الدستوري إلى إضفاء مزيدٍ من

القوةِ الشعبيةِ لمنصب رئيس الجمهورية، نتيجة تصويت الشعب على اختياره، وهو بذلك يمتلك قاعدة شعبية كبيرة؛ نتيجة حصوله على نسبة الأغلبية من أصوات الناخبين الأتراك، في خطوة تشير إلى مدى قوته بوصفه شخصاً إذا ما نظرنا إلى تاريخ نتائج الإنتخابات النيابية التي لم يحصل فيها أي حزب باستثناء حزب العدالة والتنمية على نسبة 51% من أصوات الناخبين الأتراك.

السلطة القضائية

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة، وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي، و يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون؛ إذ تم تأسيس السلطة القضائية وفقًا لمبادئ إستقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم, ويعمل القضاة بشكل مستقل فهم يحكمون وفقًا لقناعتهم الشخصية واستنادًا إلى أحكام الدستور , والقانون , والنظام القانوني ويجب أن تنصاع الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام المحاكم، ولا يمكنها تغيير أو تأخير تطبيق هذه الأحكام وبشكل عملي، تبنى الدستور النظام القضائي ثلاثي الجهات وتبعًا لذلك، انقسم النظام القضائي إلى القضاء الإداري, والقضاء القانوني, والقضاء الخاص (باكير,2010،ص 30).

إنهاء سيطرة العسكر وتعزيز الديمقراطية:

بناء على الدستور التركي الذي أقر في 1982 , تعد تركيا دولة علمانية ديمقراطية تخضع لحكم القانون , الذي يعتمد مبدأ الفصل بين السلطات، لكن على أرض الواقع كانت السلطة الفعلية للقضاء وللمحكمة الدستورية (مكلفة بحماية الدستور)، إضافة إلى مجلس الأمن القومي الذي تأسس عقب إنقلاب 1960 ليضمن سيطرة القوات المسلحة التركية (باكير,2010،ص 30).

وما أن حل عام 2002 بتولي حزب العدالة والتنمية السلطة توالت دفعات الإصلاح التي سعت للحد من التدخلات العسكرية في الشأن السياسي، حيث جرى تعديل المادة (4) من قانون مجلس الأمن القومي , التي كانت تكلف المجلس بمتابعة وتقييم عناصر القوى الوطنية ومتابعة أوضاع الدولة السياسية , والإقتصادية إنطلاقا من أن المجلس حامي النظام الدستوري , والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو

المباديء الأتاتوركية، وقد إقتصرت مهام المجلس وفق التعديلات على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها , وإخبار المجلس بآرائه وتم تعديل المادة (15) ليتاح محاكمة العسكريين على الرأي العام، وتم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل إتحاد الإذاعة والتلفزيون وفق تعديل دستوري في آب 2004، وفي 27 نيسان 2007 نجح حزب العدالة والتنمية من تحدي الجيش , وذلك عندما أراد عرقلة وصول عبدالله جول إلى رئاسة الجمهورية (مهدي, 2015،ص 79).

وفي العام 2010 خسر الجيش سلطته من خلال التعديلات الدستورية التي حدت من إختصاص المحاكم العسكرية، ولغت حق الجيش في القيام بعمليات أمنية داخلية دون الحصول على موافقة من السلطة المدنية،إضافة إلى ذلك عدلت الحكومة المادة 35 التي تمنح القوات القوات المسلحة الحق في التدخل في مواجهة التهديدات الداخلية للإرهاب، وتم إلغاء المادة 15 التي كانت بمثابة وقاية وحماية لمنفذي الإنقلابات العسكرية من مواجهة العدالة، ومنحت أعضاء المجلس العسكري الذين إرتكبوا جرائم ضد الإنسانية حصانة قانونية، وإلى جانب ذلك فقد الجيش قوة وصايته الرسمية التي اكتسبها بعد كل إنقلاب، ثم فقد آلياته الرسمية بما في ذلك التصريحات الإعلامية والسياسية، ويرجع ذلك فقدانه مصداقيته بسبب قضايا أرغنكون والمطرقة(محاولة إنقلاب في عام 2013 تحت عنوان عمليات الفساد والرشوة) ومحاكمات إنقلابات عامي 1980 و1997 فقد عملت هذه المحاكمات على تعزيز الديمقراطية في تركيا من خلال جعل القيام بالانقلابات أمرًا صعبًا بالنسبة للجيش عند محاولته الإطاحة بحكومة منتخبة شعبيًّا, كما أن إصلاحات الإتحاد الأوروبي لعبت دورا في تقليص سلطة العسكر (خولي, 2011،ص 27).

ومن أهم العوامل التي ساهمت في تقليص دور الجيش؛ هي نجاح حزب العدالة والتنمية في تعزيز سلطته بعد نجاحاته الإنتخابية التي حققها منذ العام 2002، وهو ما أتاح للحزب مجالاً أكبر لتحدي الجيش وممارسة كامل سلطته في القضايا المحلية والدولية، لتدخل تركيا عصراً جديداً في العلاقات المدنية العسكرية قائماً على خضوع الجيش للقيادة السياسية المدنية، بعد أن حاولت قيادة العدالة والتنمية على مر حكوماتها إنتزاع القضايا الأمنية إلى مربع السياسة لإبعاد الجيش عن التدخل فيها.

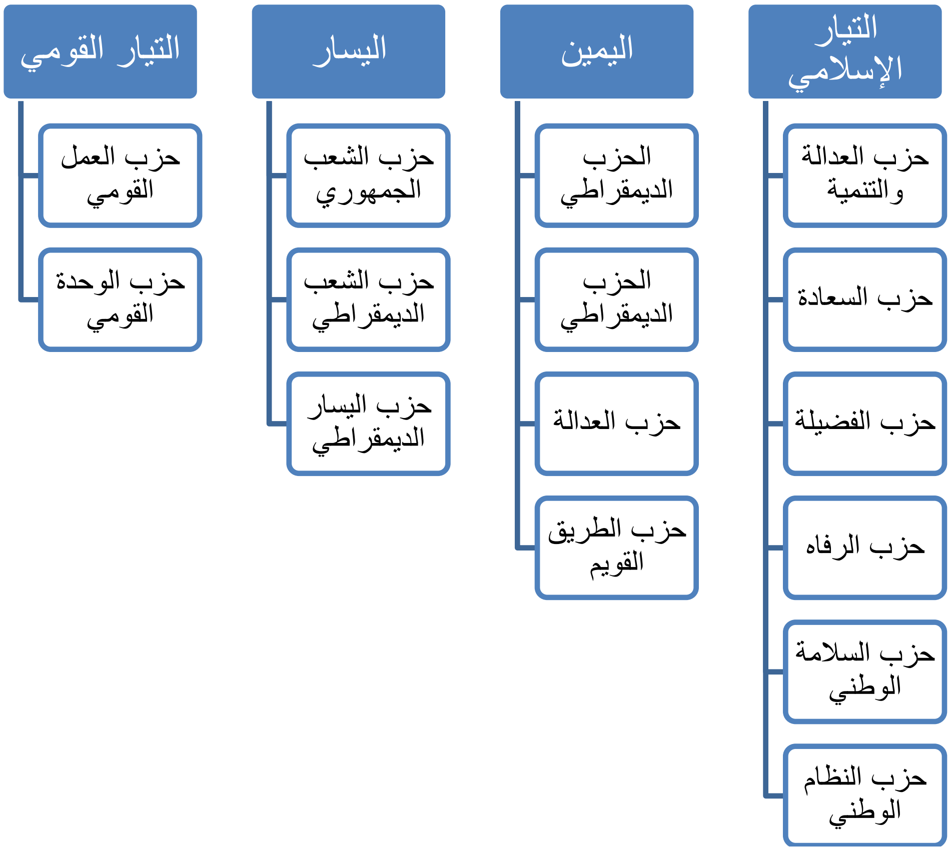
وشكل الإنقلاب الأخير الذي شهدته تركيا في منتصف تموز 2016 عاملاً حاسماً في إنهاء حقبة الأنقلابات العسكرية , وتدخل العسكر في الحياة السياسية وعلى إثر ذلك بدأت الحكومة التركية سلسلة تغييرات واسعة في هيكلة القوات المسلحة تشمل توسيع تركيبة المجلس العسكري الأعلى ليشمل نوابا لرئيس الوزراء ووزراء العدل والداخلية والخارجية، وإلحاق قيادات القوات الثلاث بوزارة الدفاع وإغلاق كليات ومدارس عسكرية، وتأسيس جامعة جديدة باسم جامعة الدفاع الوطني بهدف تخريج الضباط، ويتم إختيار رئيس هذه الجامعة من قبل رئيس الجمهورية، كما أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سعيه لوضع الإستخبارات , وهيئة أركان الجيش تحت سلطة رئاسة الجمهورية (الأناضول, 2016)، وذلك لضمان ولاء الجيش للقيادة التركية وتوجهاتها الجديدة التي لا تقتصر على التوجه نحو الغرب.

بناء على ذلك دخلت العلاقات المدنية العسكرية في تركيا مرحلة جديدة بعد تحول كبير, كذلك تخلصت تركيا من الإزدواجية في صنع القرار حيث باتت السيطرة للسلطات المدنية، وتجاوزت منطق إحتكار البيروقراطية تدبير ملف الخارجية؛فتركيا اليوم لم تعد تركيا الثمانينات من القرن الماضي، التي كان يتاح فيها لجنرال في الجيش مثل كنعان ايفرين أن يحلّ الأحزاب، ويمنع الإنتخابات ويقمع الحريات،وبذلك تعتبر تركيا أنموذجاً للدولة الإسلامية التي يحتذى بها في حماية العملية الديمقراطية، واحترام إرادة الشعب مما شكل عاملاً في قبول واحترام لتركيا من دول الشرق الأوسط والعالم.

2.4.3 دور الأحزاب السياسية

شهدت الحياة الحزبية في تركيا تطوراً على مدى أكثر من 80 عاماً من تاريخ إعلان الجمهورية التركية، غير أن هذه الأحزاب انبثقت من تيارين سياسيين هما: التيار اليساري والتيار اليميني، حيث كان حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك يقود البلاد منفرداً حتى عام 1950، وصدور قانون التعددية الحزبية حيث ظهر «الحزب الديمقراطي» بقيادة عدنان مندريس، من هنا قد تتغير الأسماء لكن التيارات السياسية والحزبية التركية تعتبر في نهاية المطاف إمتداداً لهذين الحزبين، وانشقاقاً عنهما كما في الشكل 1 (صالحة: 2007).

الشكل (2) الأحزاب السياسية في تركيا



والأحزاب التركية الفاعلة والمؤثرة على الساحة السياسية التركية، هي الأحزاب الأربعة التي تنافست في الإنتخابات البرلمانية الأخيرة , التي أجريت في 18 تموز 2015 واستطاعت هذه الأحزاب تجاوز نسبة الحسم 10% من الأصوات،ويتصدرها حزب العدالة والتنمية الذي حاز على 40.88% من أصوات الناخبين وكانت النتائج كما في الجدول (2).

جدول (2)

النتائج الرسمية لإنتخابات حزيران 2015

الحزب	الأصوات	النسبة	المقاعد
حزب العدالة والتنمية	18864864	%40.87	258
حزب الشعب الجمهوري	11518060	%24.95	132
حزب الحركة القومية	7519168	%16.29	80
حزب الشعوب الديمقراطي	6057506	%13.12	80

المصدر : إعداد الباحث

لقد ظهر جلياً أن تصاعد الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط، قد جاء نتيجة لتوجهات حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان منذ العام 2002، وتجلى ذلك بوضوح في مسار السياسة الخارجية التركية تجاه الأحداث والتغيرات التي عصفت في الشرق الأوسط، حيث ظهرت الجهود التركية المتعلقة في معالجة قضايا المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والملف النووي الإيراني والموقف التركي من الثورات العربية التي إنطلقت في العام 2010, ونقلت سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية تركيا من دولة طرفية إلى دولة مركزية وفاعلة، واستثمرت حاجة الدول المجاورة لعوامل الإستقرار والإنفتاح على الآخر, بطريقة فاعلة وتقدمت بمبادرات لضبط النزاعات بينها وبين الجوار.

في الواقع هناك نوعين من التوافقات الموضوعية , التي مكنت حزب العدالة والتنمية من تطبيق إستراتيجياته في التوجه نحو الشرق الأوسط الأول : هو التوافق على الصعيد الداخلي بين خطاب الحزب واتجاهات الناخبين، والثاني: هو توافق في السياسات الإقليمية, والدولية على قبول مبادرات التسوية السياسية وإقامة جسور التواصل بدلا من جدران العزلة (محفوض,2012،ص 61).

وبرز بوضوح خلال حكم حزب العدالة والتنمية المساعي التركية إلى دور ريادي في المنطقة، وهي تعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى تغيير سياسة تركيا

تجاه المنطقة بِرُّمَتِها، وأن تكون تركيا فاعلاً أساسياً في قضايا المنطقة، وليست جسراً بين الشرق والغرب ولا يختزل دورها في المحاور.

من الجدير بالذكر أن هناك إختلافات بين رؤى الأحزاب التركية حول عدد من القضايا، ومنها الاختلاف حول علاقة تركيا بالدول المحيطة، وتأتي بمقدمتها طبيعة العلاقة مع إسرائيل , وسوريا , ومصر، فبينما يرى حزب الشعب الجمهوري ضرورة تطبيع العلاقات مع مصر, وسوريا, وإسرائيل، يرى حزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي بضرورة إرجاع العلاقات مع كل من مصر, وسوريا إلى طبيعتها، إلا أنّ حزب العدالة والتنمية يوضح وجهة نظره بأنّ مَن قطع العلاقات هي تلك الدول، فإسرائيل هي من قطعت العلاقة مع تركيا بارتكابها لمجزرة باعتداءها على أسطول الحرية، وشكل إنقلاب السيسي في مصر سببا لتدهور العلاقة بين مصر وتركيا، والمجازر الدموية في سوريا كانت سبب إنهاء العلاقة بين تركيا والنظام السوري (أولوطاش, 2015).

ومن جهة أخرى هناك تقارب في وجهات نظر الأحزاب السياسية في رؤيتهم حول علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وحلف الناتو، بالرغم من وجود إختلافات بسيطة، وتتمثل هذه الإختلافات، بأنّ حزب العدالة والتنمية يسعى لجعل أنقرة مصدر القرار الوحيد للسياسة الخارجية، بينما يدافع حزب الشعب الجمهوري عن سياسته القديمة التي تعتمد على الغرب ولديه تحفظات حول معايير كوبنهاغن التي تدعو للإنفتاح على الأقليات، في حين يميل حزب الحركة القومية أكثر إلى ربط سياسته الخارجية بالعلاقات الغربية، أما حزب الشعوب الديمقراطي فبرنامجه الإنتخابي يعتمد على سياسة خارجية ضيقة ومحدودة مع غيره من الأحزاب ويركز على حقوق الأكراد الممثل لهم (Özcan, 2008,p 88).

وبشكل عام هناك إجماع على أن حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان أحدث التحول في الدور التركي من خلال توظيفه لكافة المقومات التي تمتلكها تركيا إضافة إلى جملة الإصلاحات الداخلية التي وضعت السياسة في مسارها الصحيح، وقلصت من دور العسكر في الحياة السياسية على المستويين الداخلي والخارجي،وبذلك أصبح توجهها نشيطاً ومتعدد الأبعاد وعلى الرغم من الإنتقادات

والمعارضة التي تلقاها الحزب، إلا أن هذه الرؤية أثبتت نجاحها عند تطبيقها على الرغم من أن بعض جوانبها أثبتت قصورها؛ لا سيما بعد ما شهدته المنطقة من تغيرات وأزمات وضعت تركيا في مأزق , مثل الموقف التركي الذي اتسم بالإزدواجية إزاء بعض الأزمات، مثل الأزمة السورية والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

3.4.3 دور جماعات المصالح والرأي العام والإعلام في صنع القرار السياسي

أولا: دور جماعات المصالح في صنع القرار السياسي

تعتبر جماعات المصالح مكون أساسي وضروري فى الدولة سواء أعترفت السلطة الحاكمة بذلك أم لم تعترف، وهذه الجماعات توجد فى كل الدول التي يسمح نظامها السياسى لمواطنيها بتنظيم أنفسهم لتحقيق مصالحهم، والدفاع عنها بشرط أن يتم ذلك وفقا للإجراءات , والقواعد التى يحددها القانون، وُتعرف جماعات المصالح على أنها نوع من الجماعات التي يلجأُ إلى تكوينها أوالإنضمام إليها بعض الأفراد أو مجموعات من أفراد مجتمع ما بهدف التأثير على سياسته العامة بشأن موضوع أو قضية محددة، تمثل بالنسبة إلى هؤلاء الأفراد أو تلك الجماعات مصلحة جوهرية مشتركة تربط بينهم لذلك (بدوي, 2004، ص4).

وتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية، ومهنية، ودينية وتتفاوت هذه الجماعات من حيث تأثيرها في عملية صنع القرار في تركيا، ومن أبرز الجماعات تأثيراً في الحياة السياسية التركية هي الجماعات الدينية , وجمعيات رجال الأعمال لا سيما في ظل ما تشهده تركيا من نهضة إقتصادية ويمكن إجمالها كما يلي:

1. جمعية رجال الأعمال والصناعة الأتراك (توسياد): وهي من أكثر الجماعات ثراء في تركيا، وتضم رجال أعمال أتراك وعددا من يهود الدونمة، وتمتلك هذه الجماعة 1300 شركة، ويشكل قيمة إنتاجها ٤٧ % من الإنتاج الاقتصادي التركي، مما يعكس مدى تأثير الجمعية على القرار السياسي والتوجهات الإقتصادية التركية، إضافة إلى الأثر الذي يحدثه الأعضاء اليهود على توجهات وسياسات الجمعية بالتقارب نحو الغرب

واسرائيل، وتهدف الجمعية إلى الحفاظ على مبادئ أتاتورك والحفاظ على علمانية الدولة (بهاء الدين, 2016، 33ص) .

2. جمعية الموسياد: وتمثل هذه الجمعية قطاع رجال الأعمال المتدين، ويصل عدد أعضائها ٢٥٠٠، يملكون ٧٥٠٠ شركة، يعمل فيها ٢ مليون شخص،وأصبحت هذه الجمعية أحد أهم المنافسين في الإقتصاد والسياسة التركية وهي قريبة لحزب العدالة والتنمية، وتهدف إلى توسيع حرية الأفراد في الإنخراط في أنشطة ذات إتجاه ديني بمكان العمل، وتضع حداً للتمييز ضد المسلمين المتدينين, كما تسعى لترجمة القيم الإسلامية في مجال الأعمال والمشاريع السياسية والإجتماعية (لارابي,2015، ص107) ومن الجدير بالذكر أن ظهور طبقة رجال الأعمال المتدينين أثرت بشكل كبير في توجهات الدور التركي ذلك أنها رأت في الشرق الأوسط سوقاً إقتصادية كبيرة يمكن أن تستوعب منتجات تركيا الضخمة.

3. تحالف توسكون: وهو منظمة نشأت عام 2005 تمثل مصالح أصحاب المشاريع الأناضوليين المحافظين داخل تركيا وخارجها، مؤسسيه وأعضاؤه مقربين من حركة غولن ويعد توكسون من الأذرع الرئيسية للحركة(لارابي, 2015،ص 106) .

وثمة نقطة ينبغي التأكيد عليها هنا، وهي أن هناك حالة من التوافق بين الإستراتيجية الكبرى للدولة والإستراتيجيات الصغيرة للشركات، والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني، أي أن تركيا عندما قامت بتنبي سياسات انفتاحية على أفريقيا قام إتحاد رجال الأعمال توسكون في تركيا بعقد قمة لرجال الأعمال في اسطنبول في آب 2008 ,جمعت المئات من رجال الأعمال والعشرات من الوزراء وقامت مؤسسة أخرى لرجال الاعمال هي موسياد بتنظيم اجتماع ضخم لرجال الاعمال في الخليج، وكذلك تقوم منظمة توسياد بأدوار نشطة في الإتحاد الأوروبي وكل هذه الجهود مجتمعة تشارك في رسم صورة تركيا الجديدة وتمثل عناصر أساسية بداخلها.

وتحظى الجماعات الدينية بفرصة التأثير الكبير في توجيه الدور التركي، ومن أبرز الجماعات الدينية المؤثرة في تركيا هي الجماعات اليهودية والإسلامية التالية:

1) يهود الدونمة: كان لهم دور بارز في توجيه سياسة الدولة العثمانية، وقامت بإقصاء السلطان عبد الحميد من الحكم لرفضه مطالب الحركة الصهيونية, وكان لطائفة

الدونمة دور أساسي في تأسيس حزب الشعب الجمهوري, وهو الحزب الذي إعترف بإسرائيل في 28 آذار 1949، ويعتمد يهود الدونمة في التأثير على السياسات التركية التي تخدم مصالحها، ومصالح إسرائيل،من خلال التأثير على السلطتين التنفيذية والتشريعية وإيصال المتعاطفين مع الكيان الصهيوني إلى السلطة، وقد أسهم قيام إسرائيل عام 1948، واعتراف تركيا بها عام 1949 , في منحهم قوة سياسية مضافة تجسد في الحضور البرلماني لعدد من السياسيين المعروفين كيهود دونمة في الأعوام 1935 و1960 و1995، ويعتبر يهود الدونمة وسيلة في توطيد علاقات تركيا مع أميركا وإسرائيل , وفي كسب ود اللوبي اليهودي الأميركي وفي الترويج للقواسم المشتركة بين تركيا وإسرائيل، والوقوف ضد تجاه تنامي النفوذ الإسلامي في تركيا ومساندة نهج الدولة العلماني (الجبوري, 2014،ص 81).

2) الجماعات الإسلامية: هنالك العديد من الجماعات الإسلامية في تركيا، مثل النورسيين والصوفيين، وجماعة فتح الله غولن، التي يظهر تأثيرها في الحياة السياسية بشكل أكبر من جماعة النورسيين والصوفيين التي يقتصر دورها على التأثير القيمي للأفراد ,حيث أن نسبة كبيرة من السياسيين الأتراك ينتمون للطرق الصوفية مثل الرئيس التركي السابق تورغت أوزال ونجم الدين أربكان ومن أهم الطرق الصوفية المؤثرة هي الطريقة النقشبندية التي تعبت دوراً كبيراً في توجيه الرأي العام(بهاء الدين, 2016،ص 33).

أما جماعة فتح الله غولن، هي إحدى الجماعات النورسية التي تتبع مدرسة العالم الشهير سعيد النورسي الملقب بـ"بديع الزمان"، وتتمتع بنفوذ واسع داخل تركيا وخارجها، وتشتهر بأنشطتها التعليمية والثقافية، وتمتلك شبكة موسعة من المدارس والمستشفيات ,والمنظمات الخيرية , والإعلامية بما في ذلك صحيفة زمان الواسعة الإنتشار، ومحطات التلفاز الفضائية : سمانيولا ومهتاب، وإيبرو الناطقة بالإنجليزية في الولايات المتحدة (لارابي, 2015،ص 50).

على الرغم من أن هذه الحركة دعمت حزب العدالة والتنمية إجتماعياً , وسياسياً في معركتها مع الجيش الكمالي ما بين 2007 و 2010، وأسهمت في بناء نظام سياسي ديمقراطي في تركيا، لكن بعد إستفتاء الذي أجري في 12أيلول 2010، والذي

يعد رمزاً لإنتهاء دور الجيش في الحكم، بدأت جماعة غولن تعبر عن خلافها مع حزب العدالة والتنمية في مسائل عديدة، تتعلق بسياسته الداخلية والخارجية وتتهمه بالسعي لإقصاء كوادرها العاملة داخل الدولة(آته,2013،ص 7).

وتتهم جماعة غولن حكومة حزب العدالة والتنمية، بأنها انحرفت عن مسار الإصلاح وتعزيز الديمقراطية، ولم تنجح في صياغة دستور جديد للبلاد، واتجهت نحو الشرق الأوسط، وتراجعت عن مساعي الإنضمام للإتحاد الأوروبي، وخلقت مشاكل مع إسرائيل وابتعدت عن الغرب , وكان فتح الله غولن من المعارضين لإنطلاق أسطول الحرية لكسر الحصار عن غزة دون التنسيق مع إسرائيل،وتخشى جماعة غولن من العلاقات التركية مع إيران وترى بأنه يجب الحذر منها لكن هذا لا يعني أن إيران عدو لتركيا(ياشا, 2013).

وبشكل عام تثار العديد من التساؤلات حول جماعة فتح الله غولن؛ لا سيما وأن زعيمها مقيم في بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقف جماعة غولن وراء الإنقلاب الذي شهدته تركيا في منتصف تموز 2016، وساهمت هذه الجماعة في توتر العلاقات التركية الأمريكية بسبب رفض الولايات المتحدة تسليمه بعد توافر أدلة من الجانب التركي تؤكد تورطه في الإنقلاب الأخير.

ثانيا: دور الإعلام والرأي العام:

غالباً ما تعبر وسائل الإعلام عن وجهة نظر وآراء مالكيها، سواء أكانت جهة حكومية أو أحزاب أو جماعات دينية، وفي تركيا يعتمد صانعوا القرار على وسائل الإعلام كأداة أساسية للتعبير عن مواقفهم وسياساتهم لكسب الدعم والتأييد لبرامجهم فضلاً عما تمثله من قنوات مهمة يستخدمونها في تعبئة الرأي العام إزاء القضايا المتعلقة بالشؤون الخارجية أو الداخلية, وفي بناء البيئة السياسية وإعادة تشكيلها في ظل تواصل النزاع بين العلمانيين والإسلاميين (نور الدين, 2009،ص 222).

لهذا فإن المواقف التركية إزاء قضايا المنطقة،ترتبط بمواقف تلك الجهات لا سيما وأن الصحافة التركية غالباً ما تتبنى خطوطا لا تبتعد كثيراً عن توجهات الحكومة التركية (حميد, 2016،ص 73) .

ويسيطر على الساحة الإعلامية التركية إتجاهان: أحدهما يمثل التيار الإسلامي، والآخر يمثل التيار العلماني، تركز وسائل إعلام التيار الإسلامي على منح الجمهور إنطباعات تؤكد توازنها الفكري، وسعيها للحفاظ على الصدق والموضوعية في تناول الأخبار، التي تنشرها وتركز في خطابها على عودة تركيا إلى هويتها الإسلامية وتوثيق علاقاتها مع الدول الإسلامية والعربية، والبعد عن العنصرية والتمييز، وتحذر صحافة هذا الإتجاه من المخططات الصهيونية التي تستهدف تركيا، أما وسائل الإعلام العلمانية فتنتهج سياسة إعلامية، تركز على دعم النظام العلماني، ومواجهة التيار الإسلامي، ومحاربة أفكاره ويشتد إعتماد القوى العلمانية على وسائل إعلامها كلما أنتعش الإسلام السياسي في تركيا،كما يلعب الإعلام اليهودي دوراً كبيراً في تحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام التركي، الذي يعارض سياسة إسرائيل العدوانية تجاه العرب في فلسطين والمنطقة (الجبوري, 2014،ص 82), وكان للإعلام اليهودي دوراً بارزاً في تشويه صورة الدول العربية لدى الأتراك، حيث نشرت الصحف اليهودية مقالات تؤكد أن الأقطار العربية كانت سبباً في إنهيار العثمانيين وذلك لدفع تركيا للإعتراف بإسرائيل.

ومنذ توجه تركيا نحو الشرق الأوسط بدأت الصحافة التركية في التركيز على قضايا المنطقة، وتم إنشاء قناة تي آر تي(TRT) العربية، وهي أول محطة تركية ناطقة بالعربية تم افتتاحها بموجب قرار حكومة حزب العدالة والتنمية؛ لتدعيم التواصل الثقافي بين تركيا والعالم العربي بداية شهر نيسان 2010 , و تم إدراج اللغة العربية ضمن المواقع الرسمية التركية, مثل موقع وزارة الخارجية , ورئاسة الجمهورية , ووكالة الأناضول لتسهيل وتعزيز التواصل مع دول الشرق الأوسط.

وباتت اسطنبول محطة للإعلاميين العرب نتيجة للظروف الإقليمية ومحطّة تنطلق منها قنوات إعلامية ومواقع إخبارية عربيّة عديدة ((بتسهيل من الحكومة التركيّة)) تناهض بعض أنظمة الحكم في المنطقة وتناضل من أجل الحريات, ومن أبرز الأمثلة على ذلك قناة رابعة ومصر الآن التابعة للإخوان المسلمين التي انطلقت من تركيا بعد ثورة 30 حزيران 2013(عبد الحميد,2015).

ومن الجدير بالذكر أن الإستراتيجيات الإعلامية والدرامية ليست في معزل عن السياسة، حيث تعتبر الدراما جزء من القوة الناعمة التي تساعد الدول في التغلغل داخل المجتمعات وخير مثال على ذلك الدراما التركية، التي باتت تغزو القنوات العربية ولعبت دوراً كبيراً في الترويج للثقافة التركية وتسويق للدور التركي في الشرق الأوسط.

فقد عرضت العديد من المسلسلات التركية على الشاشات العربية لا سيما بعد سيطرة التيار المحافظ على الإعلام في تركيا، وحققت هذه المسلسلات أرباحاً تفوق الأرباح التي حققتها في تركيا، على سبيل المثال بعد عرض إحدى المسلسلات التركية "نور" على قناة أم بي سي العربية في أواخر عام 2008،ساهم بإنعاش الإقتصاد التركي، وخصوصاً قطاع السياحة حيث وصل عدد السياح العرب في تركيا500، 000 سائح في بداية عام 2009 (http://www.alarab.co.uk/).

وفي المقابل ساهم الإعلام العربيّ في تعزيز الدور التركي في المنطقة خاصّة بين العامين 2009 وحتّى 2012، إذ ظهر في وسائل الإعلام العربيّة حينها العديد من المقالات التي تعني تركيا في العديد من المجالات على سبيل المثال إقتصادها المزدهر، ومعالمها السياحية، ودعمها للقضية الفلسطينية، مع التركيز على شخصية الرئيس رجب طيب أردوغان (زيدان,2016).

أما بالنسبة للرأي العام فإنه يؤثر بدرجة كبيرة نسبياً في توجيه الدور التركي ويعد الرأي العام ظاهرة صحية سليمة في المجتمعات الديمقراطية، فلا يمكن إنتظار رأي واحد في مجتمع ديمقراطي، لأن الرأي الواحد هو من خصائص المجتمعات القمعية والأنظمة الشمولية (نور الدين, 2009، ص222).

وتكتسب إستطلاعات الرأي العام أهمية كبيرة؛ كونها تُظْهِر التوجُّهات والميول حيال مواضيع مختلفة، واعتبر الدكتور حامد عبد الله ربيع في كتابه (مقدمة في نظرية الرأي العام)، أن الرأي العام أحد مُقَوِّماتِ الوجود سواء السياسي ؛ أو غير السياسي بمعنى أنه شرط في الحياة السياسية (ربيع, 2007،ص 34).

وبالنسبة لتركيا كدولة ديمقراطية تُعدُّ توجُّهات الرأي العام وميوله، عاملًا مؤثرًا بقوة في المشهد السياسي للبلاد، ويظهر ذلك جليا على المستويين الخارجي والداخلي وخصوصًا في الإنتخابات التي يُشكِّل أحد قوانينها مسألة مصيرية بالنسبة لبعض

الأحزاب، وهو القانون الذي يحظر على أي حزب سياسي التمثيل في البرلمان ما لم يحصل على 10% من أصوات الناخبين.

وتجلى تأثير الرأي العام التركي في أحداث ميدان تقسيم في 28 أيار 2013 حيث خرج عشرات الآلاف من الأتراك في مختلف المدن التركية إحتجاجا على قرار الحكومة بقطع الأشجار، وإعادة إنشاء ثكنة عسكرية عثمانية هدمت في 1940 وحدثت حالة فوضى كبيرة ؛ مما أجبر الحكومة على التراجع والإستجابة لمطالب المحتجين وعدم الإقتراب من الحديقة (أوزهان, 2014،ص 12).

أما على الصعيد الخارجي فقد ازداد الوعي العام والإهتمام بالشؤون الخارجية مما جعل الرأي العام التركي عاملًا مهمًّا في التأثير على أجندة السياسة الخارجية وأولويات القضايا وخياراتها لدى صانع القرار، وتجلى هذا بوضوح في عام 2003 عندما اضطر البرلمان التركي، تحت ضغط الرأي العام التركي إلى التصويت ضد السماح لقوات الولايات المتحدة باستخدام الأراضي التركية لغزو العراق.

والمشهد الآخر الذي يدل على تأييد الرأي العام التركي للسياسة التركية الإستقبال الجماهيري الحاشد لآردوغان بعد عودته من منتدى دافوس في عام 2009 وهذا ما يعكس حجم التوافق الشعبي على تلك السياسات، كما شكل الرأي العام التركي دوراً في كبح جماح تركيا، فيما يتعلق بتدخل عسكري في سوريا فقد أظهرت إستطلاعات للرأي أن الأتراك يرفضون تدخلاً مباشراً في سوريا،وشكل الإستطلاع حجة قوية للحكومة التركية خصوصاً وأن البلاد كانت ستشهد إنتخابات رئاسية وبرلمانية في عامي 2014 و2015 (أيدين, 2014، ص101).

ومن مظاهر تأثير الرأي العام التركي التأييد الشعبي والجماهيري لأردوغان إبان الإنقلاب العسكري في 15 تموز 2016 , بعد أن لبوا نداء الرئيس رجب طيب أردوغان،ونزلوا إلى الميادين رفضاً لمحاولة الإنقلاب على شرعية الدستور بل إنضموا أيضا إلى عملية ملاحقة العناصر المتمردة ومساعدة الأمن في إعتقالهم،وهذا يعني أن هناك توافقاً شعبياً تركيا حول سياسات وشرعية حكومة حزب العدالة والتنمية. (وكالة الأناضول, 2016).

من العرض السابق يتضح بأنه قد ساهمت المقومات التي تمتلكها تركيا في صياغة دورها الإقليمي تجاه الشرق الأوسط مما منحها دوراً فاعلاً ومؤثراً لا يمكن تجاهله على المستويين الإقليمي والدولي، ويعتبر وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في العام 2002 من أبرز مقومات هذا الدور وإعلانه رؤية جديدة لمكانة تركيا ودورها في الشرق الأوسط قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للإستقرار، وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة وهذا الدور غير متاح للقوى الإقليمية الأخرى، حتى إذا قورنت بالقوى التي تتنافس معها وهي إسرائيل وإيران، إضافة إلى ذلك يعكس الدور التركي الإقليمي الفاعل ثقة تركيا بنفسها، وبإمكاناتها التي تمتلكها، ونجحت في إستثمارها بفضل وصول القيادات المؤهلة، ممثلة بقيادة حزب العدالة والتنمية.

الفصل الرابع

أثر البيئة الخارجية على الدور الإقليمي التركي

على الرغم من أهمية المقومات الداخلية في توجيه الدور التركي، إلا أن البيئة الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي وما تحتويه من فرص وتحديات تؤثر في قرارات الدول وتوجهاتها وخياراتها الإستراتيجية، وتعد تركيا من أكثر الدول التي تتأثر بمحيطها الخارجي، وساهمت العديد من المتغيرات في إحداث تحول محوري لدور تركيا وخياراتها الإستراتيجية على الساحتين الإقليمية والدولية.

ويبحث هذا الفصل المتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت بإعادة توجيه الدور التركي نحو الشرق الأوسط , وعلاقتها ببعض الدول الإقليمية المؤثرة في الساحة السياسية الإقليمية مثل دول الخليج العربي، والدول التي شهدت إضطرابات وتحولات مثل سوريا , والعراق , ومصر, والقوى المنافسة للدور التركي على المستوى الإقليمي مثل التنافس التركي الإيراني في سوريا, والعراق إضافة للعلاقات التركية الإسرائيلية والمستجدات التي شهدتها المنطقة، والموقف التركي منها وتأثيرها في السياسة التركية ويتطرق المبحث الثاني في هذا الفصل إلى العلاقات التركية مع القوى العالمية، ومدى تأثيرها في الدور التركي تجاه الشرق الأوسط , مثل الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، الذي ساهم في تعزيز دور بعض القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا وأن يكون لها دورا فاعلا في المنطقة.

1.4 أثر البيئة الإقليمية على الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط

إن البيئة الإقليمية للدولة تؤثر في سلوكها السياسي الخارجي، وخياراتها وقراراتها الإستراتيجية، وتعد تركيا من أكثر الدول التي تأثرت في بيئتها الإقليمية لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، حيث باتت تركيا فاعلا إقليميا ومحورياً، ساعدت عليه عدة عوامل منها؛ تعثر المساعي التركية في الإنضمام للإتحاد الأوروبي، مما دفع أنقرة إلى إعادة النظر في خياراتها الإستراتيجية، حيث إزدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي , ومصالحها الإستراتيجية مرتبطة بالشرق الأوسط، كما أن حالة الفراغ والتفكك والتردي التي اعترت المنطقة ساهمت في دفع

تركيا لملء هذا الفراغ؛ لا سيما بعد الإحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003 إضافة إلى التنامي المستمر لعناصر القوى الإستراتيجية الإيرانية، وتصاعد النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان الذي أدى إلى تعميق الخلل القائم في توازن القوى، ونتج عنه العديد من مصادر التهديد الأمني خاصة لدول الخليج العربي وهو ما أوجد نوع من القبول للدور التركي , كما ساهمت الثورات العربية في تعزيز قدرة تركيا على تنفيذ إستراتيجياتها موضع التطبيق.

بناء على ذلك يمكن القول إن أهم النتائج التي تمخضت عن ضعف النظام الرسمي العربي، تمثلت في حالة الإنكشاف التي تعاني منها المنطقة العربية، مما ساهم بشكل غير مسبوق في زيادة فرص ونفوذ الدول الإقليمية الأخرى، بحيث أمكن الحديث عن ثلاث قوى إقليمية تشكل مصير المنطقة جميعها دول غير عربية: إسرائيل وإيران , وتركيا فهذه الدول تملك من المقومات , والنفوذ , والإرادة ما جعلها ترسم أطر التفاعل الإقليمي بشكل أكثر فاعلية من أي دولة عربية أخرى , وهكذا دخلت المنطقة سباق سياسي على الأدوار والنفوذ وأضحت المناورة السياسية ومحاولة تكوين التحالفات والتكتلات أحد السمات البارزة في السياسة الإقليمية(الهباس, 2011،ص 191).

بالنسبة لتركيا باتت اليوم لاعباً سياسياً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط؛ لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002، وذلك وفق رؤية إستراتيجية يمتلكها الحزب، والتي صاغها وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو إذ يرى أنه يجب على تركيا أن تطور لنفسها عمقا إستراتيجيا في جميع علاقاتها من خلال إستخدام القوة الناعمة ,والإرث الإستراتيجي للإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط، ويرى أوغلو أن تركيا الآن عكس ما كان عليه الوضع في الحرب الباردة حيث كانت تركيا بمثابة الخط الأمامي للتحالف الغربي ضد الإتحاد السوفييتي فهي تقع في وسط تكتلات إقليمية متنوعة وعليها أن تلعب دورا أكبر في تثبيت الإستقرار العالمي يتجاوز مفهوم الجسر(Paris and Ziya ,2010 , p83) .

وعند تتبع التجربة التركية، نجد أن الأفكار والتوجهات التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية حول مكانة تركيا، إنما هي إمتداد لأفكار وتوجهات تبنتها حكومات سابقة، فعلى سبيل المثال سياسة صفر مشكلات لا تختلف عن مبدأ" سلم في الوطن

والسلم في العالم" الذي تبناه أتاتورك وجعله قاعدة لإنطلاق سياسته التصالحية مع العالم الخارجي وأبرم خلالها سلسلة من معاهدات الصداقة وحسن الجوار مثل معاهدة الصداقة مع إيران في العام 1926، وفي عهد حكومة عدنان مندريس خلال خمسينيات القرن الماضي صدرت إرهاصات للجمهورية الثانية في تركيا والتي كان من أبرز ملامحها رد الإعتبار للحقبة العثمانية،وفيما يتصل بتوسيع الدور التركي قد كانت هناك مبادرة من الرئيس التركي السابق تورجوت أوزال أطلقها عام 1992، من خلال ما عرف ببيان أنقرة وذكر فيه للمرة الأولى ما سمي بالعالم التركي الذي حدد معالمه بأنه يمتد من سور الصين العظيم وحتى البحر الأدرياتيكي،ثم جاء نجم الدين أربكان صاحب مباديء الإنتماء إلى العالم الإسلامي وأفكار الأمم المتحدة الإسلامية والسوق الإسلامية المشتركة وعملة النقد الإسلامية المشتركة وفي العام 1999 دعا الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل إبان الإحتفال بمرور 70 سنة على تأسيس الإمبراطورية العثمانية إلى التصالح مع التاريخ العثماني، ومنذ العام 2002 ظهرت مساعي حكومة حزب العدالة والتنمية لإعادة مجد الدولة العثمانية والتصالح مع التاريخ. (عبد الفتاح, 2010،ص 133)

1.1.4 العلاقات التركية العربية

أولا: العلاقات التركية العراقية

تعد تركيا من دول الجوار الرئيسة للعراق، وتولي تركيا أهمية كبيرة للعراق الذي طالما شكل الساحة الأكثر حرية للتحرك التركي في مطاردة حزب العمال الكردستاني بالتعاون مع نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين،لذلك فإن تركيا معنية باستقرار العراق ووحدته , ونهضته , ونجاحه.

وبشكل عام توصف العلاقات التركية العراقية قبل الإحتلال بأنها لم تكن حسنة لكن لم تكن في حالة عداء ولا حرب مع نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بالرغم من وجود مشاكل ترتبط أساساً بالعلاقات التركية العربية عموماً والعراقية خصوصاً ومن أهمها قضايا المياه، وعلاقات تركيا مع أميركا وإسرائيل،وتأثير الشمال العراقي الكردي على الحدود التركية العراقية، وعندما بدأت الإدراة الأمريكية في صيف

2002، بتحريك المسألة العراقية في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط لإسقاط النظام العراقي، توجه ولفوويتز مساعد وزير الدفاع الأمريكي لتركيا في تموز 2001 طالباً منها المشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية ضد العراق(شيال والأسدي,2013،ص 7).

كان لدى القادة الأتراك تحفظات قوية بشأن الغزو الأمريكي للعراق، على الرغم من عدم وجود علاقات ودية مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين، الذي قدم الإستقرار للحدود التركية الجنوبية، لذلك كان يخشى القادة الأتراك من أن الإطاحة بصدام ستقود إلى العنف الطائفي , وتعزيز القومية الكردية , وتفتيت العراق كدولة متكاملة مما يفاقم المعضلات الأمنية التركية , إضافةً إلى ذلك فإن الرأي العام التركي يعارض الغزو الأمريكي للعراق (Larrabee, 2010 , p14).

بناء على ذلك جاء قرار البرلمان التركي برفض التعاون مع الولايات المتحدة لغزو العراق، الذي أبعد البلاد عن تورط عسكري يؤثر سلباً على الأمن التركي ويثير الشكوك لدى جيران العراق فيما يتعلق بطموحات العثمانية الجديدة الخفية للدولة التركية.(نوفل, 2010،ص 56).

وعلى الرغم من عدم المشاركة التركية في غزو العراق، إلا أن تركيا تعتبر من أكثر الدول التي تضررت جراء الغزو الأمريكي لما ترتب عليه من آثار سلبية أهمها زيادة العنف الطائفي، وتشتت سيطرة الحكومة المركزية على البلاد، كما أدى إلى زيادة النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة على نطاق واسع على حساب الدور التركي.

إضافة إلى ذلك ساهم غزو العراق في تزايد موجات العنف الذي مارسه حزب العمال الكردستاني؛ فقد عاد الحزب لحمل السلاح في حزيران 2004 بعد أن أعلن عن وقف إطلاق النار من جانب واحد بشكل مؤقت بعد إعتقال زعيمه عبدالله أوجلان في 1999 (Larrabee , 2010 ، p14) .

وبعد أن انقضى بعض الوقت على الغزو الأمريكي للعراق؛ ظهرت البراغماتية التركية كما برزت المواقف التركية لتشكل سياسة قائمة على الدبلوماسية والمصالح الإقتصادية أكثر منها على العوامل السياسية، وسعت تركيا منذ بدء تبلور النظام العراقي الجديد إلى تعزيز وضع السنة العرب، وتقليص الدور الكردي فتواصلت معهم وطورت العلاقات الثنائية مع رموزهم وتياراتهم، وحاولت إشراكهم في العملية السياسية

وعملت من خلال مجلس الأمن الدولي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والدول المجاورة للعراق ومختلف الأثنيات , والجماعات الدينية في العراق؛من أجل الإسهام في تحقيق الإستقرار السياسي في العراق (تغيان, 2011،ص 210) .

إلا أن العلاقات البينية، شهدت بعض الأزمات مثل هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الأراضي التركية عامي 2006–2007، ورد أنقرة بعمليات عسكرية في الشمال العراقي، فضلاً عن الخلافات بين الطرفين خلال فترة حكومة المالكي، التي وصفتها أنقرة بأنها تتبع سياسات إقصائية طائفية، ولتجاوز هذه الأزمة مع العراق لجأت أنقرة إلى دعم حكومة العبادي أملاً في تغير السياسات الحاكمة في العراق، مع إدراكها أن القرار السياسي الحقيقي ليس في بغداد بل في طهران، وسعى الجانبين التركي والعراقي لتطوير العلاقات بينهما وتم توقيع العديد من الإتفاقيات الإقتصادية والسياسية (Kumral,2016, p241).

وتعتبر العلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق، من عوامل توتر العلاقات بين حكومتي أنقرة وبغداد، حيث كانت بغداد قلقة حول طموحات أربيل الإقتصادية وتجاوزها بغداد في صفقاتها المتعلقة بالطاقة مع أطراف ثالثة (Akif , 2016, p227).

ومما زاد من أهمية العلاقات التركية مع إقليم كردستان، تلك الروابط القوية والمتطورة بين الأكراد العراقيين، والجهات الرئيسية المؤثرة على الجبهة السياسية في تركيا ليس حزب العدالة والتنمية فحسب، بل أحزاب المعارضة الكبرى بما فيها حزب الحركة القومية التركي المناوىء للأكراد، الذي تربطه علاقات معقدة بعائلات وشركات لها مصالح إقتصادية في شمال العراق(فولر, 2009، ص147).

واكتسبت العلاقات الدبلوماسية زخماً جديداً بعد زيارة أحمد داوود أوغلو كأول وزير خارجية تركي يزور شمال العراق في تشرين الأول 2009، وبدأ التغير في الموقف التركي، من حيث الإعتراف في حكومة كردستان واضحاً؛ لا سيما بعد إفتتاح القنصلية التركية في أربيل في آذار 2010 لا سيما بعد إعلان جلال طالباني في أذار 2009 أن حكومة كردستان لا تطمح للإنفصال(Mu¨ftu¨, 2015,p544) .

ومن أبرز أسباب توتر العلاقات التركية مع العراق هي إرسال تركيا لقوة مقاتلة من ألف جندي وعشرات الدبابات إلى منطقة بعشيقة شرق الموصل في 5 كانون الأول

2015 حيث اتخذت بغداد على إثر هذه الأزمة عدة إجراءات ضد أنقرة في مقدمتها إغلاق الملحقية التجارية العراقية في تركيا واستدعاء السفير العراقي (KUMRAL,2016,p242) , في المقابل جاء الرد التركي بأن الهدف محاربة داعش وتحرير الموصل، وضمان وحدة التراب العراقي، وحماية المدربين العسكريين الأتراك الذين يتولون مهمة تدريب عناصر عسكرية عراقية هناك (نورالدين, 2016،ص 58). ومع استمرار تواجد القوات التركية في بعشيقة وإصرارها على المشاركة في عمليات التحالف لتحرير الموصل من داعش التي إنطلقت في 16 تشرين الأول 2016 إزدادت حدة التوتر بين الجانبين ؛وطالب رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بانسحاب القوات التركية وادعى بأن تواجدها غير قانوني , ومن الجدير بالذكر أن صنع القرار السياسي للعراق يتم في طهران ويعكس رؤيتها ويمكن القول بأن موقف الحكومة العراقية إنما هو إنعكاس لإرادة طهران، التي ترى في التواجد التركي في العراق عائقا في تحقيق مطامعها التوسعية، ويمكن تفسير الإصرار التركي على المشاركة في تحرير الموصل تماماً كعملية درع الفرات في سوريا حيث كان الهدف المعلن هو محاربة داعش، لكن الهدف الحقيقي هو إبعاد الأكراد عن الحدود التركية وهو ما ينطبق على معركة الموصل، إذ أن الهدف الأساسي لتركيا هو حماية سكان الموصل السنة والتركمان من إنتهاكات الميليشيات الشيعية الموالية لإيران الساعية لتوسيع نفوذها في العراق على حساب السنة.

محددات العلاقة التركية العراقية:

أولاً، حزب العمال الكردستاني: يشكل الملف ذو الأولوية بالنسبة لتركيا، التي لديها مشكلة أمنية مزمنة؛ بسبب عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يُعد وجود عناصره في شمال العراق من أهم الأسباب التي دفعت تركيا إلى تعزيز التعاون مع العراق لا سيما في المجال الأمني(العبيدي,2014،ص 23).

ولأن الحزب يمتلك معسكرات تدريب في جبال قنديل شمال العراق، ينطلق منها المسلحون وعمليات تهريب السلاح للداخل التركي؛ فإن العلاقات التركية مع كل من حكومة بغداد المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق تتحدد بشكل كبير على موقف كل منهما إزاء هذه المعسكرات، وحق تركيا في التدخل ضدها ولذلك نجد في تاريخ

العلاقات التركية العراقية شهدت لحظات تعاون وتأزم في هذا الملف باختلاف موقف بغداد(الحاج,2015).

ثانياً، وحدة أراضي العراق: تؤكد تركيا على أهمية وحدة أراضي العراق، ورفض سيناريوهات التقسيم، وعلى الإلتزام بأمنه واستقراره كمصلحة إستراتيجية للطرفين وحافزاً لتطوير العلاقات الإقتصادية , والتجارية بينهم(رضوان,2006، ص287), وتحرص تركيا على الحفاظ على التوازن والإستقرار بين مكونات الشعب العراقي الإثنية والمذهبية و وحدة العراق سياسياً، وأن تكون للحكومة العراقية المركزية السيادة التامة على العراق، وفق أسس العدالة لكل أبناء الشعب العراقي، بدون استثناء أحد، وكذلك أن تكون سياسة العراق الخارجية منسجمة , ومتوافقة مع دول الجوار بدون تهديدها لأحد، ولا دعمها لنظام سياسي على آخر لأسباب طائفية أو محورية إقليمية (Akif , 2016,p225).

ثالثاً: تنظيم الدولة (داعش): بدأت تركيا تتجه لمواجهة التنظيم، بعد أن بات يهدد أمنها بشكل مباشر، من خلال قصفه المتواصل لمدينة كيليس الحدودية ومن خلال العمليات الإنتحارية التي تتهمه الحكومة التركية بالوقوف خلفها، إضافة إلى تضرر تركيا إقتصادياً من خلال التأثير على التجارة البرية بين تركيا والعراق،وتأثر قطاع البناء والإنشاءات هناك حيث تم تأجيل وإيقاف العديد من مشاريع البنى التحتية كما تأثرت الشركات التركية العاملة في العراق أو التي تصدر إلى العراق،وساهمت تركيا بمكافحة داعش فقد قامت بتوفير الدعم الإستخباراتي , واللوجستي للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ولتطوير العلاقات السياسية مع العراق بشكل أكبر قامت بشهر آذار 2015 بإرسال طائرتين عسكريتين ملئيتين بالمهام والعتاد العسكري للعراق، وكما استعدت تركيا لتدريب أكثر من 1600 شخص من البشمركة وأكثر من 1500 عسكري عراقي من أجل إعدادهم لتحرير الموصل من أيدي داعش(بكر, 2015،ص 115).

ثانيا: العلاقات التركية السورية

إتسمت العلاقات التركية السورية بالتوتر نتيجة للتحالفات والخيارات الإستراتيجية لكلا البلدين، حيث إختارت تركيا السياسات والتوجهات الأطلسية الغربية في حين إنحازت أغلب الحكومات السورية إلى التوجهات اليسارية والإشتراكية.(فولر, 2009،ص 131).

بدأت العلاقات التركية السورية بالإنفراج، إبان إتفاق أضنة الذي عقد عام 1998، لكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في عام2002 كان له الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية، وساهمت العديد من العوامل والمتغيرات في تحول العلاقات بين الجانبين نحو التعاون , والشراكة في إعتبارات داخلية وخارجية؛ أهمها المخاوف التي تولدت لدى الطرفين إبان الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 من إحتمال ظهور النزعات الإنفصالية لدى التكوينات الإثنية (الأكراد)، إلى جانب التفاهم حول وحدة التراب العراقي، وخاصة رفض قيام حكم كردي فدرالي في شمال العراق, لأنه حتما سيؤثر على وضع الأكراد في البلدين والرغبة السورية في التخلص من العزلة التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة وتطلع حكومة حزب العدالة والتنمية إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة، عبر تبني سياسة دعم السلام والتعاون في الشرق الأوسط(بيبرس, 2012،ص 170).

بناء على ذلك تم توقيع العديد من الإتفاقيات وذلك قبيل إندلاع الأزمة السورية،أهمها التحالف الإستراتيجي في أيلول 2009، إضافة إلى تبادل العديد من الزيارات على مستوى رؤساء الدول , وإجراء مناورات عسكرية مشتركة في نيسان 2009 مما أثار قلق إسرائيل من هذه العلاقة (Hale, 2009, p151).

بناء على ماسبق شكلت العلاقات التركية السورية نموذجاً للقوة الناعمة التركية من خلال تحسين العلاقات السياسية , والإقتصادية والمساهمة في إنهاء عزلة سوريا من خلال إتفاق السلام مع إسرائيل , وظهور تركيا بدورها كوسيط في المنطقة مما عزز من دورها ومكانتها لكن هذه العلاقات لم تدم طويلا بعد أن إمتدت موجة الثورات العربية إلى سوريا إذ إشتعلت الثورة فيها منذ 15 آذار 2011 ضد النظام السوري ورئيسه بشار الأسد (Sümer , 2013,p 21), وتركيا كدولة جارة لسوريا كان لها

موقفها من الثورة, لا سيما بعد أن شهدت العلاقات تقاربا ملحوظا وصل لمستوى الشراكة الإستراتيجية.

أبدت تركيا إهتماما خاصا بالأزمة السورية ويرتبط الموقف التركي من الأزمة السورية، بالعديد من الإعتبارات أهمها حرص أنقرة في الحفاظ على أمنها وأن لا يؤدي التغيير في سوريا إلى إنهيار الإستقرار فيها ؛ إذ يثير وجود قرابة مليوني كردي سوري في المناطق الحدودية المجاورة لتركيا قلقاً متزايداً لدى أنقرة من قيام دولة كردية وتتخوف أنقرة من حدوث نزاع طائفي في سوريا بين الأقلية العلوية والأغلبية من السنة الأمر الذي يهدد الإستقرار في داخل تركيا نظر لتشابه النسيج المجتمعي بينهما(بيبرس, 2012، ص175).

إضافة للتنافس الإقليمي بين كل من تركيا وإيران، وبدا ذلك واضحاً من خلال تناقض مواقف كل منهما من الثورات العربية فإيران أيدت الثورات في ليبيا ومصر لكن أدانتها في سوريا، ووضعتها في خانة المؤامرة وبات الموقف الإيراني المتناقض إزاء الثورات وسيلة تركيا لفك الإرتباط الإستراتيجي بين دمشق وطهران لإضعاف إيران إقليميا وعزلها.

حرصت تركيا على القيام بدور فعال في الأزمة السورية وكان رد الفعل الأول هو الضغط على الأسد للقيام بإجراء إصلاحات سياسية، وكانت هذه المبادرة تستند على أساس أن العلاقات الشخصية بين أردوغان والأسد ستوفر نفوذاً لتركيا في أن تؤدي دوراً في الإنفتاح السياسي في سوريا، دون أن يستلزم تغيير النظام القائم. (Öniş , 2014 ,p8)

لكن نظام الأسد رفض أن يستجيب للنصيحة التركية، وأصر على إستخدام القوة المفرطة ضد مواطنيه , وجاءت الفرصة لتركيا لتقطع علاقاتها كاملاً مع النظام السوري على إثر قيام النظام السوري بمجزرة مروّعة في مدينة الحولة قرب ريف حمص ؛ فأعلنت على إثرها الحكومة التركية عن قراراها بطرد جميع الدبلوماسيين السوريين من أنقرة في 31 أيار 2012، وكانت تركيا قد إستضافت المعارضة السورية في آب 2011 (باكير, 2012، ص626).

وبدأت تركيا بالتحرك على كافة المستويات الإقليمية والدولية لمعالجة الأزمة السورية، وفي إطار التحرك الإقليمي دعمت أنقرة قرارات الجامعة العربية مثل تعليق عضوية سوريا , وعلى الصعيد الدولي عملت تركيا مع الدول الغربية على تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الأمن الدولي بسبب الرفض الروسي لإصدار قرارات إدانة بحق النظام السوري في مجلس الأمن وطالبت بإقامة منطقة أمنية عازلة على حدودها مع سوريا، وقد إستضافت تركيا مؤتمر أصدقاء سوريا الدولي في إسطنبول في نيسان 2012، واعترفت تركيا بالمجلس الوطني السوري المعارض ممثلاً شرعيا للشعب السوري وأقامت مخيمات للاجئين والنازحين السوريين (أتاش, 2015،ص 172).

وهددت تركيا بتقديم الأسلحة للمعارضة السورية لحماية أنفسهم في مواجهة النظام و لجأت تركيا لذلك من أجل منع أي تدخل من الغرب أو حلفائهم لأن تركيا تدرك مدى خطورة هذا التدخل الغربي في حال حدوثه على سوريا ودول المنطقة (الرشيد, 2013، 186) وهذا ما حصل بالفعل قد تحولت سوريا اليوم إلى أرض لحرب باردة بين الولايات المتحدة وروسيا من خلال قوات أجنبية مثلما حدث في تشرين الثاني2015 عندما أسقطت مقاتلات تركية مقاتلة روسية على الحدود السورية التركية.

ونتيجة لهذا التدخل التركي المفرط في سوريا تزايدت المخاطر الأمنية على الحدود التركية السورية ؛ بسبب دعم النظام السوري لجماعات حزب العمال الكردستاني حيث إنسحبت قوات النظام السوري من المناطق الشمالية المحاذية للحدود التركية الجنوبية تاركة زمام الأمور لحزب العمال الكردستاني (Öniş , 2014, p10) وهذا ما كانت تتخوف منه تركيا، لأن وجود الأتراك في المناطق الشمالية السورية على غرار ما حصل في الشمال العراقي قد يعزز النزعة الإنفصالية لدى الأكراد في تركيا ومن هنا يمكن تفسير عملية درع الفرات التي بدأتها تركيا في 24 آب 2016 في مدينة جرابلس شمال سوريا بأنها تهدف إلى تطهير المنطقة من حزب الإتحاد الديمقراطي الذراع السوري لحزب العمال الكردستاني (Partiya Karkerên Kurdistan) في تركيا وللحيلولة في بسط سيطرته شمالي سوريا , وفرض كيان أو دويلة تمنع تركيا من التواصل الجغرافي مع سوريا والبلدان العربية.

ومن خلال الأزمة السورية وجهت إتهامات إلى تركيا بتأثير البعد الأيديولوجي في سياستها الخارجية، من خلال الدعم العسكري الذي قدمته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للقوات التي تقاتل في سوريا تدعم فيه تركيا مثل تنظيم الدولة (داعش) والقاعدة وجبهة النصرة، ودعم للمعارضة السورية، وتأمين ممرات آمنة للجهادين أثناء عبورهم إلى سوريا من خلال الحدود التركية ومعسكرات التدريب.

وعلى المستوى الداخلي في تركيا، وجهت المعارضة بقيادة حزب الشعب الجمهوري إنتقادات لحزب العدالة والتنمية، باتباعه سياسة مذهبية في سوريا لكن عند تتبع الموقف التركي من الأزمات الأخرى على سبيل المثال الموقف التركي من الثورة المصرية في 25 كانون الثاني 2011 وقفت تركيا إلى جانب المطالب الشعبية على الرغم من أن الرئيس السابق حسني مبارك سني، وبالمثل فيما يتعلق بالأزمة الليبية اتخذت القيادة التركية نفس الموقف ضد القذافي، وهو سني أيضا فالدور التركي لا يستند على أسس مذهبية وترفض تركيا ذلك وتؤكد على أنها تنظر لدول المنطقة بمنظور واحد ؛ لأنه في حال إعتمادها على الأيديولوجيا في مواقفها الدولية ستؤدي حتماً إلى إنزلاقها في مخاطر أمنية تؤثر على إستقرارها وأمنها القومي لا سيما بأن هناك تداخل كبير في النسيج القومي والمذهبي بين تركيا وجوارها.

تداعيات إنقلاب تموز 2016 على الموقف التركي من الأزمة السورية:

لقد ساهم الإنقلاب الذي وقع في تركيا في تموز 2016 بأن تراجع القيادة التركية سياستها الخارجية خاصة أن من أسباب الإنقلاب رفض توجهات حكومة حزب العدالة والتنمية التي تساند التيارات الإسلامية في دول الجوار والمساهمة في تسليح المعارضة السورية على حساب ميزانية الجيش التركي، ويرى التيار العسكري أن تركيا يجب أن تهتم بشؤونها الداخلية، لذلك استناداً للطابع العقلاني الذي تتسم به القيادة التركية تم تنويع أدوات الضغط على النظام الأسد فإلى جانب الدعم العسكري والمادي الذى تقدمه تركيا إلى الثوار فى سوريا , إتجهت تركيا إلى تطوير أداة أخرى وهى الدعم والمساندة الدبلوماسية للثوار السوريين (Cagaptay , 2016).

في الأشهر التي سبقت الإنقلاب العسكري كانت خيارات أردوغان في سوريا تعتمد على تحالفات أنقرة الإقليمية والدولية، وكان أردوغان قد بدأ بمراجعة سياسته

الخارجية من أجل الخروج من العزلة الدولية المتزايدة، وأيقنت حكومة حزب العدالة والتنمية أن الغرب قد تخلى عنها ؛ لذلك عليها مواجهة التمدد الروسي والإيراني في سوريا، وبدا ذلك واضحاً من خلال إعتماد أنقرة على الضربات الإستباقية والهجومية في الأراضي السورية وللوصول إلى حل سعت إلى تحسين العلاقات مع روسيا ومنذ تطبيع العلاقات التركية الروسية تغير الموقف التركي من الأزمة السورية الذي أكد أنه لا مانع من وجود الأسد خلال فترة إنتقالية.

إن هاجس تقسيم المنطقة على أسس مذهبية وعرقية هو السيناريو الأسوأ الذي تخشاه أنقرة وتحرص على تجنبه عبر إنهاء الأزمة في سوريا التي تعتبر من أكثر الدول عرضة للتقسيم بعد العراق وكلتا الدولتين متاخمتين لجنوب تركيا مما يعني إرباك الأمن القومي التركي وتعزيز النزعة الإنفصالية في جنوب البلاد.

وفي خضم الأحداث التي تجري في سوريا يلاحظ حرص الجانب التركي وسعيه لإنهاء هذه الأزمة في أقرب وقت وذلك لتداعياتها الأمنية الخطيرة على الجانب التركي، إلا أنه من غير الممكن الوصول إلى حل بدون تعاون دولي والوصول لحل وسط مقبول لجميع الأطراف المعنية، لكن المجتمع الدولي لم يصل لإتفاق من أجل حل الأزمة السورية مما شكل تحديا للدور الإقليمي لتركيا, فالأزمة السورية قوضت حلم حزب العدالة والتنمية بالتحول إلى قوة إقليمية؛ لذلك من مصلحة تركيا حل هذه الأزمة بأقل خسائر ممكنة.

ثالثا: العلاقات التركية المصرية:

عند تتبع العلاقات التركية المصرية، نجد أنها لم تصعد أبداً إلى مستوى الشراكة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، وتبقى مصر تنظر بشك وحذر للمساعي التركية للمشاركة في الشؤون العربية مما ينقل مركز الثقل السياسي في المنطقة.

وبعد تنحي مبارك إتسم الدور التركي تجاه مصر بالفعالية والكثافة , حيث توالت زيارات المسؤولين الأتراك إلى القاهرة، وحرصت تركيا على أن تكون أول دولة تزور مصر بعد ثورة 25 كانون الثاني 2011, فقد زار الرئيس التركي السابق عبدالله جول مصر في 3 آذار 2011 والتي حرص خلالها على الإجتماع بمختلف الأطياف ومن ضمنها شباب الثورة، ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء آنذاك أردوغان لمصر في أيلول

2011 تم خلالها توقيع العديد من الإتفاقيات لتعزيز التعاون بين البلدين(خليل, 2012, ص 106).

لقد بدا واضحا أن سقف التعاون التركي المصري إرتفع عقب فوز الإخوان المسلمين في الإنتخابات التي أجريت في 24 حزيران 2012 حيث وصل التعاون بينهما درجة التحالف الإستراتيجي، وتم عقد العديد من الإتفاقيات الإقتصادية، وتم اجراء المناورات العسكرية بين الطرفين في تشرين الأول2010 كما أجرت الدولتان مناورات عسكرية في ميناء أكساز الحربي في تركيا، وقد أجريت الدورة الثالثة من المناورات في 2012 في شرق البحر المتوسط، كما تعاقدت مصر على عدد من الطائرات بدون طيار من تركيا بدلاً من الولايات المتحدة(أبو الحسن, 2014، ص35).

يلاحظ أن التعاون التركي المصري بلغ ذروته بعد إنتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر،نظراً للجذور الإسلامية لكل من حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان،وحزب العدالة والحرية بقيادة محمد مرسي، ورغبة تركيا بتعويض خسارتها لكل من العراق وطهران ودمشق بسبب تباين المواقف حيال المطالب الشعبية في سوريا والموقف الإيراني الذي إنتقد نشر صورايخ باتريوت على الحدود التركية الإيرانية.

لكن هذه العلاقات لم تدم طويلاً نتيجة الإنقلاب العسكري في مصر في 30تموز 2013 وعلى إثره خرج الإخوان المسلمون من الحكم ؛ مما شكل ضربة قوية للدور الإقليمي لتركيا في المنطقة ورغبتها في تعزيز نفوذ الإخوان المسلمين إذ قدمت تركيا نفسها كنموذج للإسلام الليبرالي المعتدل الذي يمنع صعود الإسلام الجهادي المتطرف وأن حكم الإخوان في مصر هو حلقة في هذا المسلسل(عبد الفتاح,2013، ص98).

لقد ساهم الإنقلاب العسكري في مصر وإنهاء حكم الإخوان المسلمين في إضعاف الدور الإستراتيجي لتركيا في المنطقة ؛ حيث فقدت تركيا أحد أهم حلفاءها ونتيجة لذلك فإن الفرصة الأكبر تكون لصالح إيران لتمارس نفوذها على دول الإقليم.

وساد التوتر العلاقات التركية المصرية بسبب تصريحات ومواقف تركيا بعد محاكمة الرئيس السابق محمد مرسي، وإجراء إنتخابات رئاسية إنتهت بفوز وزير الدفاع السابق المشير عبد الفتاح السيسي في 3 حزيران 2014 بناء على ذلك جاءت

تصريحات المسؤولين الأتراك بوصف ما حدث بالإنقلاب عسكري وليس ثورة شعبية ورفض إعطاء الرئيس الجديد أي شرعية، وأكدت على أن الممثل الشرعي الوحيد للشعب المصري هو الرئيس المنتخب الدكتور محمد مرسي (الحاج, 2016).

وظهر التنافس الإقليمي بين الطرفين حيث شنت مصر ضَربَات جويَّة ضدَّ تنظيم الدولة(داعش) في ليبيا بإقليم درنة في 16 شباط 2015؛ مما أثار تركيا التي نددت بتلك الضربات والمنطقة الأخرى التي برز فيها هذا التنافس الإقليمي كانت سوريا حيث اتخذت مصر مواقف معاكسة لتركيا ففي الوقت الذي تدعم تركيا الثورة السورية أبدى نظام السيسي استعداده لرعاية حوار غير مشروط بين الحكومة والمعارضة السورية هذه المواقف دفعت إيران المنافسة إقليميًّا لتركيا للإشادة بالدور المصري في مكافحة الإرهاب في سوريا(ناصر ,2015).

هذا الموقف المصري الذي يتخذ المواقف العكسية إقليميًّا من سياسات تركيا جعل النظام التركي في المواجهة مع مصر بشكلٍ دائم خاصة بعد الإنقلاب الذي شهدته تركيا في متصف تموز 2016، حيث شكل الموقف المصري عاملاً إضافياً في توتر العلاقات، كما يعتبر الموقف المصري الأسوأ على المستويين الإقليمي والدولي سواء من الناحية السياسية أو الإعلامية, فعلى الصعيد الإعلامي كان هناك إحتفاء بالمحاولة الإنقلابية الفاشلة في تركيا وشماتة إستباقية بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

أما على المستوى السياسي لم تصدر تصريحات رسمية عن الرئيس عبد الفتاح السيسي، إلا أن مصر عرقلت إصدار بيان لمجلس الأمن الدولي يدعم الحكومة التركية المنتخبة بالوسائل الديمقراطية، ويتخذ موقفاً ضد محاولة الانقلاب الفاشلة ضدها وخلال المناقشات في مجلس الأمن في 16 تموز 2016 اعْتَبرت مصر أنه لا يعود إلى مجلس الأمن تحديداً ما إذا كانت الحكومة (التركية) منتخبة ديمقراطياً وطلبت إلغاء هذه العبارة، ورغم إلحاح الولايات المتحدة تمسك المندوب المصري بموقفه؛ مما دفع المندوب الأميركي إلى التخلي عن مشروع البيان(www.alarabiya.net) .

إن الموقف المصري يعد طبيعياً فحكومة السيسي التي جاءت بإنقلاب عسكري لن تدين أو تستنكر تلك الوسيلة التي وصلت من خلالها إلى السلطة وليس من المستغرب أن ترفض مصر إدراج عبارة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً ؛ لأن هذه الكلمة على الرغم من صغرها إلا أنها تحمل في طياتها درساً في الديمقراطية واحترام إرادة الشعوب؛ لذلك شكل فشل الإنقلاب في تركيا صدمة لنظام السيسي الذي كان يأمل إسقاط حكم أردوغان الذي يشكل بؤرة الإخوان المسلمين من جهة وتعزيز حكم العسكر في مصر ومنحه مزيدا من الشرعية من جهة أخرى.

في ظل هذا المشهد يبقى التوتر هو السمة البارزة للعلاقات التركية المصرية لا سيما على مستوى الرؤساء، وهذا ما صرح به الرئيس التركي خلال لقاء خاص في 2 تشرين الأول 2015 على قناة الجزيرة قائلاً: "لا مشكلة بيننا وبين شعب مصر فالشعب المصري شقيقنا والمشكلة بيننا وبين النظام الحاكم، لا إعتراض لدي على المباحثات المنخفضة المستوى بين البلدين، لكني أعارض تماما تطبيعا على مستوى رئيسي الجمهورية".

ثانيا: العلاقات التركية – الخليجية:

شهدت العلاقات التركية الخليجية تقدماً ملحوظاً, حيث أعاد الطرفان إكتشاف بعضهما، وتم بناء علاقة نموذجية في كافة المجالات السياسية , والإقتصادية والعسكرية مع كافة دول مجلس التعاون الخليجي، وتحولت الصداقات التاريخية إلى شراكات إستراتيجية، ولعل من أبرز العوامل التي ساهمت في تعزيز العلاقات التركية الخليجية الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تمخض عنه من آثار سلبية في توازنات القوى الإقليمية حيث تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة مما أثار قلق الدول الخليجية خاصة السعودية الأمر الذي دفع تلك الدول إلى التقارب مع تركيا ذات الغالبية السنية بهدف تكوين تحالف سني في المنطقة في مواجهة المد الشيعي الإيراني على الرغم من أن تركيا ترفض الإنضواء تحت أي محور أو أن تخوض في صراع مذهبي قد يؤثر سلباً على أمنها القومي، لكن بشكل عام تعتبر تركيا صمام الأمان للدول السنية في مواجهة الخطر الشيعي.

وتعتبر الخطوة الأهم في تاريخ العلاقات التركية الخليجية من خلال توقيع تركيا مذكرة التفاهم الإستراتيجي مع دول مجلس التعاون في جدة في 2أيلول 2008 وبذلك تعتبر تركيا أول دولة خارج الخليج العربي تحصل على وضع شريك إستراتيجي، بهدف تحقيق التكامل الإقليمي بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، من خلال إنشاء آلية حوار رفيع المستوى و عقد إجتماع وزراء خارجية تركيا, ومجلس التعاون الخليجي مرة واحدة في السنة (Stephen ,2010 , p 42) .

أما الخطوة الثانية كانت بانضمام الدول الخليجية إلى ما يعرف بمبادرة إسطنبول التي أطلقها حلف الشمال الأطلسي في العام 2004 الذي يهدف للإضطلاع بدور في الأمن الإقليمي الخليجي، وهي جزء من خطة تطوير نشاط الحلف في الشرق الأوسط التي تتركز نشاطاتها على السلام , والتعاون العسكري , والتخطيط للطوارىء والتعاون العلمي والبيئي (تغيان,2011،ص 217).

تداعيات الثورات العربية على العلاقات التركية الخليجية:

منذ بداية الثورات دعمت تركيا ودول الخليج التغيير في البلدان التي طالبت شعوبها بالتغيير السياسي، وقدمت الدعم للثوار سياسياً, واقتصادياً , وعسكرياً، لكن حرصت دول الخليج على منع وصول موجة الإنتفاضات العربية إليها، وتهديد أنظمتها أما تركيا أكدت ضرورة تلبية المطالب الشعبية بإجراء إصلاحات سياسية وإعادة هيكلة النظام السياسي, أي أن دول الخليج دعمت الوضع الراهن في حين أن تركيا وقطر دعمت التغيير لصالح الشعوب (أتامان, 2015،ص 56).

وبشكل عام انسجم الموقف التركي والخليجي إزاء الثورات باستثناء الموقف مما حدث في مصر، ففي الوقت الذي دعمت تركيا وقطر جماعة الإخوان المسلمين وطالبت بالإفراج عن الرئيس المصري السابق محمد مرسي، قدمت دول الخليج العربي (باستثناء قطر) مساندة قوية للإنقلاب ضد الإخوان المسلمين ودعمت السيسي.

وهكذا من الواضح أن تحييد العامل الأيديولوجي، كان ركيزة أساسية لنمو العلاقات الخليجية التركية لا سيما في المجال الإقتصادي , لكن تصريحات أردوغان بخصوص الإنقلاب العسكري في مصر ؛ أثارت مخاوف الدول الخليجية حيث ظهر البعد الأيديولوجي في السياسة التركية نتيجة للتقارب الفكري بين حزبي العدالة والتنمية

التركي والحرية والعدالة المصري؛ وباتت تركيا أقرب إلى نسخة سنية من إيران وتحول دورها تدريجيًّا من فاعل رئيسي على مسرح عمليات الإقليم إلى طرف رئيسي يسعى لشرعنة تدخله في الشؤون الداخلية لدول مجاورة، ففي الوقت الذي اتجهت فيه إيران إلى دعم بعض أطراف الصراعات داخل الدول العربية, فإن تركيا تبنت توجهات مماثلة وبرز البعد الأيديولوجي في مواقفها السياسية، وبدت أقرب إلى رؤية تيارات الإسلام السياسي، وهو ما خلق مشكلات عديدة على مسار العلاقات مع دول الخليج التي تنظر إلى هذه الجماعة بأنها تمثل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي وأنظمتها السياسية القائمة.

وقد دفع ذلك العديد من دول الخليج (الإمارات والكويت) إلى تجميد بعض المشاريع التي كان من المزمع تدشينها في تركيا؛ للضغط على أنقرة لتعديل مواقفها من ثورة الثلاثين من حزيران التي دعمتها الدولتان , بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، هذا التطور أوجد حالة من التوتر غير مسبوقة في علاقات الجانبين الخليجي والتركي، إضافة إلى توجيه بعض الدوائر الإعلامية والصحفية في تركيا إتهامات لبعض النخب السياسية, والأمنية الخليجية بالتورط في مؤامرة تستهدف الحزب الحاكم في تركيا (بيبرس: 2015،ص 169) .

وفيما يتعلق بالأزمة السورية التي تعتبر الأهم بالنسبة لتركيا ودول الخليج بالرغم من إختلاف وجهات نظر كل منهما، إلا أن الطرفان يدعمان المعارضة السورية ولكن لكل منهما أسبابه، وتدعم دول الخليج الجهود التركية لتغيير النظام السوري لأنها الدولة الوحيدة التي تحقق التوازن مع طموحات إيران , وتعتبر قطر الأكثر نشاطاً خلال الثورات العربية وتعاونت مع تركيا في حل المشكلات والقيام بالوساطة قبل الثورات وعلى الرغم من الإتفاق التركي الخليجي على دعم المعارضة إلا أنه لا يوجد إتفاق حول مستقبل سوريا ما بعد الأسد (قايا,2015،ص 57).

وفي أعقاب العملية العسكرية (عاصفة الحزم أو العاصفة الحاسمة) التي تقودها السعودية بدعم من ائتلاف دول سنية (المغرب السودان الأردن مصر باكستان)، ودول مجلس التعاون(باستثناء عمان)، ودعم لوجستي واستخباراتي من الولايات المتحدة الأمريكية والتي إنطلقت في 26 آذار 2015 إستجابة لدعوة الرئيس اليمني عبد ربه

منصور هادي بالتدخل ضد الحوثيين التي سيطرت على العاصمة صنعاء منذ 21 أيلول 2014 , أعلنت تركيا تأييدها لعاصفة الحزم معللة ذلك بانتهاك الحوثيين الإتفاقيات الموقعة، وقرارات مجلس الأمن الدولي، ولم يستجيبوا لدعوات الحوار وأظهروا نوايا التوجه نحو السيطرة على اليمن، مما زاد من احتمالات اندلاع حرب أهلية (Stig , 2015).

ووجه أردوغان إنتقادات مباشرة للمساعي الإيرانية الرامية إلى الهيمنة على بعض دول المنطقة، وتعزيز نفوذ طهران في محيطها الإقليمي إذ أعلن في مؤتمر صحفي عقده بأنقرة أن إيران تحاول الهيمنة على الشرق الأوسط، وأن مساعيها ومحاولاتها باتت تزعج تركيا والسعودية ودول الخليج، وعلى إيران أن تفهم أنه ليس من الممكن التسامح مع ذلك ووصف أردوغان تصريحات إيران الداعمة للحوثي بأنها طبيعية، وتكشف دورها السلبي في سوريا والعراق، كما طالب طهران بسحب أي قوات لها من اليمن أو سوريا أو في العراق وأن تحترم سيادة تلك الدول (عبد الفتاح, 2015،ص 50).

بشكل عام يوصف الموقف التركي بالطبيعي كونه جاء بعد التقارب التركي السعودي، كما أن تركيا من المؤيدين للمطالب الشعبية، ووقفت سابقاً مع ثورة الشعب اليمني التي إندلعت عام 2011 ضد نظام الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح إضافة إلى رغبة أنقرة في كبح جماح النفوذ الإيراني المتنامي داخل عدداً من دول المنطقة خاصة في العراق وسوريا ولبنان.

لكن الموقف التركي بدأ يشهد تحولاً ملفتاً عندما بدأ الحديث عن إحتمال اللجوء إلى عمل عسكري بري حيث أكد وزير الخارجية التركي أن تركيا لا تريد التدخل العسكري في اليمن، ولن تدعم أي صراع سني شيعي في المنطقة لكنها ستتخذ الموقف السياسي الذي يقود لتوازن إقليمي يحقق مصالحها بشكل أكبر (عبد الفتاح, 2015،ص 52).

وليس من المستغرب أن تركيا لن تقوم بأي عمل عسكري في اليمن؛ وذلك بسبب الميل التركي للمقاربات والحلول الوسط، أيضا لطبيعة العلاقات التي تحكم تركيا مع الجهات المعارضة للعملية وتحديداً روسيا وإيران وتخشى أنقرة أن تسفر مشاركتها

في عاصفة الحزم عن التأثير سلباً في حجم التبادل التجاري بينها وبين طهران، حيث تعتبر طهران شريان الطاقة الذي يغذي تركيا، والأهم من ذلك هو الرأي العام التركي الذي يرفض أي تدخل عسكري في دول الجوار.

العلاقات التركية الخليجية بعد إنقلاب تموز 2016:

جاء الدعم الخليجي للحكومة التركية عقب فشل الإنقلاب متأخراً بعض الوقت باستثناء قطر التي بادرت منذ اللحظة الأولى إلى الإعلان عن دعمها للحكومة التركية المنتخبة، ثم تواتر الدعم الخليجي للحكومة التركية عقب محاولة الإنقلاب ثم جاء الموقف السعودي ليكشف عن موقفه الداعم للحكومة المنتخبة ديمقراطياً, فأوقفت في مطار الدمام الملحق العسكري التركي في الكويت بعد محاولته السفر جواً إلى أوروبا على إثر فشل الإنقلاب، أما الإمارات رحبت بعودة الأمور إلى مسارها وساهمت في القبض على 2 من القادة العسكريين المتورطين في الإنقلاب (http://alkhaleejonline.net/).

هذا الدعم الخليجي دليلاً على أهمية الدور المحوري الذي تؤديه تركيا بالنسبة لمنطقة الخليج فهناك مصالح متبادلة بين تركيا ودول مجلس التعاون تفرض تطوير العلاقات والترابط بين الطرفين, فدول الخليج في حاجة إلى قوة موازنة للحفاظ على أنظمتها السياسية، إضافة إلى النظرة الإيجابية لتركيا الدولة السنية التي لا تتدخل بشؤون الدول الداخلية كإيران مما دفع دول الخليج العربي إلى التعاون معها، من ناحية أخرى تحتاج تركيا إلى تطوير علاقاتها مع الخليج العربي من أجل زيادة نفوذها الإقليمي والحصول على مكاسب إقتصادية بالدرجة الأولى، لذلك لصالح الطرفين إستمرار العلاقات الودية بينهما.

2.1.4 العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على الدور الإقليمي التركي

تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية بوجود مصالح مشتركة على كافة المستويات في ظل الحكومات المتعاقبة، فتركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية منذ 28 آذار 1949، وتوجت العلاقات عام 1996 بتوقيع الإتفاق الأمني التركي الإسرائيلي الذي يسمح للطيران الإسرائيلي بالتحليق بموازاة الحدود

الدولية بين سوريا وتركيا، ويساهم في جمع المعلومات عنها ويوفر إمكانية إجراء مناورات مشتركة أمريكية –تركية –إسرائيلية على الحدود التركية العراقية وهذا ما حصل بالفعل عام 1998 (Uzer , 2013, p98). كما نص هذا التحالف على تعزيز التعاون في الصناعات العسكرية والجوانب الإقتصادية وتشجيع تركيا على إقامة منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط تضم إسرائيل مما يسهم في تثبيت أركان إسرائيل في المنطقة(السرحان, 2013،ص 234) .

غير أن هذه العلاقات شهدت فتوراً مع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002، على خلفية التغيرات والتطورات الإقليمية، بداية بالعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، وما تبعها من حرب غزة في 27 كانون الثاني 2008 حيث وصل الصراع ذروته، وعبر رئيس الوزراء أردوغان عن استيائه من تصرفات رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الذي اجتمع به قبل يومين من العدوان ولم يخبره بشيء عنها بل إنهما تباحثا في ترتيب عملية السلام والمصالحة في الشرق الأوسط, وحمل أردوغان إسرائيل مسؤولية إستمرار المعارك واعتبرها إهانة لتركيا التي تسعى للتهدئة في غزة (Gökhan,2009, p31)

فضلاً عن واقعة دافوس في 29 كانون الثاني2009 حيث انسحب رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان من جلسة المنتدى على إثر مواجهة علنية مع الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز؛ إحتجاجاً على الموقف الإسرائيلي المتعنت للسلام (البخيت, 2010،ص 34) لتتوتر هذه العلاقات بشكل غير مسبوق إثر الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية في 31 أيار 2010 أثناء توجهها لكسر حصار غزة وقتلت تسعة ناشطين مدنيين أتراك، وأخذت السفن وركابها أسرى إلى الموانيء الإسرائيلية، وأدانت تركيا السلوك الإسرائيلي وطالبت بمحاسبتها وفق القانون الدولي، وتشكيل لجنة تحقيق دولية وعلى إثر ذلك إستدعت تركيا سفيرها من تل أبيب وطالبت إسرائيل بالإعتذار فوراً عن الهجوم، ودفع تعويضات لعائلات ضحاياه ورفع الحصار المفروض على غزة، بالمقابل لم تتخذ إسرائيل أي خطوات في هذا الإتجاه لذلك خفضت تركيا علاقاتها مع إسرائيل إلى المستوى الأدنى، وخفضت التمثيل

الدبلوماسي إلى مستوى القائم بالأعمال، وعلقت جميع الإتفاقات العسكرية(أوزهان, 2012، ص22) .

إضافة إلى ذلك شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية أزمة دبلوماسية بعد عرض تركيا مسلسل وادي الذئاب في 25 كانون الثاني 2010 الذي يظهر الجنود الإسرائيليين قتلة أطفال وعلى إثر ذلك قام مساعد وزير الخارجية الإسرائيلية دانييل أيالون بإستدعاء السفير التركي لدى إسرائيل في إجتماع لدى مكتبه في البرلمان بدلاً من وزارة الخارجية؛ ليبلغه إستياء إسرائيل من المسلسل و في بداية الإجتماع التقطت صور تظهر دانييل أيالون ومساعده يجلسون على كراسي أعلى من السفير التركي بقصد الإهانة للسفير التركي، وعرفت بقضية الكرسي المنخفض مما أثار غضب تركيا على المستويين الشعبي والرسمي وطالب إسرائيل بالإعتذار (صابر, 2011،ص 534).

وعلى إثر تلك الحادثة نشرت صحيفة الإندبندنت البريطانية في 9 حزيران 2010 تقريرا بعنوان (New face of power in the Middle East) الوجه الجديد للقوة في الشرق الأوسط، جاء فيه أن الطريقة التي عالج فيها الرئيس التركي أردوغان أزمة أسطول الحرية جعلت تركيا في قلب المشهد السياسي الإقليمي،وأظهرتها وكأنها المدافع الأول عن حقوق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى ذلك أن الدور الشخصي الذي اضطلع به أردوغان في تنظيم أسطول الحرية بهدف كسر الحصار المفروض على غزة، جعل تركيا تقود دوراً قوياً في منطقة الشرق الأوسط لم تحظ به منذ إنهيار الإمبراطورية العثمانية ودللت الصحيفة على تنامي شعبية تركيا في الشرق الأوسط بالمظاهرات التي انطلقت بالعواصم العربية ورفعت الأعلام التركية وصور أردوغان.

وشكل الموقف التركي الداعم للملف النووي الإيراني عاملاً إضافياً في توتر العلاقات، فضلاً عن تصويت تركيا في مجلس الأمن في 9حزيران 2010 ضد قرار 1929 الذي يدعو إلى تشديد العقويات على طهران على خلفية برنامجها النووي مما أثار إستياء إسرائيل(الكيالي, 2012،ص 98).

بدء إنفراج العلاقات التركية الإسرائيلية:

على الرغم من توتر العلاقات التركية الإسرائيلية، إلا أن كلا الطرفين يعتبر كل منهما الآخر حليف إستراتيجي مهم، لذلك ظهرت بوادر لتخفيف حدة التوتر في

العلاقات، وساهمت في ذلك عدة عوامل منها ما هو مرتبط بالجانبين التركي والإسرائيلي، ومنها ما هو مرتبط بالمتغيرات التي فرضتها البئية الإقليمية مما دفع كل من تركيا واسرائيل لإعادة الحسابات الجيوسياسية لكل منهما ومن دوافع التقارب التركي الأسرائيلي ما يلي(عباس,2014،ص 73– 74):

1) إنكماش الدور الإسرائيلي مقابل تعاظم الدور التركي، في المشهد الإقليمي كطرف في معادلة موازنات القوى الإقليمية.
2) فقدت كل من تركيا وإسرائيل أهم حلفاءها في المنطقة؛ نتيجة للثورات العربية فالتغيير الذي أحدثته الثورة في مصر؛ أدى إلى فتور العلاقات المصرية الإسرائيلية وبالمثل أدى الموقف التركي من الثورات في كل من سوريا وليبيا، إلى جمود العلاقات مع تركيا وعزلتها مما دفع كل من إسرائيل وتركيا لحل الأزمة الدبلوماسية بينهما.
3) نتيجة للثورات العربية تزايدت المخاطر الأمنية على الجانبين التركي والإسرائيلي؛ فقد تشكل محور مضاد لأنقرة من قبل كل من سوريا وإيران والعراق، مما يشكل تهديدا للأمن القومي التركي إضافة لتوتر العلاقات التركية الروسية، نتيجة لتباين المواقف من الأزمة السورية، وساهم صعود التيارات الإسلامية والسلفية في المنطقة إلى تهديدات أمنية بالنسبة لإسرائيل مما دفعها إلى ضرورة تطبيع العلاقات مع تركيا التي تتمتع بدرجة عالية من المصداقية لدى هذه التيارات، إضافة إلى قناعة إسرائيل بأن التقارب مع تركيا من شأنه أن يزيد الخناق على إيران وضمن تدعيم الضغوط الدولية والإقليمية حيالها.
4) المساعي الأمريكية بإدارة أوباما على إتمام المصالحة بين تركيا وإسرائيل لا سيما؛ إبان تفاقم الثورة السورية وبناء على ذلك قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اعتذاراً باسم إسرائيل بخصوص قتلى ومصابي مافي مرمرة، في إتصال هاتفي في 22 آذار 2013 مع رجب طيب أردوغان (رئيس الوزراءآنذاك)، وقبل أردوغان الإعتذار باسم الشعب التركي.

تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية:

بعد جولة طويلة من المفاوضات شهدتها لندن وجنيف إتفق الطرفان على إنهاء الخلاف والقطيعة الدبلوماسية التي إستمرت 6 سنوات , وتوصل الطرفين إلى تطبيع العلاقات بعد إعلان روما في 26 حزيران 2016 وحسب الإتفاق فإن إسرائيل وافقت على دفع تعويضات لعائلات ضحايا الإعتداء على السفينة، و تمكين تركيا من تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة عبر الموانئ الإسرائيلية , كما ستسهم تركيا في حل أزمة الكهرباء ومياه الشرب في قطاع غزة(وكالة الأناضول,2016).

ومن أسباب تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية:

- تراجع الدور التركي مقابل تزايد النفوذ الإيراني لا سيما بعد تخفيف العقوبات عنها تدريجيا في أعقاب الإتفاق النووي وفي ظل ذلك اضطرت تركيا للتقرب من إسرائيل.
- الأزمات الدبلوماسية المتعددة بين تركيا والإتحاد الأوروبي، ودخولها في حالة صدام مع عدة دول في المنطقة فتركيا ليس لديها أصدقاء في المنطقة، كما أن العلاقات مع سوريا ومصر ليست جيدة، كذلك العلاقات مع العراق تتخللها عدة مشاكل لذلك كان على تركيا أن تغير اتجاه سياستها الخارجية.
- المصالح الإقتصادية المشتركة خاصة بعد إكتشاف الغاز في الشواطيء القريبة من إسرائيل، واستحالة تصديره بدون عبور من الأراضي التركية إضافة إلى رغبة تركيا في تنويع مصادر الغاز.

ويعكس الموقف الإسرائيلي من الإنقلاب الذي شهدته تركيا في منتصف تموز 2016 حرص إسرائيل على علاقتها مع تركيا حيث لم يصدر أي تعقيب من تل أبيب على الإنقلاب، ولم يصدر عنها موقف رسمي حول الأحداث؛ لأنها ترى أن إتفاق المصالحة كنز إستراتيجي وأن هناك شبكة مصالح مشتركة بينهما في موضوعات كثيرة، وأهمها الملف السوري،إضافة إلى أن فشل الإنقلاب منح الرئيس التركي أردوغان مزيداً من القوة والشرعية.(http://www.timesofisrael.com).

في إطار الحديث عن العلاقات التركية الإسرائيلية لا بد من الإشارة إلى الشكوك والتساؤلات التي تثار حول طبيعة وحقيقة هذه العلاقات وهل هي تشكل خطراً

على الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية؟ في الواقع هناك بعض الجهات التي ترى أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تشكل خطراً إستراتيجياً محدقاً بالأمن الإقليمي العربي، وينبع هذا القلق من المساعي والجهود الإسرائيلية لإعادة تطبيع العلاقات مع تركيا التي قد تحدث شرخاً في العلاقات العربية التركية، إضافة إلى ذلك إن هذا التطبيع يجعل إسرائيل تلعب دوراً أكبر في المنطقة؛ فهي تملك الآن أفضل الظروف التي تخولها لكي تكون الأفضل في المنطقة من خلال شراكتها مع دولة إسلامية لها وزنها السياسي والإقتصادي مقارنة بدول المنطقة، وهناك من يفسر خطورة هذه العلاقة بسبب إستمرارها وعدم إنقطاعها بشكل كامل لا سيما في المجالات الإقتصادية والعسكرية ودليل ذلك القرار التركي باستضافة رادار الدرع الصاروخية خلال العام 2011 الذي يهدف إلى تأمين إسرائيل من أي هجوم صاروخي، ولقد تزامن هذا القرار مع إعلان أنقرة تجميد التعاون الدفاعي مع إسرائيل، ويرى أصحاب هذا الإتجاه أنه من الأصح أن نطلق على عودة العلاقات التركية الإسرائيلية مصالحة وليس تطبيعاً، ذلك لأن العلاقات على أرض الواقع بقيت مستمرة، على الرغم من الجدل الذي يثار حول تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية، وقلق بعض الدول من هذه العلاقة إلا أن وجود علاقات جيدة بين تركيا وإسرائيل قد تكون ضرورية وتساهم في أية مفاوضات فلسطينية إسرائيلية من خلال وساطة تركية، لكن العلاقات التركية الإسرائيلية لن تعود كسابق عهدها وذلك بسبب وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة الذي يعتبر وصوله للحكم أحد أسباب تراجع وتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية، ويمكن القول أن العلاقة بين الجانبين هي علاقة مصالح فرضتها المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على الجانبين، ولا تشكل أي خطر أو تهديد لأي دولة في الشرق الأوسط خاصة و أن معظم الدول العربية لديها علاقات مع إسرائيل.

3.1.4 العلاقات التركية الإيرانية وانعكاساتها على الدور الإقليمي التركي

عند الرجوع في العلاقات التركية الإيرانية إلى فترة ما قبل عهد حزب العدالة والتنمية نجد أنها علاقة جيدة ومستقرة حتى أيام الثورة الإسلامية الإيرانية في عام

1979 على الرغم من إنضواء تركيا تحت المظلة الغربية إلا أنه لم تشهد أي تصعيد في علاقاتها في أي شكل من الأشكال.

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في عام 2002 شهدت العلاقات التركية الإيرانية تقدما ملحوظاً، وتم تأسيس شراكة إستراتيجية قوية ورفع مستوى التعاون لا سيما في المجال الإقتصادي، وتعتبر كل من تركيا وايران قوتين لا يستهان بها في المنطقة ومن الطبيعي أن يحدث بينهما تنافس من أجل قيادة المنطقة ومن الجدير بالذكر أن تعاظم الدور التركي في الشرق الأوسط من أحد أسبابه إمتداد النفوذ الإيراني في المنطقة، وما نتج عنها من صراع بين السنة والشيعة وظهور سياسة المحاور في الشرق الأوسط.

إضافة إلى ما سبق شكل الضعف العربي عاملاً أساسياً في قبول الدور التركي لموازنة الدور الإيراني والخطر الشيعي الذي أشار له الملك عبدالله الثاني (ملك الأردن) بالهلال الشيعي، وذلك في كانون الثاني 2004، والرئيس المصري السابق حسني مبارك الذي رأى "بأن الشيعة العرب لا ينتمون إلى بلدانهم التي يقطنون فيها بل إلى الخارج " ((وفي ذلك إشارة إلى ولائهم لإيران))، ووجود مشروع إيراني لتشييع المنطقة وذلك على لسان العاهل السعودي الراحل الملك عبدالله بن عبد العزيز (باكير,2011،ص134).

يتضح من خلال هذه المقولات الصادرة عن أبرز القيادات العربية وجود قبول عربي, وتقديم تسهيلات ومحفزات للدور التركي مقابل رفض للدور الإيراني في المنطقة الذي يقوم على بعد طائفي وأهداف توسعية، لكن سياسة المحاور التي تعتمدها دول المنطقة تعزز من الطائفية، وتزيد من حدة الصراع في المنطقة وبدا ذلك واضحاً من خلال التنافس التركي والإيراني في التعامل مع ملفات المنطقة , إضافة للدعم العربي وخاصة من دول الخليج للدور التركي.

عند تتبع العلاقات العربية الإيرانية قبل إنطلاق الثورات العربية في المنطقة بسنوات قليلة فقط كانت إيران تحظى بترحيب من قبل الجماهير العربية والإسلامية خاصة جماعات الإسلام السياسي بما فيها حركة حماس , أما اليوم تحول الرهان من إيران إلى تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية (Daphne,2008, p89) فعندما عقدت قمة

نصرة غزة في قطر خلال عام 2009 تم إستدعاء الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد كضيف في القمة العربية، أما عندما عقدت القمة العربية في سرت الليبية في 27 آذار 2010 حضرها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان(شراب, 2015،ص 12).

هذا التحول العربي من إيران إلى تركيا؛ ينبع من أن تركيا لا تستبطن أي مشاريع توسعية ولا تسعى لإعادة أمجاد الدولة العثمانية، كما يدعي البعض ولم تعتمد القوة العسكرية لفرض وجودها في المنطقة، وفي المقابل تسعى ايران للسيطرة والهمينة وبسط النفوذ، وتسعى لبناء مشروعها الفارسي الذي يتصادم مع دول المنطقة العربية وتهدد جيرانها فإيران لازالت تحتل الجزر الإماراتية الثلاث منذ 30 تشرين الثاني 1971 وزرعت بذور الفتنة الطائفية في كل من العراق, وسوريا, واليمن، وتحولت المنطقة إلى ساحة سجال وحرب باردة بين إيران وتركيا, وبرز ذلك خلال دور كل منهما في سوريا والعراق الذي يشترك مع كل من إيران وتركيا بحدود جغرافية وعلاقات سياسية وعرقية ومذهبية.

ويمثل العراق بالنسبة لتركيا وإيران محوراً إقليمياً هاماً لا سيما بعد الإنسحاب الأمريكي منه في نهاية عام 2011، وتتفق الدولتان على أن حالة من الفوضى تجتاح العراق بعد الإنسحاب الأمريكي مما يؤثر سلباً على الجانب الأمني للطرفين(المغربي, 2015، ص197) .

وعند مقارنة النفوذ الإيراني بالنفوذ التركي في العراق نجد أن إيران تحظى بنفوذ واسع من خلال علاقتها بالنخب السياسية الشيعية كالمجلس الأعلى الإسلامي، وحزب الدعوة الإسلامي، وجيش المهدي إضافة إلى العلاقات الجيدة مع أكراد العراق منذ عهد الرئيس السابق صدام حسين , أما تركيا تمارس نفوذها من خلال دعمها للتركمان والعرب السنة (باركي, 2005،ص 4).

ومما يعكس مدى وحجم النفوذ الإيراني في العراق هي ردود الفعل والضجة التي أثيرت حول دخول قوات تركية في 3 كانون الأول 2015 إلى أحد المعسكرات العراقية في منطقة بعشيقة التي سيطرت عليها داعش، وقد جُوبهت الخطوة التركية بمواقف رافضة ومستنكرة من الأحزاب السياسية الشيعية ومسؤولين حكوميين بحجة أنها لمْ تُتخذ

بإذنٍ مسبقٍ من الحكومة العراقية، وأنها تمثل انتهاكاً للسيادة العراقية (المصري,2015).

ومع بدء معركة تحرير الموصل في 17 تشرين الأول 2016 شهدت العلاقات التركية الإيرانية توتراً وصل إلى إستدعاء إيران السفير التركي؛ إحتجاجاً على تصريحات المتحدث باسم الحكومة التركية نعمان قورتلموش التي قال فيها إن السياسة المذهبية لإيران هي سبب التوتر في العراق ,حيث تحولت بغداد إلى عاصمة للشيعة وتحرص إيران على إستبعاد تركيا ومقاتليها من الموصل مما يتيح لها إحداث تغيير ديمغرافي وتهجير للسنة (مبروك,2016).

من الواضح أن هناك تناقض في المصالح الجيبوليتيكة للطرفين التركي والإيراني مما يشكل عامل توتر دائم لا سيما وأن طهران تمتلك أطماع توسعية من خلال توظيفها للطائفية في دول جوار تركيا، مما يهدد الأمن القومي التركي وخاصة أن هناك تشابه في النسيج العرقي والمذهبي بين تركيا وجوارها.

ويعزى تزايد النفوذ التركي والإيراني في العراق إلى ضعف وتراجع النظام الإقليمي العربي الذي سمح بتواجد هذه القوى الإقليمية في أراضي دولة عربية وعضو في جامعة الدول العربية , وغياب مشروع عربي متكامل كالمشروع التركي والإيراني لذلك يمكن القول أن هذا التواجد الإيراني في الأراضي العراقية هو ليس تمدد بقدر ما هو تراجع عربي.

ومع إندلاع الثورة السورية في آذار 2011 تعرضت العلاقات التركية الإيرانية لشرخ كبير , حيث تباينت المواقف التركية والإيرانية وتحولت إلى مايشبه الحرب الباردة بين أنقرة وطهران التي أعلنت دعمها الكامل للنظام السوري وعلى العكس تماما تحركت أنقرة في كل الإتجاهات لإسقاط النظام السوري، ويرى كل طرف أن ما يجري في سوريا يمس أمنه القومي والوطني، فمن وجهة نظر طهران ما يجري في سوريا مؤامرة خارجية وأن الهدف نقل المعركة لاحقا إلى قلب طهران، بينما رأت أنقرة أنها ثورة داخلية , لكنها في العمق ربطت المشروع الإقليمي التركي بتغيير النظام السوري (طاهر, 2013، ص190) .

وحشدت إيران كافة الإمكانات لدعم النظام السوري وقد برز ذلك من خلال المواقف السياسية , والتغطية الإعلامية , والدعم المالي والإقتصادي, ودعم عسكري ولوجسيتي وصل إلى إرسال جنود من الحرس الثوري (فيلق القدس) لقمع المحتجين المطالبين بالتغيير إضافة إلى دعم الجماعات المسلحة التي تحارب الثوار، حيث ساهمت في دعم كتائب أبو الفضل العباس التي تحالفت مع عناصر من جيش المهدي,وعصابات أهل الحق للقتال إلى جانب حزب الله(عبد الفتاح, 2014،ص87).

وبالمقابل فإنّ تركيا إتبعت سياسة مختلفة، فبعد فترة من النصح وإرسال مبعوثين أمنيين وسياسيين إلى دمشق للمطالبة بإصلاحات سريعة وحقيقية , إنتقل التعامل التركي مع الأزمة السورية إلى مرحلة جديدة اتبع فيها رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان لهجة غير مسبوقة حيال ما يجري من خلال تأكيده مراراً بأن أنقرة لن تسمح بتكرار ما جرى في حماة(إشارة إلى المواجهة الدموية التي حصلت مع الإخوان المسلمين في مطلع الثمانينيات) وبناء على ذلك بدأت دعمها لتنظيمات المعارضة السورية , وأمنت المأوى للجيش الحر, والمجموعات المسلحة ودعمتها بالسلاح (larrabee and nader, 2013,p11) .

لقد بات واضحا الفرق بين النظام التركي والإيراني في كيفية التعاطي مع الأزمات في المنطقة والأنظمة القائمة , إذ في حين تظل تركيا بمنأى عن مسائل بناء الأمة , وهندسة المجتمع , والهوية الوطنية فإن هذه المسائل تبدو وكأنها الدوافع الوحيدة في العقلية الإيرانية في تعاطيها مع النظامين السوري والعراقي, ومن ناحية أخرى فإن تركيا بوضعها منهجا قائما على الأخلاق والقيم في مقدمة تعاطيها مع المنطقة تمد دعمها لمسألة بناء الدولة وأفضل الممارسات في التنمية الإقتصادية المستدامة أي أنها تحاول بناء المؤسسات البيروقراطية ومحاربة الفساد، أما إيران لها ثلاثة مباديء مركزية أولها: تفضيل الوضع القائم في الشرق الأوسط، ثانيا: تصدير الثورة الدينية إلى الدول المجاورة ثالثا: ترغب طهران في حماية الأنظمة الشيعية المجاورة لها بشكل مباشر أو عبر تنصيب وكلاء ومندوبين لها (ياسين,2013، ص 21).

ويمتد التنافس التركي الإيراني إلى الخليج العربي الذي يحتل أهمية جيبولتيكية واستراتيجة في العالم من خلال الموقع الجغرافي الذي يتمتع به , والكميات الضخمة من النفط ؛ مما جعله محط أنظار وأطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية.

وتنطلق تركيا في علاقتها مع الخليج العربي من منطلقات سياسية , وإقتصادية وأمنية أما إيران ترى أن لها الحق في السيطرة على سائر الخليج العربي وخاصة السواحل الغربية التي تعتبرها مستعمرات تابعة للفرس قبل الإسلام،ومن الجدير بالذكر أن الخطر الإيراني موجود دائما من خلال الأقليات الشيعية في دول الخليج العربي التي نصبت إيران أبا روحيا لها وهي تعمل على تأجيج حركة الإضطرابات من خلال هذه الأقليات، ومثال ذلك المظاهرات التي شهدتها البحرين في العام 2011 (جمال,2015) .

وإلى جانب ذلك أسهمت أنماط التحالفات الإقليمية للبلدين فى توسيع فجوة الخلافات بينهما سواء تحالفات إيران مع النظام السورى والقوى الحاكمة فى بغداد والتورط في الأزمة اليمنية، والتدخل المباشر أو عبر حزب الله فى الشؤون الداخلية للدول العربية، أو بتحالفات تركيا الإقليمية خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجى وبالذات المملكة العربية السعودية.

شكلت «عاصفة الحزم» التى قادتها السعودية علامة فارقة فى إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لعلاقته مع إيران فقد أعلنت تركيا عن دعمها للعملية العسكرية التي شنتها عشر دول بقيادة المملكة العربية السعودية في 26 أذار 2015 ومع إنطلاق عاصفة الحزم تقاطع التنافس التركي الإيراني في المنطقة حيث وجه أردوغان إنتقادات مباشرة للمساعي الإيرانية الرامية إلى الهيمنة على بعص دول المنطقة (عبد الفتاح, 2015،ص 50) .

وفي البيان الختامي لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في إسطنبول في 14 نيسان 2016 أدان التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وأكد المؤتمر أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبادئ حسن الجوار , وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول, واحترام إستقلالها , وسيادتها, ووحدة أراضيها , وأدان المؤتمر الإعتداءات التي تعرضت لها

بعثات المملكة العربية السعودية في مدينتي طهران ومشهد في إيران(وكالة الأناضول, 2016).

إستنادا إلى ما سبق يلاحظ أن كلا من تركيا وإيران تشكلان قوتين إقليميتين فاعلتين ذاتا نفوذ واسع لا يمكن تجاهلهما , وكل منهما مؤهلة لقيادة المنطقة في ظل غياب وتراجع الدول العربية وكلاهما تتنافسان لقيادة الشرق الأوسط؛ لتصدير نموذجها إلى دول المنطقة فالمشروع الإقليمي التركي (التحديث والإنفتاح) دخل منافسا للمشروع الإيراني (مذهبي طائفي) , من أجل كسب العرب وبات كل طرف يوظف القضايا العربية بما يخدم مصالحه وتطلعاته في المنطقة، لكن فرصة تركيا تبدو أكبر كونها تحظى بقبول عربي ؛ نظرا لعدم إستبطانها أهداف توسعية والأهم من ذلك أنها ذات غالبية سنية، لكن في الحقيقة إن فاعلية الدورين التركي والإيراني هو نتيجة لضعف وتراجع القوى الإقليمية العربية التي كانت تلعب دور القائد الإقليمي، أما الآن فهي تخلت عن هذا الدور بل وتدعم الأدوار الأخرى مما أدى إلى إنقسام الدول العربية ما بين دول ترحب بالدور التركي , ودول داعمة لإيران وحري بالدول العربية تعزيز العمل المشترك, وحل المشكلات في البيت العربي كبديل لدعم سياسة المحاور التي تعزز من الطائفية وتسهم بشكل كبير في تقسيم المنطقة لحساب القوى الإقليمية والدولية.

2.4 إنعكاسات البيئة الدولية على الدور الإقليمي التركي

يظهر تأثير العامل الخارجي بقوة في السياسة الخارجية لأي دولة وساهمت البيئة الخارجية في توجيه الدور التركي منذ تأسيس الجمهورية, حيث انكفت تركيا تحت المعسكر الغربي وتحالفاته لا سيما في فترة الحرب الباردة أما في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة وجدت تركيا نفسها أمام واقع جديد سياسيا, وأمنيا, واقتصاديا فأعادت تعريف موقعها وسعت لدور أكثر فاعلية وساهمت أحداث 11 أيلول 2001 التي تزامنت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة من تعزيز مكانة تركيا كنموذج للدولة الإسلامية الليبرالية.

1.2.4 العلاقات التركية الأمريكية

إتسمت العلاقات التركية الأميركية بالتعاون الذي وصل التحالف الإستراتيجي منذ إنضمام تركيا إلى حلف الناتو عام 1953, وشكلت الحرب الباردة البداية الحقيقية للعلاقات التركية الأمريكية حيث شكلت تركيا المواجهة الأمريكية مع الإتحاد السوفييتي السابق ومع إنتهاء الحرب الباردة شاعت أطروحات بأن تركيا فقدت مكانتها الإستراتيجية، لكن مع بدء حرب الخليج الثانية عام 1991حرص الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال على وضع كافة الإمكانات تحت تصرف الولايات المتحدة وشارك في حصار العراق ؛ مما زاد من أهمية تركيا الإستراتيجة وفي مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول 2001 برزت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف بالحرب على الإرهاب (أوزهان,2012،ص 25) , وبذلك شكلت تركيا قاعدة أمنية متقدمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولحلف الشمال الأطلسي.

إلا أنه بدءا من عام 2003 ساد التوتر بين الجانبين التركي والأمريكي على إثر قرار البرلمان التركي المعارض لخطة الولايات المتحدة في شن هجوم على الأراضي العراقية من الأراضي التركية، ليبدأ بذلك إنفصالا عن ماضي الإذعان التركي للولايات المتحدة ومن هنا شكل موقف الولايات المتحدة السلبي تجاه تركيا دافعا وعاملا مساعدا في تعاظم الدور التركي في الشرق الأوسط لا سيما في الدول العربية، حيث مثل الموقف التركي من غزو العراق دعما للرغبة العربية التي تحرص على توحيد العراق وعدم تقسيمه، ومن ناحية أخرى شكل الموقف التركي بداية التوتر في العلاقات التركية الأمريكية التي اتسمت على مدى سنوات بالتناغم مع السياسات الأمريكية في المنطقة مثل إستمرار العلاقات التركية الإسرائيلية ومحاولة إبعاد إيران عن المنطقة خاصة عن سوريا , ولعب دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل.

وعلى الرغم من فتور العلاقات التركية الأمريكية إلا أن تركيا تبقى حاضرة في السياسية الخارجية الأمريكية لاسيما تجاه الشرق الأوسط ؛ وذلك بسبب الموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تتميز به تركيا وقربها من مراكز النفط والغاز في المنطقة إضافة إلى ذلك يظهر أهمية الدور التركي في المنطقة سياسيا وأمنيا من خلال عضويتها في حلف الناتو.

وتبقى الولايات المتحدة بحاجة تركيا لتنفيذ سياساتها وأهدافها في المنطقة إضافة إلى ذلك إن إستمرار الشراكة التركية الأمريكية ضرورية لحل المشكلات الإقليمية في الشرق الأوسط ودليل ذلك المساهمة التركية كانت ضرورية لتأمين إنسحاب آمن للقوات الأمريكية من العراق في عام 2011، وضرورية لتكون وسيطا في أي عملية تسوية في الصراع العربي الإسرائيلي وكذلك في مفاوضات الملف النووي الإيراني (السرحان, 2013،ص 232) .

ومن الجدير بالذكر إن إتباع تركيا أسلوب عمل أكثر إستقلالية لا يعني رفضا مباشرا للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية , بل يمثل نهاية للإذعان التركي للأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط ويظهر رغبة تركية في تنويع السياسة الخارجية التركية وتبقى العلاقات التركية الأمريكية مرشحة لمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف للآخر وتبقى الولايات المتحدة بحاجة تركيا لكي تلعب دورا في سلسلة الأدوار في المنطقة الإقليمية والعربية وذلك لعدة إعتبارات جيوسياسية ,واستراتيجية, وأمنية أهمها الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل , والعراق, وسوريا واعتبار تركيا نموذجا لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة مما قد يساهم في تحسن صورة واشنطن في الشرق الأوسط وأهمية تركيا كموازن إستراتيجي لإيران في الشرق الأوسط لا سيما بعد حالة الفراغ بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق(تغيان, 2011،ص 256) .

وشكل وصول أوباما للرئاسة بداية الإنفراج في العلاقات التركية الأمريكية حيث توجه أوباما إلى تركيا في 6 نيسان 2009 وخاطبها من تحت قبة البرلمان وتحدث عن النموذج التركي الذي يجمع بين الإسلام والديمقراطية والذي يجب على دول العالم العربي الإسلامي أن تحذو حذوه (Falk,2010,p9) , فقد بات من المستحيل الحديث عن أي ترتيبات مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط دون أن يكون لتركيا دوراً فيها لا سيما وأن تركيا باتت شريكاً في قضايا المنطقة هذا إلى جانب القبول العربي بالدور التركي، وكلما إزداد الإنخراط التركي في ملفات الشرق الأوسط كلما إزدادت أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها حليفا يجب الحفاظ عليه وأصبح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قائداً لا يمكن الإستغناء عنه في المنطقة بالنسبة للولايات

المتحدة وهو الرئيس الذي يحظى بفترات طويلة من المقابلات مع الرئيس الأمريكي أوباما مقارنة بالقادة الأجانب.

وعند تتبع الدور التركي يلاحظ أنه دوماً كان يمثل إنعكاساً للمصالح الأمريكية إلا أن المتغيرات التي شهدتها دول الشرق الأوسط كشفت عن التباين وعدم التوافق حيال العديد من الملفات مثل: الملف العراقي , والصراع العربي , والأزمة السورية والملف النووي الإيراني.

ويشكل الملف العراقي أحد أبرز موضوعات التقاطع التركي الأمريكي في الشرق الأوسط، والعديد من المشكلات الحالية بين الولايات المتحدة وتركيا هي بالأساس إمتداد مباشر للقرار الأمريكي بغزو العراق الذي أدى إلى تفاقم حدة التوترات وتبين بأن سياسات ومصالح الولايات المتحدة تتعارض مع جهود حزب العدالة والتنمية الرامية إلى تخفيف حدة التوتر مع الجيران (Larrabee,2010, p32).

ويظهر التباين بين تركيا والولايات المتحدة في العراق حول وحدة الأراضي العراقية التي تشكل هاجسًا أمام أنقرة في حين كانت واشنطن المحرك الأساسى لتقسيم العراق إلى فيدراليات (نور الدين,2009، ص99) ففي الوقت الذي دعمت فيه تركيا تكتل إياد علاوي في الإنتخابات النيابية العراقية التي جرت في العام 2010 دعمت أميركا رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الذي إتبع سياسات طائفية وعمل على إقصاء السنة (الحاج, 2016) ومن هنا يظهر الدور الأمريكي الساعي إلى تكريس الطائفية في العراق وتقسيمه على أسس مذهبية , إلى جانب تعاظم النفوذ التركي والإيراني وغياب لأي قوى عربية فاعلة لمواجهة المشروعين التركي والإيراني.

وقد وسّع تعاون تركيا مع إقليم كردستان العراق في مجال الطاقة من فجوة الخلافات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن الولايات المتحدة ترى في هذا التعاون تجاوزا للحكومة الإتحادية في بغداد(Akif,2016,277) صحيح أن واشنطن قد تكون محقة في هذا الجانب لكن الهدف الأساسي لواشنطن ليس الحفاظ على وحدة العراق ومصالحه بقدر ما هو محاولة دفاع عن الإتفاق مع إيران حول العراق وتقسيم المنطقة, ومحاولة لتقليص نفوذ تركيا الذي قد يسمح لها بأن يكون لها دوراً فاعلاً في المستقبل.

وشكل الموقف التركي من الثورات العربية التي إنطلقت في العام 2010 عاملاً إضافياً في إتساع الهوة بين الجانبين التركي والأمريكي, فحكومة حزب العدالة والتنمية لم تلتزم بالأسس التي بنيت عليها سياستها الخارجية وعلى أساسها دعمتها الولايات المتحدة ورأت فيها نموذجا للدولة الإسلامية من حيث عدم التدخل بالشؤون الداخلية لدول الجوار والتزام الحيادية وهو ما ظهر جليا من خلال الأزمة المصرية ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين, ورفضها الإنقلاب وحكم السيسي ,ومؤازرتها القضية الفلسطينية , وتوتر العلاقات التركية مع إسرائيل على إثر حادثة أسطول الحرية في عام 2010.

وجسدت الأزمة السورية أكبر المشاهد الخلافية بين الجانبين حيث كانت تركيا تصر على أنه لا حل بوجود الأسد، بالمقابل ترى الولايات المتحدة أن الأولوية هي محاربة تنظيم الدولة (داعش) وعلى مدار الأزمة السورية تجسدت المطالب التركية بإنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري، وبامتناع الولايات المتحدة عن التعاون مع حزب الاتحاد الديمقراطي(الكردي) وذراعه العسكرية قوات حماية الشعب اللذيْن تعتبرهما منظمتين إرهابيتين لعلاقاتهما مع حزب العمال الكردستاني (الحاج,2016) وتؤكد تركيا على أهمية إيجاد بديل معتدل لتنظيم داعش حيث إن القضاء على التنظيم دون إيجاد البديل المعتدل الذي يمكن أن يملأ الفراغ , يعني أن البديل سيكون توسعا شيعيا مدعوما من قبل إيران في المنطقة, وتمددا من أطراف أكراد سوريا المتحالفين مع إيران (Karen, 2014). حيث تخشى تركيا من أن نجاح الأكراد ربما يشجع التطلعات القومية الكردية للإنفصال وإعلان دولة , ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من دعم الولايات المتحدة لحزب الإتحاد الديمقراطي, سقطت عين العرب في حزيران 2015 في يد داعش مما شكل ضربة قوية للإستراتيجية الأمريكية في محاربة داعش (أوغلو ,2016، ص45).

إستناداً إلى ما سبق يتضح أن العلاقات التركية الأمريكية لم تكن ندية أبداً على الرغم من أن الطرفين أعضاء في حلف الناتو , وأثبتت الأزمة السورية أن الولايات المتحدة لا تكترث بمصالح حليفتها تركيا ولا تولي إهتماما لتداعيات استمرار الأزمة السورية على الأمن القومي التركي , بل على العكس تقدم الدعم لمنظمات تصنفها

تركيا على أنها إرهابية، ورفضت الولايات المتحدة إقامة منطقة آمنة التي في حال إقامتها سوف تمكن تركيا من إحتواء موجة اللجوء مما شكل صدمة كبيرة لتركيا ومن الجدير بالذكر أن الرفض الأمريكي إرتبط بالاتفاق النووي مع إيران، والتزام أمريكا لإيران بعدم القيام بأي إجراء سياسي دولي يقوض نظام الأسد، لكن بعد فشل الولايات المتحدة في محاربة تنظيم الدولة (داعش)عادت لتفاوض تركيا على مطالبها للمشاركة في الحرب على داعش , كذلك أظهرت ليونة في الموقف الرافض لمنطقة آمنة في سوريا وبرز ذلك بوضوح من خلال الموقف الأمريكي الداعم لعملية درع الفرات التي تشكل تمهيداً لإقامة منطقة آمنة في شمال سوريا.

الملف النووي الإيراني:

ترفض قيادة حزب العدالة والتنمية النظر إلى الملف النووي الإيراني من المنظور الغربي والأمريكي، حيث ترفض تركيا الخيار العسكري وتؤكد على أهمية التوصُّل إلى حلٍّ سياسي ودبلوماسي للملف النووي الإيراني ما دام أنَّ برنامج إيران النووي للاستخدامات النووية السلمية المشروعة وليس برنامجًا عسكريًّا لإنتاج أسلحة نووية وقد ترسَّخ هذا المعطى بشكل واضح من خلال المبادرات التي اتخذتها الحكومة التركية خلال السنوات الماضية وأهمُّها (الكعود, 2015، ص95).

1. رفض العقوبات المفروضة على إيران منذ عام 2006.
2. التوسُّط بين إيران والغرب، وإطلاق عملية تفاوضية بالتعاون مع البرازيل لحلِّ الأزمة النووية الإيرانية في عام 2010،عندما قدمت كلا من تركيا والبرازيل عرض الوكالة الدولية للطاقة الذرية للإيرانيين ووافقت إيران على العرض الذي يقضي بأن تقوم طهران بتسليم تركيا 1200 كيلو جرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب في موعد لا يتجاوز السنة الواحدة(meral and paris,2010,p83).
3. تعارض تركيا فرض عقوبات إقتصادية ضد إيران لذلك صوتت في 9 حزيران 2010 ضد قرار مجلس الأمن 1929القاضي بفرض حزمة من العقوبات الجديدة على إيران(أوزهان, 2012، ص31).

4. رحبت تركيا باتفاق الأطار النووي الإيراني مع مجموعة 5+1 الذي عقد في لوزان في 2 نيسان 2015 الذي من المفترض أن يكون الخطوة الممهدة لإنهاء أزمة الملف النووي الإيراني.

لم تبدي تركيا أية مخاوف من توقيع إيران على الإتفاقية على الرغم من تزامن التوقيع على الإتفاق مع السلوك الطائفي الذي نتهجه إيران في كل من اليمن وسوريا والعراق ؛ ولعل ما دفع تركيا إلى اتخاذ هذا الموقف يأتي في إطار المسايرة التركية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية مع ملفات المنطقة الشائكة.(العبيدي, 2016،ص 332) وبالرغم من عدم اعتراض تركيا على عقد اتفاق الإطار النووي الإيراني إلا أن الواقع يعكس حقيقة أن هذا الإتفاق لم يكن لصالح دول المنطقة ومنها تركيا ؛ لأنه يعطي إيران دفعة إقليمية ويعزِّز من اندفاعها الجيوسياسي التوسعي ويقوي علاقات طهران السياسية والدبلوماسية مع الغرب مما يعزز مكانتها الإقليمية على حساب الدور التركي.

العلاقات التركية الأمريكية بعد إنقلاب تموز 2016:

أثيرت شكوك وتساؤلات كثيرة حول الدور الأمريكي في الإنقلاب الفاشل الذي شهدته تركيا في منتصف تموز 2016؛ لأنه وفي كل حادث انقلاب تتوجّه أصابع الإتهام فورا نحوها بسبب أجنداتها العالمية ومما أثار الجدل والشكوك حول وجود دور أمريكي في الأنقلاب هي التوقعات الأمريكية لوقوعه على سبيل المثال في 30 أيار 2016نشرت الصحيفة الأمريكية فورغين مقالاً أثار الجدل تحت عنوان "متى سيكون الإنقلاب القادم في تركيا؟" وذكر المقال بأن قادة وجنرالات في الجيش التركي سينقلبون على رئيس الجمهورية أردوغان حتى يسقطوه , و في 16 حزيران 2016 خرجت نفس الصحيفة من جديد ولكن بكاتب ذو منصب سياسي رفيع المستوى وهو مستشار الأمن العالمي لمساعد الرئيس ديك تشيني في فترة رئاسة بوش وقال " ستعيش تركيا تصفية حسابات عاجا أم آجلا" , ثم أضاف قائلا "هنالك إحتمال كبير يُنبيء بحتمية حصول الإنقلاب في تركيا"(www.turkpress.com).

وبعد وقوع الإنقلاب إتسم الموقف الأمريكي بالغموض والترقب , ولم يصدر موقف رسمي إلا بعد أن حسم الأمر وتم تأكيد فشل الإنقلاب حتى صدر موقف

الولايات المتحدة الذي أكد على دعم جميع الأطراف للحكومة التركية المنتخبة ديمقراطيا وضرورة ممارسة ضبط النفس وتجنب العنف وإراقة الدماء ومع ذلك، فقد تبين أن موقف الإدارة الأميركية التي غالباً ما يكون لها السبق في التعليق على التطورات الدولية متأخر للغاية ؛ نظرا لأهمية تركيا وإلى كونها دولة حليفة وعضواً في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في الوقت الذين كان فيه عدد من الخبراء وحتى بعض المسؤولين الرسميين الأميركيين وشريحة واسعة من الصحافة والإعلام الأميركي قد عبروا صراحة وبشكل مبكر عن موقفهم الداعم للإنقلاب، ثم ما لبثوا أن عبروا عن خيبة أملهم من فشل الإنقلاب.

واستندت الإتهامات التي وجهتها تركيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها لمحاولة الأنقلاب على الدور الذي لعبته قاعدة إنجرليك الجوية خلال المحاولة الإنقلابية الفاشلة في ضوء المعلومات التي تتعلق بدور طائرة البوينغ والتي أقلعت منها ولعبت دورا في إبقاء الطائرات المقاتلة أف-16 التابعة للإنقلاب فاعلة في الجو دون الحاجة إلى الهبوط والتزود بالوقود من القواعد الأرضية، إضافة إلى طبيعة العلاقة بين الجانب الأميركي وفتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة والذي تقول السلطات التركية إنه يقف وراء الانقلاب (الأناضول,2016).

ولم توجه الحكومة التركية أي إتهامات رسمية علنية للولايات المتحدة بالتورط بهذا الإنقلاب، لكنها أصدرت تصريحات متوالية بأن على أمريكا أن تسلم زعيم الإنقلاب فتح الله جولن المقيم في بنسلفانيا الأمريكية إلى تركيا، على هذا الأساس جاء تصريح وزير الخارجية التركي جاويش أغلو في 25تموز2016 بأن العلاقات التركية الأمريكية سوف تتأثر كثيراً إذا لم تسرع أمريكا بتسليم جولن للقضاء التركي (وكالة الأناضول, 2016).

ولجأت تركيا إلى إغلاق المجال الجوي التركي، كما أغلقت قاعدة إنجرليك الجوية وقطعت عنها الكهرباء دون إبداء الأسباب مما دفع الولايات المتحدة إلى تعليق مهامها القتالية ضد تنظيم داعش في سوريا والعراق، كرد فعل لإتهامات تورط الولايات المتحدة بالأحداث(www.france24.com) .

ومن الجدير بالذكر أن العلاقات البينية بين تركيا والولايات المتحدة محورها هذا الموضوع (تسليم غولن) وليس على إثر الإنقلاب الأخير الذي وقع في تموز 2016 فقد تقدمت تركيا بأدلة قبل 3 سنوات عندما ثبت تورط جماعة غولن بأحداث 17 و25 كانون الأول 2013 (أحداث ميدان تقسيم) , وعلى الولايات المتحدة أن تقف إلى جانب تركيا حليفها الإستراتيجي وتفي بعهودها وأن لا تكيل بمكيالين وإذا أرادت الولايات المتحدة أن تحارب الإرهاب في المنطقة يجب أن تشارك تركيا حليفها الإستراتيجي في مكافحته للإرهاب.

وفي محاولة لتخفيف التوتر مع تركيا جاءت زيارة جو بايدين نائب الرئيس الأميركي إلى تركيا في 24 آب 2016 (الأناضول:2016) لكن الزيارة غلب عليها التوتر منذ لحظة الإستقبال التي خلت من أي مسؤول تركي واقتصارها على نائب محافظ العاصمة التركية , وخلوها من أي مسؤول تركي ومن خلال زيارة جو بايدين تبين بأنه لا تغيير في الموقف الأمريكي حول تسليم غولن.

وتزامنت زيارة جو بايدن مع التوغل العسكري التركي(عملية درع الفرات) في سوريا وفي ذلك إشارة للدعم الأمريكي للخطوة التركية وبمشاركة طائرات التحالف الدولي فيها , ودعوة واشنطن للفصائل الكردية المسلحة بالتراجع إلى شرق الفرات مما يحقق المطالب التركية وهو متغير مهم في موقف واشنطن(الحاج,2016).

إضافة إلى ماسبق دعمت واشنطن مشاركة تركيا في عملية تحرير الموصل من داعش التي إنطلقت في 17 تشرين الأول 2016 على الرغم من الخلافات بين أنقرة وبغداد ولعبت واشنطن دورا في تهدئة التوتر التركي العراقي من خلال وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر(www.alquds.co.uk) وخلال عملية تحرير الرقة التي انطلقت في 6 تشرين الثاني 2016 حرصت الولايات المتحدة على مشاركة تركيا في العملية وبرز ذلك من خلال زيارة الجنرال جوزيف دانفورد رئيس هيئة الأركان الأمريكية لأنقرة في6تشرين الثاني 2016 حيث أكد على أن التحالف سيعمل مع تركيا لإعداد خطة طويلة الأجل لتحرير الرقة والمحافظة عليها وإدارتها (الأناضول,2016) هذا الموقف الأمريكي يدل على أهمية الدور التركي بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة لا سيما في محاربة تنظيم الدولة (داعش) حيث تبقى كلا من الولايات المتحدة وتركيا بحاجة

للأخرى في ظل الأوضاع المتدهورة في سوريا والعراق وبناء على ذلك لن تتخلى الولايات المتحدة عن تركيا بسهولة ؛ نظرا لموقعها الإستراتيجي المميز فهي تشكل اليوم في ظل الأزمة السورية منطقة عازلة بين أوروبا والشرق الأوسط الملتهب بالتالي إن فقدان تركيا يعني فقدان الولايات المتحدة مفتاحها في الشرق الأوسط فقاعدة إنجرليك الجوية هي قاعدة عسكرية مهمة تستخدمها الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها.

وبعد إجراء الإنتخابات الرئاسية الأمريكية في 8 تشرين الثاني 2016 وفوز دونالد ترامب في الرئاسة برزت بعض النقاط الخلافية مع تركيا حيث يرى الرئيس الأمريكي الجديد أن قوات الحماية الكردية المقاتلة ضد داعش أبطالاً يستحقون الدعم بينما تصنفهم تركيا بإنهم أرهابيين , ومن جهة أخرى يركز الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب على ضرورة محاربة داعش وضرورة الوقوف إلى جانب روسيا في محاربة الإرهاب في سوريا ولم يتطرق إلى نظام الأسد حيث دعا إلى الإنكفاء عن التدخل في شؤون دول الشرق الأوسط، وذلك يحمل في طياته مساندة لروسيا التي تدعم نظام الأسد مما يعني تعقيد الأزمة السورية التي تشكل أكبر التحديات الأمنية التي تواجهها تركيا، لكن قد تشهد الساحة السياسية مستقبلا حلولا سياسية ودبلوماسية بديلا للخيار العسكري للأزمة السورية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة التي تظهر الرغبة في التعاون مع روسيا التي ترتبط بعلاقات وطيدة مع تركيا (http://www.zamanarabic.com/) .

2.2.4 العلاقات التركية الروسية

ظلت روسيا في عهد يلتسن غائبة عن المسرح الشرق أوسطي ولكن بمجيء فلاديمير بوتين إلى السلطة سعى إلى إستعادة دور روسيا العالمي والشرق أوسطي ونجحت روسيا في إعادة تموضعها خلف قراءتها للجغرافيا السياسية بعيدا عن الأيديولوجيا ؛ تماما كنجاح تركيا في توظيف الجغرافيا السياسية لإستعادة مكانتها في الشرق الأوسط من خلال نظرية العمق الإستراتيجي التي شكلت أساسا للسياسة الخارجية التركية (سليم, 2010، ص81).

تم تعزيز العلاقات من خلال توقيع خطة عمل مشتركة للتعاون بين البلدين في تشرين الثاني 2001 التي تضمن بناء شراكة إستراتيجية بين أنقرة وموسكو ويعتبر العامل الإقتصادي أكثر العوامل تأثيرا في العلاقات التركية الروسية حيث تعد موسكو أكبرة مستورد للسلع التركية بعد ألمانيا , ويلعب الغاز دورا هاما في العلاقات التركية الروسية فاستيراد الأتراك للغاز الطبيعي الروسي يشكل 70% على الأقل من واردات الغاز التركي (خولي,2014، ص102) .

وتتفق كلا من تركيا وروسيا إزاء العديد من الملفات مثل القضية العراقية وإيران لكن الثورات العربية أحدثت خلافات عميقة في السياسات الروسية التركية , حيث رأت روسيا أن هذه الثورات خطر يهدد بنشر الفوضى وإضطراب في منطقة الشرق الأوسط ومؤامرة غربية لإعادة تشكيل خريطتها بما يتوافق مع الإستراتيجية الأمريكية،ترى تركيا أن الثورات فرصة لدعم نفوذها في المنطقة (حسني , 2012،ص 34).

واعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن ما حصل في ليبيا من إنهاء لحكم القذافي ضربة قوية لموسكو بعد أن جرى التوسع في تفسير قرار مجلس الأمن الدولي 1973 من حماية المدنيين إلى تحرك عسكري لإسقاط الزعيم الليبي معمر القذافي ودفع هذا التطور الدولي موسكو إلى التحرك بكل ثقلها لإنقاذ النظام السوري والحيلولة دون إسقاطه (الورغي, 2015) .

ومنذ إندلاع الثورة السورية في 2011 ظهر التباين بين الموقفين التركي والروسي , ففي الوقت الذي أعلنت فيه أنقرة دعمها للمعارضة السورية المسلحة فإن روسيا تتمسك بدعم نظام بشار الأسد وتحول دون تبني أي قرار يدينها في مجلس الأمن الدولي وقد إستخدمت حق النقض الفيتو خمس مرات كان آخرها في تشرين الأول 2016 ضد مشروع قرار اقترحته فرنسا بالمشاركة مع إسبانيا يدعو إلى وقف عمليات القصف في حلب؛ مما حال دون تبنيه في مجلس الأمن الدولي وتلجأ روسيا لإستخدام حق النقض الفيتو في سبيل حماية مصالحها الإقليمية , فإذا سقطت سوريا فإن مصالح روسيا في البحر المتوسط ستتعرض للخطر بفقدانها قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس وستخسر صفقات الأسلحة معها(خولي, 2014،ص 72).

يبدو أن الموقف الروسي من الأزمة السورية لا يتعلق بمصير النظام ورحيله بقدر ما يتعلق بالمصالح الإستراتيجية الروسية والمخاوف الدفينة من التداعيات؛ فمن يضمن لروسيا مصالحها الإستراتيجية إذا رحل النظام وكيف ستواجه روسيا إحتمالات تطور البعد الإسلامي في محيطها الجغرافي وتداعياته على الداخل الروسي إذا ما صعد الإسلاميون إلى الحكم في سوريا (Neil ,2015) .

وجاء التدخل العسكري الروسي في سوريا في 30 أيلول 2015 ليشكل تحديا وتهديدا للدور التركي والأهداف الإستراتيجية التي تسعى أنقرة لتحقيقيها , لعل من أبرزها إسقاط النظام السوري الذي تهدف روسيا لحمايته لا سيما بعد إستنزاف قواه وخسارته الكثير من الأراضي السورية،إضافة إلى تراجع قوى إيران وميليشياته التي قدمت لحماية النظام، لذلك تتركز الضربات الروسية ضد جهات المعارضة والجيش الحر التي تتلقى الدعم من تركيا.

وتذرعت روسيا في تدخلها العسكري بعدة ذرائع وكانت بشكل تدريجي فقد زعمت أنها تنفذ عقود عسكرية سابقة , وتقدم الدعم الكامل للحكومة السورية في محاربة الإرهاب باعتبارها الحكومة الشرعية وصولا إلى تبدل نوعي في اللهجة بات معه دعم الحكومة الشرعية شرطا لأي تسوية للأزمة (/www.aljazeera.net).

في الواقع ترى موسكو أن سوريا حليفاً إستراتيجياً منذ أن كانت في الحلف السوفييتي , بينما كانت تركيا منضوية تحت حلف الشمال الأطلسي التي لعبت دور الشرطي لحماية مصالح الغرب وعليه فإن التدخل العسكري الروسي جاء ليعيد ويؤكد على تلك التحالفات وليعيد أمجاد الإتحاد السوفييتي وتولي روسيا إهتماماً كبيراً في سوريا ؛ لأنه في حال خسرت سوريا يعني خروجها من الشرق الأوسط.

وبعد التدخل العسكري الروسي باتت تركيا في مواجهة مباشرة مع روسيا وإيران وبدأت تشتكي من إختراقات متكررة لسيادتها لذلك يحق لها الدفاع والرد على تلك الإختراقات وبالفعل أسقطت الدفاعات الجوية التركية في منتصف تشرين الأول 2015 طائرة إستطلاع روسية بدون طيار على الرغم من أن روسيا نفت تبعيتها لها وتم إسقاط طائرة روسية ثانية في 14 تشرين الثاني 2015 التي تزامنت مع إنعقاد مؤتمر فيينا حول الأزمة السورية ونظرت تركيا بعين الريبة إلى نتائج المؤتمر التي لم تتطرق

إلى إستبعاد بشار الأسد عن السلطة، كما إرتبط حادث الطائرة بتقديم روسيا عرضا للحكومة العراقية بالمشاركة في الحرب ضد داعش, مما يعني دعم التوسع العسكري الروسي بالقرب من الحدود التركية لا سيما مع الإعلان عن تأسيس تعاون إستخباراتي بين روسيا ,والعراق, وإيران , وسوريا في أيلول 2015(دياب, 2016،ص 143).

ووصف بوتين إسقاط الطائرة بأنه خيانة ذلك لأنها تعتبر تركيا حليف إستراتيجي وبموجب وثيقة صدرت عن الكرملين في 28 تشرين الثاني 2015 فرضت قيودا على تركيا في المجال الإقتصادي , كذلك تم تجميد المشروع التركي لنقل الغاز من روسيا إلى أوروبا , وتم توجيه إتهامات لأردوغان وأفراد من عائلته بدعم داعش وشراء النفط منها(Neil ,2015).

وعززت روسيا من وجودها العسكري في سوريا وأدخلت إلى قواعدها نظام الدفاع الصاروخي (S- 400) الذي تكمن خطورته بأن مداه يصل إلى 400 كم مما يشكل تهديدا لطائرات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، ولجأت إلى التصعيد في المناطق المحاذية للحدود السورية الشمالية مع تركيا وقصفت جبل التركمان وحلب وإدلب وأحرقت مدن كاملة من أجل طائرة واحدة (نوفل, 2016،ص 55), وبالمقابل فتحت تركيا قاعدة ديار بكر أمام الطائرات الأمريكية وتم نشر صواريخ باتريوت على الحدود التركية (دلي, 2015) , يلاحظ بأن روسيا إبتعدت عن القيام بعمل عسكري ضد تركيا ولجأت إلى المجال الدبلوماسي والإقتصادي في تعاملها مع الأزمة وذلك بسبب عضوية تركيا في حلف الناتو ؛ لأنه في حال تعرضها لهجوم سوف تضمن مساندة الناتو لها ومن ناحية أخرى يجعلها في مواجهة مباشرة مع الغرب والولايات المتحدة.

من الجدير بالذكر أن الرئيس بوتين كان قد وصف الحرب في سوريا بالمقدسة وذلك على غرار الحرب الصليبية التي أعلنها الرئيس الأميركي بوش الإبن وظهرت عدائية كبيرة في الموقف الروسي , وبرز ذلك من خلال تصريحات الرئيس فلاديمير بوتين الذي قال روسيا لن تغير موقفها من تركيا بغض النظر عن محتويات الصندوق مما يعني أن الموقف العدائي ضد تركيا مقصود ومبيت.

العلاقات التركية الروسية بعد إنقلاب تموز 2016:

لقد شكل الإنقلاب الفاشل الذي شهدته تركيا في منتصف تموز 2016 نقطة تحول في السياسة التركية على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى إثر ذلك اتخذت أنقرة وموسكو خطوات لرأب الصدع في علاقاتهما حتّى قبل الإنقلاب فبعد أن بعث أردوغان رسالة إلى موسكو في 27 حزيران 2016 عبّر فيها عن أسفه لإسقاط الطائرة الروسية، إتفق الرئيسان أن يلتقيا في الأسبوع الأول من آب 2016 لمناقشة التطبيع بين بلديهما.

وقد ساهمت العديد من العوامل في تطبيع العلاقات التركية الروسية لعل من أهمها الإقتصاد وهو العنصر الأكثر تأثيراً في الضغط على الطرفين فالعقوبات الروسية أثرت بشكل سلبي على تركيا لاسيما فيما يتعلق بقطاع السياحة الذي قدرت بخسائره بين 8 و15 مليار دولار في العام 2015 ؛ نتيجة المقاطعة والعمليات الإرهابية وفي المقابل فقد أضرت هذه العقوبات بروسيا نفسها لاسيما فيما يتعلق بقطاع الإنشاءات واستيراد السلع والبضائع التركية خاصة بعد الأداء السلبي للإقتصاد الروسي في العام 2015 حيث بلغت نسبة التضخم 16% , وتراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 4% وانخفضت قيمة العملة الروسية 44%(Neil ,2015) .

وشكل الموقف الروسي المتضامن مع تركيا بعد إنقلاب تموز 2016 حافزاً في تطبيع العلاقات حيث سارعت روسيا كأول دولة أجنبية للتعليق على الحدث،وقد أدركت تركيا بأن حلفاءها الغربيين قد تخلوا عنها بعد الإنقلاب إضافة إلى رفض الولايات المتحدة تسليم غولن المتهم في تدبير الإنقلاب، وشعرت تركيا بالإستياء من موقف الناتو الذي تخلى عنها في قضية الطائرة،حيث جاء رده بأن تركيا أخطأت في إسقاط الطائرة ودعى لحل المشكلة ودياً، وتخلى الغرب عن تركيا في القضية السورية ومطالبها في إقامة المنطقة الآمنة وضرورة إنهاء الأزمة بإنهاء حكم الأسد، وتركها في مواجهة مباشرة مع روسيا ولم يكترث بقضية اللاجئين السوريين وما تواجهه تركيا من تهديد لأمنها القومي.

و يشكل الملف السوري أحد أهم الملفات التي ساهمت في تطبيع العلاقات بين الطرفين على الرغم من دوره في قطع العلاقات بينهما؛ فقد وصلت روسيا إلى حالة

إنسداد في الميدان السوري, ووصلت أنقرة لقناعة بأن أقصر الطرق للتوصل إلى حل في سوريا يمر من موسكو لا سيما بعد تدخلها العسكري وتحكمها في مفاتيح الصراع هناك وهو ما ينطبق كذلك على موسكو التي رأت في تركيا فاعلا أساسيا لا يمكن حل الأزمة السورية بدونها فهي تشترك مع سوريا بخط حدودي طوله 400كم .

وأثيرت العديد من التساؤلات حول تطبيع العلاقات التركية الروسية وأن هدف تركيا من التطبيع هو الضغط على أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن القول بأن العلاقات التركية الروسية تحكمها المصالح لا سيما في المجال الإقتصادي وتنظر تركيا إلى روسيا على أنها دولة مهمة في إطار علاقاتها;لإحداث توازن سواء مع أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية،من جهة أخرى جاء تطبيع العلاقات التركية الروسية في سياق إعادة ترتيب تركيا لعلاقاتها الخارجية مع دول الجوار وتقليل العداوات وزيادة الصداقات وليس بهدف الضغط على أي طرف آخر , لكن لا يعني تطبيع العلاقات التركية الروسية تخلي تركيا عن الغرب.

3.4 العلاقة التركية مع الإتحاد الأوروبي

لم تغير التداعيات والآثار التي ترتبت على المتغيرات العالمية والإقليمية من أهمية تركيا بالنسبة للإتحاد الأوروبي، لكن بقيت قضية إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي أحد أهم المحددات في العلاقات التركية الأوروبية فقد قدم رئيس الوزراء السابق تورغوت أوزال طلب إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، لكنه رفض عام 1989 حيث تذرع الأوروبيون بعدم قدرة الإقتصاد التركي في الإندماج باقتصادياتهم ذلك لعدم تأهله، إضافة إلى إنتهاكات حقوق الإنسان وهيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية , ولقد تزعمت فرنسا الجبهة الرافضة لهذا المطلب ثم جاء الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بفكرة إبرام إتفاقية وحدة جمركية معها ثم التوصل لصيغة شراكة متميزة معها(السرحان: 2013، 233)، وبذلت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية جهوداً حثيثة من أجل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي الذي قرر بدء المحادثات الرسمية بشأن عضوية تركيا في عام 2005 حيث يتم تقييم البلد المرشح للإنضمام وفق معايير كوبنهاجن التي تشترط الحرية في المجالات السياسية والإقتصادية إضافة إلى إحترام

حقوق الإنسان وعلى الرغم من قبول تركيا كبلد مرشح للعضوية إلا أن قضية إنضمامها تواجه جدل واسع ما بين الإستيعاب أو الإستبعاد موزعة بين الجانبين التركي والأوروبي(محفوض,2012،ص 190).

وبشكل عام تسود نزعتان داخل الإتحاد بشأن إنضمام تركيا: نزعة توسع الإتحاد على أسس الديمقراطية , ونزعة توحيد أوروبا على أسس تاريخية وثقافية ودينية. (غانم,2010،ص 183) .

وثمة أسباب متعددة يتذرع بها الفريق الرافض لأن تكون تركيا عضوا في النادي الأوروبي , من أهمها العامل التاريخي ووصول العثمانيين أبواب فيينا، إضافة للثقل الديمغرافي الذي تتمتع به تركيا التي وصل تعدادها السكاني78 مليون نسمة في عام 2016 أي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا , ومن ناحية أخرى هنالك خوف من إجتياح المسلمين لبلدان الإتحاد الأوروبي ذات الهوية المسيحية مما يزعزع الإستقرار ويغير الهوية الثقافية للإتحاد،إضافة إلى العامل الجغرافي الذي يشكل عبء أمنياً على الإتحاد الأوروبي ؛ لأنه في حال إنضمام تركيا ستصل حدود الأتحاد الأوروبي إلى إيران , والعراق , وسوريا مما يجعل الإتحاد الأوروبي يدخل بصورة أكبر في المشاكل المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط،أما بالنسبة للقضية الفلسطينية سيكون لزاماً على أوروبا توفير حماية أكبر للشعب الفلسطيني ؛ لأنها ستصبح على حدود الصراع العربي الإسرائيلي (تغيان, 2011،ص 173).

بشكل عام اتسمت المواقف الرسمية للدول الأوروبية بالإقصاء واللامبلاة أو المعارضة لعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي على الرغم من قيام تركيا بالعديد من الإصلاحات الدستورية والإقتصادية لكن هذه العوامل ليست العائق أمام إندماج تركيا أوروبيا, والسبب الحقيقي الذي يقف عائقا أمام عضوية تركيا هو إعتقاد الأوروبيون أنه لا مكان لبلد مسلم في جماعة ذات قيم مسيحية، فالنهج الذي تتبعه أوروبا مع تركيا هو الإسلاموفوبيا, أما المواقف المؤيدة لعضوية تركيا تعد خافته وغير مؤثرة وتعد اليونان ,والنمسا , وألمانيا , وفرنسا من أبرز الدول التي تعارض عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي(العزاوي,2011،ص 783) .

وعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية قدم مابين العامين 2004-2005 إلتزامات جدية لتعزيز موقف تركيا في محادثات الإنضمام إلا أن المحادثات المطولة لم تأت بثمار , وتغير الأولويات أصابت الحزب بالوهن خصوصا بعد الإنضمام السريع لدول مثل بلغاريا التي كانت تشهد تعثر في في إستيفاء معايير كوبنهاغن، وهذا التباطؤ الأوروبي أقنع الأتراك بأن مشروع الإنضمام قد لا ينجح مما دفع تركيا إلى تنويع إستثماراتها خارج الإتحاد الأوروبي وتسائل الأتراك ما هي ثمار سعيهم الدؤوب للحصول على عضوية الإتحاد الأوروبي ما هي إلا بمثابة إستثمار خاسر (Ziya and Paris, 2010,p79).

لذلك بدأت تركيا تعيد إكتشاف جوارها المباشر خاصة منطقة الشرق الأوسط مما أدى إلى إبتعادها عن الغرب بشكل تدريجي أظهرها كقوة مستقلة عن الولايات المتحدة وأوروبا في الشرق الأوسط(أونيش, 2012،ص 39).

ويمثل الشرق الأوسط تحديا مركبا للتفاعلات بين تركيا والإتحاد الأوروبي ويمثل أيضا دائرة إرتباط والتزامات استراتيجية واسعة بشأن الأمن , والإستقرار, وتوازن القوى وضبط النزاعات ونتائجها المحتملة ومن أهم الإلتزامات المتبادلة الحد من الهجرة السرية , واحتواء العنف الإقليمي (الإرهاب)، الجماعات الراديكالية، تهريب المخدرات والنزاعات السياسة للجاليات التركية والإسلامية في أوروبا, وتعتمد تركيا على القبول الأوروبي لدورها في الشرق الأوسط وذلك نظرا لعاملين أساسيين: قدرة تركيا في التعاطي مع المنطقة , وقدرتها على التأثير فيها إضافة إلى رغبة أوروبا في التركيز على القضايا الأوروبية ورغبة الإتحاد في تخفيف إنخراطه المباشر في السياسات الإقليمية(محفوض, 2012،ص 208) .

لكن نتيجة للأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والتي امتدت تداعياتها إلى أوروبا من خلال موجات اللجوء التي تدفقت إليها بدأت دول الإتحاد الأوروبي تكتشف أهمية الدور التركي ومحوريته، حيث كانت تعتقد أوروبا بأن تركيا تقوم بدور مكمل أو مساند في بعض قضايا الشرق الأوسط، لذلك توجه الإتحاد الأوروبي إلى تركيا في محاولة لإيجاد حلول لمشكلة تدفق اللاجئين إلى أوروبا , وكانت ألمانيا من أوائل الدول التي أسرعت للتفاوض مع تركيا ؛ فهي بحاجة ماسة لمساعدة الأتراك في

كبح حركة اللاجئين حيث لم تعد ألمانيا قادرة على إستيعابهم وجاءت هذه الخطوة من الجانب الألماني على الرغم من أنها تعد من أبرز المتشددين الرافضين لعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي وهذا يدل على أهمية الدور الأمني التركي بالنسبة لأوروبا.

ولقد تم الإتفاق على خطة تعاون في إستقبال اللاجئين مقابل دعم مالي واستئناف المفاوضات بشأن إنضمام أنقرة إلى الإتحاد الأوروبي ومنح تأشيرات دخول للرعايا الأتراك الذين يريدون السفر للإتحاد الأوروبي (باكير, 2016), إضافة إلى ذلك تعتبر تركيا نقطة أوروبا للدفاع الصاروخي والنووي الأقرب إلى الشرق فهي تحتضن أكثر من قاعدة عسكرية للناتو، وعشرات الرؤوس النووية ,وأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، ومما لا شك فيه أن تاريخ التحالف الطويل بين الغرب وتركيا، إلى جانب موقعها الجيوإستراتيجي المميز بين الشرق والغرب مضافا إليه قيمة الدور التركي الوسيط بين نقاط التوتر أو التدخل الغربي في كل من سوريا , والعراق , وإيران ساهم في تفعيل أهمية الدور الأمني لتركيا من وجهة نظر أوروبا.

ولعل السؤال الذي يطرح هنا يدور حول إنعكاسات إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي على الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط ؟ ويمكن أجمال ذلك كما يلي:

- إن إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي سيزيد من فرص الإستقرار السياسي والتقدم الإقتصادي في تركيا من جهة وسيزيد من أهمية الموقع الإستراتيجي للإتحاد الأوروبي من جهة أخرى لا سيما وأن تركيا تقع بجوار أغنى منطقتين في العالم وهما الخليج العربي وبحر قزوين.
- حصول تركيا على العضوية يعزز موقفها ودورها من جوارها حيث ستكون نموذجا للدول الإسلامية في تطبيقها للديمقراطية والليبرالية واحترام حقوق الإنسان وتداول السلطة والعدالة ومكافحة الفساد .
- قد يساهم إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في استقرار المنطقة وهذا ما أكده وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو قائلا " إن قدرات أنقرة في التأثير الإيجابي على الشرق الأوسط تعتبر من أهم المزايا التي قد تنتج عن التعاون المشترك بين الإتحاد الأوروبي وتركيا في مجال السياسة الخارجية ذلك أن الإتحاد الأوروبي أصبح بمثابة المرشد في قضايا التغيير داخل تركيا، ومن

الممكن أن يصبحوا سويا(الإتحاد الأوروبي وتركيا) مرشدا للآخرين في المنطقة كلها". لا سيما وأن العالم العربي يراقب ما يحدث في تركيا وبدأ الحديث عن "النموذج التركي" فقد باتت تركيا قدوة بسياستها الديناميكية الواثقة بنفسها(يونس,2011) .

إستنادا إلى ما تقدم يتضح أن العلاقات التركية الأوروبية إتسمت بالعداء المستمر وهي تسير نحو مزيد من فقدان الثقة لا سيما بعد الأنقلاب الفاشل الذي شهدته تركيا في منتصف تموز 2016،حيث جاءت ردود الفعل الأوروبية متأخرة وتم توجيه الإنتقادات لتركيا بسبب تفعيلها قانون الطوارىء، وتم تهديدها بإيقاف مفاوضات الإنضمام للإتحاد الأوروبي , حيث جاء في تصريحات المتحدث باسم المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، شتيفن زايبرت: "إن البلد الذي لديه عقوبة الإعدام لا يمكن أن يكون عضوًا في الإتحاد الأوروبي" وجاء الرد على ذلك من خلال مقابلة خاصة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 21 تموز 2016 على قناة الجزيرة أن "العالم ليس عبارة عن الإتحاد الأوروبي وعقوبة الإعدام موجودة في أميركا وروسيا والصين وإذا قرر الشعب التركي إقرار عقوبة الإعدام فعلى جميع الأطراف المؤمنة بالديمقراطية أن تحترم إرادة الشعب".

وتم تبادل الإتهامات بين الطرفين حول ملف اللاجئين السوريين،حيث صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مقابلة مع التلفزيون الألماني في 26 تموز 2016 أنه لم يتلق أيّ دعم من الإتحاد الأوروبي بشأن اللاجئين، في حين نفت المفوضية الأوروبية إتهامات أردوغان الذي حذر من إنهيار الإتفاق إذا لم يلتزم الإتحاد فيما يتعلق بالبند الخاص بإعفاء الأتراك من تأشيرة الدخول لأوروبا، ما اعتبرته المستشارة الألمانية انجيلا ميركل إبتزازا فقد استغل الجانب التركي (من وجهة النظر الأوروبية) قضية اللاجئين كورقة ضغط للوصول إلى العضوية في الإتحاد الأوروبي أو الحصول على إمتيازات مثل رفع تأشيرات الدخول للمواطنين الأتراك (www.euronews.com) .

وفي 24 تشرين الثاني 2016 تم التصويت من قبل البرلمان الأوروبي على تجميد عملية مفاوضات إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، بسبب عمليات القمع في

ملاحقة الإنقلابيين الأتراك وذلك من وجهة النظر الأوروبية، مما ساهم في توتر العلاقات التركية الأوروبية على الرغم من أن القرار غير ملزم، أما الجانب التركي يرى بأن التصويت لا قيمة له وجاء ذلك خلال كلمة ألقاها الرئيس التركي أردوغان لدى مشاركته في افتتاح الدورة الـ32 لاجتماعات "اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري" التابعة لمجلس التعاون الإسلامي وأوضح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنّ عزم البرلمان الأوروبي على إنهاء أو تعليق مفاوضات إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي يعد بمثابة دعم للمنظمات الإرهابية وإعلان إستعدادهم (القادة الأوروبيين) لإيواء الإرهابيين في بلدانهم (http://assabeel.net/) وفي ذلك إشارة إلى أن تركيا لن تعمل على حماية الحدود الأوروبية وحراستها.

لقد بات واضحا أن الإتحاد الأوروبي يتعامل مع تركيا بمعايير مزدوجة وفق ما تمليه عليه مصالحه وليس وفق الإستحقاقات ووفق ما يجب أن تكون العلاقة بمعنى أن هناك معايير تطبق على تركيا ولا تطبق على باقي أعضاء الإتحاد الأوروبي ولطالما أرادت بروكسل من تركيا أن تنفذ متطلبات الإنضمام للإتحاد الأوروبي دون أي تقدم يذكر في المفاوضات ودون التمتع في مزاياه ؛ بالتالي تركيا مستاءة من هذا التعامل الأوروبي لكن تبقى أوروبا بحاجة الشريك التركي لأنه بدون الإتفاق مع تركيا لن تتمكن أوروبا من حل مشكلة اللاجئين بسبب الضعف الأوروبي ذلك لأن الأوروبيين لم يتمكنوا من تطوير سياسة أوروبية مشتركة سعت لها ألمانيا وهي نظام الحصص وتوزيع اللاجئين، إذاً في إطار الوضع الراهن تبقى أوروبا بحاجة تركيا أكثر من أي وقت مضى , أما بالنسبة إلى تركيا لديها العديد من البدائل للإتحاد الأوروبي وبما أن المصالح تفرض التقارب بين الطرفين حتى لو أضطر الطرفين لتقديم تنازلات لذلك على الإتحاد الأوروبي على الأقل أن يقدم لتركيا ما يعزز ثقتها به وأن لا يقتصر دور تركيا كشرطي وحارس لأمن أوروبا.

4.4 العلاقات التركية الصينية

برز التقارب التركي الصيني في تسعينيات القرن الماضي بعد أن كانت العلاقات بين الطرفين مقطوعة خلال العقدين الأولين من الحرب الباردة، حيث بدأ التقارب من خلال تعاون عسكري محدود، بعد رفض الدول الأوروبية إمداد تركيا بالسلاح لاستخدامه ضد الأكراد , بحجة أن ذلك يعتبر خرق لحقوق الإنسان وفي عام ٢٠٠٩ قام الرئيس التركي السابق عبد الله جول بزيارة الصين والتي تعتبر أول زيارة لرئيس تركي و تم التوقيع على إتفاقيات تجارية بين الدولتين (Sayigh,2012).

ويعتبر شعب الإيغور(قومية من آسيا الوسطى ناطقة باللغة التركية وتعتنق الإسلام وأغلبهم من السنة الحنفية وأقلية شيعية إسماعيلية يعيش أغلبها في إقليم سنغيانغ بغرب الصين)،أحد أسباب الإهتمام التركي المتزايد بهذه المنطقة وما تتعرض له هذه الأقلية من ظلم وإضطهاد من الحكومة الصينية(تغيان, 2011،ص 244) لكن لم تشكل قضية الإيغور عائقاً في طريق تطوير العلاقات بين الدولتين حيث أن تركيا تؤكد أن قضية الإيغور جسراً للعلاقات الثنائية بين البلدين وتعتبر تركيا دولة مهمة بالنسبة للصين من النواحي الإقتصادية والسياسية لعدة إعتبارات منها موقع تركيا المهم لدخول السوق الأوروبية،إضافة لطاقاتها العمالية التي تسد حاجات المشاريع الإستثمارية والفرص المتاحة للإستثمارات الخارجية وترى الصين بأن تطوير العلاقات مع تركيا تشكل مدخلاً للتأثير السياسي مستقبلاً في الشرق الأوسط (studies.aljazeera.net).

أما التوجه التركي نحو الصين له دوافعه أيضا حيث تعتبر الصين ثاني أكبر الإقتصاديات على المستوى العالمي وتحتل مكانة هامة في المنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن، وتقوم السياسة التركية في علاقتها مع الصين على أساس البحث عن بدائل عن الغرب لا سيما بعد التوتر في العلاقات التركية الأمريكية والأوروبية فالمارد الصيني ينمو في كل الإتجاهات الإقتصادية والسياسية وأصبح له حضور واضح على الساحة الدولية فمن مصلحة تركيا أن تعزز علاقاتها معها (برنامج ما وراء الخبر/ قناة الجزيرة لقاء حواري بعنوان تطور العلاقات التركية الصينية 1-11-2010).

وبعد إنطلاق الثورات العربية في نهاية عام 2010 رفضت الصين التدخل الخارجي لتقويض الأنظمة كما حصل في ليبيا وسورية والضربة العربية الموجهة ضد الحوثيين في اليمن، معتبرة أنَّ التدخل الخارجي لتغيير الأنظمة بالقوة ألحق مخاطر ومعاناة بالشعوب وتنظر الصين إلى الثورات العربية على أنها اضطرابات ترجع إلى عوامل داخلية إجتماعية وإقتصادية في الأساس وليس لأسباب سياسية وتؤكد على حق الشعوب العربية في تقرير الشكل الديمقراطي الذي يناسبهم وطبيعة التنمية التي يحتاجونها وليست تلك المفروضة عليهم من الخارج (الحسيني,2015،ص 44).

وعند إندلاع الثورة السورية في العام 2011 إستنكرت الصين الحراك الشعبي المطالب برحيل الأسد ودعمت الحكومة السورية ولجأت لإستخدام الفيتو أربع مرات لإحباط صدور قرارات عن مجلس الأمن وعارضت أي تدخّل عسكري في سورية،حتى وإن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها، وجاء ذلك الإستخدام الصيني المتكرر لحق النقض في مجلس الأمن على الرغم من أن الصين تعتبر الدولة التي لم تستخدم هذا الحق إلا نادراً من بين دوله الدائمة الخمس، كما أنها لم تلجأ إلى إستخدامه لتقويض إصدار قرارين مشابهين وجِّها ضد النظام الليبي في عهد الرئيس السابق (معمر القذافي) خلال فترة الثورة الليبية (الحسيني, 2015،ص41) ويمكن تفسير التغير في السياسة الصينية التي اتسمت دوماً بالحياد بأنها إنعكاس للإنزعاج من السياسة الأمريكية التي تهدف إلى سد الطرق أمام الصين في محاولة وصولها لمصادر الطاقة في الشرق الأوسط , إضافة إلى رؤيتها لمكانتها المتصاعدة في المنظومة الدولية وترجمة لواقع باتت فيه أحد أطراف المعادلة السياسية في منطقة الشرق الأوسط .

لكن عند مقارنة النفوذ التركي والصيني في المنطقة نجد أن الفرصة الأكبر هي للدور التركي، وإذا كانت الصين تسعى لدور أكبر في الشرق الأوسط فذلك لن يكون إلا من خلال التعاون مع الغرب أو من خلال المبادرات المتعددة الأطراف أو من خلال ممارسة دبلوماسيتها الناعمة من خلال عرضها بناء علاقات إقتصادية وسياسية تقوم على إحترام السيادة والإعتراف بها بشكل متبادل , وذلك نتيجة لبعدها الجغرافي

على العكس من تركيا التي شكل موقعها الجغرافي عاملا أساسيا في تعاظم دورها في المنطقة (Sayigh,2012) .

بناء على العرض السابق يتضح أن البيئة الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي وما تحتويه من فرص وتحديات ساهمت في تحديد الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط، ولم يعد خافيا على المراقب السياسي ملاحظة تطور الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط إلا أنه في ظل التغيرات التي عصفت في المنطقة فرضت على تركيا أن تغير من تحالفاتها وأسس سياستها الخارجية لا سيما بعد الثورات العربية التي كشفت عن قصور بعض أسس السياسة الخارجية التركية, لكن هذا الأمر لايقتصر على تركيا فحسب بل حتى الدول الإسلامية والدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا ومن الجدير بالذكر أن الإنقلاب الأخير الذي شهدته تركيا في منتصف تموز 2016 كان من أهم دوافع إعادة رسم الدور التركي وتوجهاته مما فرض على تركيا الدخول في تحالفات جديدة وأن تشارك في عمليات عسكرية وأن تقوم بضربات إستباقية في دول الجوار لحماية أمنها.

وقبل أن تعلن تركيا عن إنتقالها من السياسة الدفاعية إلى الهجومية التي تمثلت في المشاركة في عمليات عسكرية التي تؤمن حدودها وتدرء الخطر عنها، وثقت علاقتها مع الدول التي تشاركها هذه السياسة الجديدة بوصفها دولاً شريكة لتركيا في الأهداف والتحديات الإقليمية مثل السعودية وقطر، وتهدف من هذه السياسة أن تعالج أخطاء السياسة الأمريكية التي منحت القيادة الإيرانية الطائفية أطماعاً كبيرة في التحرك العسكري في البلاد العربية , والخشية أن تمتد الأطماع الإيرانية الأمريكية المشتركة في الإمتداد داخل دول الشرق الأوسط (جول, 2016).

الفصل الخامس

أبعاد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط

يتناول هذا الفصل أبعاد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط واتجاهات تأثيره المتنامي في ظل ما تشهده المنطقة من أزمات ساهمت في تعزيز النفوذ الإقليمي لتركيا وقدرتها على تحقيق مصالحها المختلفة، فالدولة التركية كأي دولة تشكل المصلحة المحرك الأساسي لها وهذا يعني أن تركيا لم تفاضل يوما بين خيارين إما أن تكون مع الغرب أو الشرق , لكن دوما كانت مع مصالحها التي فرضت عليها تجنيد المقومات الجيبوليتيكية , والجيوثقافية, والجيوإقتصادية في سبيل الإرتقاء بدورها على المستويين الإقليمي والدولي.

لذلك شرعت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 في تطوير رؤيتها على نحو يحقق لها مكانتها على المستويين الإقليمي والعالمي بشكل يتجاوز مفهوم الجسر وبما يضمن لها تحقيق مصالحها وأهدافها و بات واضحا محورية الدور التركي في السياسة الإقليمية والدولية.

وسعت تركيا لأن تكون بديلا إستراتيجيا لدول المنطقة والمقصود بالبديل الإستراتيجي ذلك الشريك الذي تتوافر فيه صفة التشابه مع الدولة الساعية إلى التوافق معه في القيم والتوجهات السياسية ويمتلك القدرة والرغبة في بناء علاقات مشاركة في المدى البعيد تحقق مصالح جميع الأطراف، وتركيا تعتبر من أفضل البدائل الإستراتيجية المتاحة لدول المنطقة وذلك للأسباب التالية :(سليم, 2011،ص 465)

1. تمتلك تركيا القدرات الإقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي والثقافي الذي يمكن أن تستفيد منه دول الشرق الأوسط.
2. توافر الرغبة لدى تركيا لتعزيز التعاون مع دول المنطقة لمستوى الشراكة الإستراتيجية وذلك يصب في مصلحة جميع الأطراف.
3. هناك توافق في الداخل التركي على المستوى الوطني حول مشروع الشراكة.
4. تمتلك تركيا الترتيبات المؤسسية التي طورتها ونجحت عبر فترة زمنية محدودة من تحقيق الأهداف الأمنية والتنموية والسياسية مما يعني إمكانية نقل الخبرات ومحاكاة النموذج التركي من قبل دول المنطقة.

لكن بعد تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط أثيرت تساؤلات عديدة حول دوافع هذا الدور وحقيقته وتعددت محاولات التفسير, فهنالك من فسر عودة تركيا نحو الشرق بأنها تؤدي دورها لحساب الولايات المتحدة بمعنى أنها تتسلم ملفات المنطقة بدلا من القوة العظمى وتقوم بالأدوار الأمريكية في المنطقة، وهناك من نظر إلى الدور التركي على أنه تحول معادي في ثوب الصداقة ,وهناك فريق ثالث يرى بأن تركيا تخدع العرب وتعمل على إستغلالهم في سبيل تحقيق مصالحها وهي تمارس نوعا من الوصاية على دول المنطقة ولن تكون صديقا لهم، وفي إطار ذلك يسعى هذا الفصل إلى توضيح أبعاد وأهداف الدور التركي في الشرق الأوسط.

1.5 البعد الإقتصادي للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط

يحتل الإقتصاد موقعا هاما في السياسة الخارجية التركية المعتمدة على النشاط والإستباقية الساعية إلى علاقات (صفر مشاكل) مع دول الجوار عبر مبادرات إقليمية لتحسين الحوار والتعاون.

عند تتبع الدور التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا كانت العلاقات الإقتصادية التركية مع دول الشرق الأوسط تقام بين تركيا وكل دولة بمفردها من منظور المصالح الأمنية للبلدين وفي ضوء توجهات السياسة التركية المتطلعة إلى الغرب , لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 تم رسم السياسة الإقتصادية الخارجية في إطار إستراتيجيتها الجديدة من خلال مسارات مرنة يتسع فيها هامش المناورة لما فيه مصلحة إقتصادها وبالتالي خدمة أهدافها الإستراتيجية الأخرى وكان من ضمن تلك المسارات التوجه نحو إقامة شراكات جديدة مع دول المنطقة بما يخلق نافذة أوسع في إطار شرق أوسط جديد يقوم بين الدول وبإرادتها (الحمش,2012،ص 206).

ويلاحظ أن تركيا تعلمت من المنطق العام الذي يحكم الحالة الأوروبية أن المصلحة الوطنية إذا ما ارتبطت بعمق مع الإستقرار الإقليمي والأسواق الإقليمية يمكنها أن تتحقق بصورة أفضل، كما أن عقلية الإتحاد الأوروبي تعطي الأولوية للخيارات الإقتصادية في السياسة الخارجية ضمن رؤية مفادها بأن الإعتماد

الإقتصادي المتبادل مع الجوار يؤدي إلى إعتدال السياسة الخارجية (حوا,2011،ص 276).

وساهمت السياسة الخارجية التركية متعددة الأبعاد على تعزيز النهج الإقتصادي في السياسة الخارجية , ففي العلاقة مع الجوار الشرق أوسطي يؤدي الإقتصاد دوراً مهما في مقابلة النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ضمن سياسة تسعى فيها تركيا أيضاً إلى التعاون مع إيران (حوا, 2011،ص 275) .

وشرعت حكومة حزب العدالة والتنمية بصنع سياسة خارجية نشطة في المجال الإقتصادي كمدخل للعودة إلى الشرق الأوسط، واهتمت ببناء سياسة خارجية توافقية أو تحالفية مع دول المنطقة , بحيث أن التسويات السياسية تتم ويكون من تداعياتها زيادة التفاعلات الإقتصادية ومن خلالها يمكن الحصول على الريوع الإقتصادية المتمثلة بالقروض, والإستثمارات الخارجية ,والمساعدات والهبات الإقتصادية ,والتسهيلات المالية , والمستوردات بشروط خاصة(معوض, 2012،ص 102) .

ويشكل العامل الإقتصادي أحد عناصر الجذب الرئيسة للدور التركي تجاه الشرق الأوسط وذلك لعدة أسباب من أهمها أن تركيا على الرغم من قوتها الإقتصادية وإمكانتها الزراعية والصناعية إلا أنها تفتقر لأهم الموارد الطبيعية مثل الطاقة بينما يعد الشرق الأوسط إقليما نفطيا بشكل عام من حيث توزيع المصادر الإقتصادية على المستوى العالمي.

ومن الجدير بالذكر أن القدرات الإقتصادية لكل من تركيا والشرق الأوسط متنوعة ولا تتضارب في كثير من المجالات وتركيا بلد طموح ناهض إقتصادياً وزراعياً ويمكن أن يكون الشرق الأوسط سوقاً مهمة للمنتجات التركية،كما يعاني الشرق الأوسط نقصاً في سد إحتياجاته من المواد الغذائية , ويمكن لتركيا أن تسد هذا النقص لا سيما عبر مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (الغاب) حيث تتوفر الحرارة والمياه الوفيرة لزراعات كثيرة، وفي المقابل فإن تركيا تحتاج إلى موارد للطاقة التي ينعدم وجودها في تركيا وهنا يمكن للشرق الأوسط لا سيما دول الخليج العربي أن يكون ظهيراً لتركيا في سد حاجاتها من النفط والغاز الطبيعي (نور الدين, 2010،ص97).

وترى تركيا أن تعزيز التعاون الإقتصادي مع دول الشرق الأوسط هو أحد أسس السلام والإستقرار في المنطقة ذلك أن التعاون الإقتصادي يشجع الإستقرار السياسي ففي عالم يقوم على الإعتماد المتبادل لا يمكن حل الكثير من المشاكل بشكل منفرد ولأجل ذلك لا بد أن تتعاون تلك الدول في عدة مجالات ومنها المجال الإقتصادي ومن الجدير بالذكر أن الحكومة التركية تأخذ في اعتبارها توجهات الرأي العام وجماعات المجتمع المدني ورجال الأعمال الذي يحظى حزب العدالة والتنمية بدعمهم ليس لأسباب أيديولوجية , لكن نتيجة لبرنامج الحزب الذي يولي إهتماماً كبيراً للإقتصاد ومن هذه الجمعيات منظمة الموسياد(رجال الأعمال المتدينين) وتوسكون(الرابطة التركية لرجال الأعمال والصناعة), والتوسياد(رجال الأعمال العلمانيين) وغيرها من الجماعات التي انخرطت في الأنشطة والمشاريع التي تمثل برهانا على أن الديمقراطية تمنح الفرص لعالم الأعمال أن ينخرط ويساهم في السياسة الخارجية(كيرشجي, 2012،ص 81).

إضافة إلى ما سبق ساهم التقارب الجغرافي بين تركيا والشرق الأوسط في تنشيط التبادل التجاري وزيادة النشاط التسويقي وإقامة علاقات متوازنة مع الأطراف بأقل التكاليف وساهمت الروابط الجغرافية , والتاريخية , والسياسية, والدينية في توثيق العلاقات الإقتصادية(ربابعة,2010،ص 131) .

كما أن التطور الإقتصادي عزز من صورة تركيا في ما يعرف بالدولة النموذج أمام دول الشرق الأوسط ؛ مما ساهم في تطور التفاعلات الإقتصادية بين الجانبين وتشير الإحصاءات أن قيمة الصادرات التركية إلى الشرق الأوسط إرتفعت من10مليار دولار في عام 2005, إلى 42 مليار دولار خلال عام 2012 , وشهدت تراجعا طفيفا خلال العام 2015 الذي بلغت قيمة الصادرات فيه 31 مليار دولار, ويعزى هذا التراجع إلى الأزمات التي شهدتها بعض دول المنطقة التي أثرت سلبا على الإقتصاد التركي لا سيما الأزمة السورية، وتميزت الصادرات التركية إلى الشرق الأوسط بالطابع الصناعي فيما بلغت الواردات 13 مليار دولار خلال العام 2010 , وبلغت ذروتها خلال العام 2013 فقد بلغت قيمتها 22 مليار دولار , وشهدت تراجعاً حتى وصلت 13 مليار خلال العام 2015 كما في الجدول (3) (turkstat,2015).

الجدول (3)

الصادرات والواردات التركية مع الشرق الأوسط

بملايين الدولارات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	23294873	27934772	42451153	35574660	35383669	31085756
الواردات	13010828	20439413	21410008	22214051	20480465	13574630

المصدر: turkstat

واحتلت ست دول من منطقة الشرق الأوسط مراكز مختلفة ضمن أكثر عشرين دولة التي تصدر لها تركيا , وجاءت العراق في المركز الثالث عالمياً والأول على مستوى الشرق الأوسط وإسرائيل في المركز السابع على مستوى دول الشرق الأوسط وفي المرتبة السادسة عشر بالنسبة للدول العشرين الأخرى , ويتضح أهمية السوق العراقية للمصدرين الأتراك فضلا عن أهمية الدول العربية النفطية وتتركز مستوردات تركيا من البلدان العربية في المنتجات النفطية, في حين تتركز المستوردات العربية على المواد المصنعة، أما المستوردات التركية من إيران تتركز حول الغاز والطاقة وبناء على ذلك يمكن ترتيب أعلى الدول من حيث الصادرات التركية في الشرق الأوسط كما في الجدول (4).

الجدول (4)

أعلى الصادرات التركية مع دول الشرق الأوسط

الدولة	قيمة الصادرات لعام 2015
العراق	8.549.967
الإمارات	4.681.255
إيران	3.663.760
السعودية	3.472.514
مصر	3.124.876
إسرائيل	2.698.139

المصدر : turkstat

ويلاحظ أن التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يبقى مستمراً على الرغم من التوتر السياسي بين الجانبين؛ حيث تمثل تركيا سوقاً استهلاكية كبيرة ويستطيع إقتصادها أن يعمل كمتنفس إقليمي للإقتصاد الإسرائيلي الذي يعاني شبه عزلة إقليمية ويعتمد بشكل أساسي على علاقته مع أوروبا وأمريكا، وتتركز الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في المواد الكيميائية , و البلاستيك, والمطاط , وأدوات كهربائية أما الإستيراد من تركيا فهو متنوع ويضم مجالات عديدة من بينها منتجات البلاستيك ومنتجات النسيج ,الحجر, الأسمنت, الزجاج، الحديد العادي، ماكينات وأدوات كهربائية وأجهزة لها علاقة بالنقل والشحن.(كيرشجي: 2012، 82)

ووصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين ذروته عام 2013 ووصل إلى 4.85 مليار دولار نتيجة لازدياد الصادرات الإسرائيلية لتركيا بنسبة 76% وازدياد الإستيراد الإسرائيلي من تركيا بنسبة 13% , وتواصل التبادل التجاري بين الدولتين عام 2014 وارتفع التبادل بينهما في الثلث الأول من العام 2014 إلى 949.2 مليون دولار مقابل 761 مليون دولار في العام 2013 , وازداد حجم الإستيراد من تركيا إلى 956 مليون دولار (turkstat,2014) .

وبسبب التشجيع الحكومي للإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية بلغت قيمة صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في تركيا 16 مليار دولار في عام 2015 وفيما يتعلق بالإستثمارات العربية نجد أن إستثمارات دول الخليج العربي خلال عام 2009 بلغت 78 مليون دولار إلى 788 مليون دولار عام 2014 , ووصلت إلى 6 مليار عام 2015 (http://www.invest.gov.tr/) .

ومما ساهم بجذب الإستثمارات الخليجية هو توجه تركيا إلى الإقتصاد الإسلامي كما شجع على ذلك أيضًا تخفيف الحكومة التركية من قيود الملكية الأجنبية، إذ أصدرت الحكومة قانوناً عقارياً جديداً يتيح للأجانب تملك الأراضي والشقق السكنية والعقارات بشكل حر وكامل، دون اشتراط الإقامة داخل البلاد؛ مما أتاح لكثير من المستثمرين شراء العقارات، ودفع شركات عربية إلى التوجه من أجل الاستثمار وإقامة مشاريع تطوير عقاري في تركيا, وقد زار أكثر من 500 ألف مواطن خليجي تركيا عام 2015 وبلغت الاستثمارات الخليجية وحدها نحو 30% من الإستثمارات الأجنبية في تركيا(http://www.alkhaleejelarabi.com/).

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية تحرص على دعم الإقتصاد التركي وتجلى ذلك خلال الأزمات التي مرت بها تركيا وكانت البداية بعد توتر العلاقات التركية الروسية وإعلان روسيا عقوبات إقتصادية ضد تركيا بعد إسقاطها طائرة روسية في العام 2015 , وعلى إثر ذلك دشّن ناشطون عرب على مواقع التواصل الاجتماعي حملة "ادعم البضائع التركية" وهاشتاق آخر بعنوان "أناعربي وأتضامن مع تركيا" دعا فيه النشطاء إلى دعم تركيا بشراء بضائعها ومنتجاتها سواء تلك التي أوقفت روسيا إستيرادها أو أي منتجات تركية أخرى، باعتبار أن تركيا دولة إسلامية شقيقة وداعمة للدول العربية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم و عقب الإنقلاب الفاشل الذي شهدته تركيا في منتصف تموز 2016 سارعت دول الخليج العربي بدعم الإقتصاد التركي من خلال ضخ الإستثمارات ورؤوس الأموال (الأناضول, 2016) ويعد الدعم العربي لتركيا ضرورة إستراتيجية لأمن الطرفين وهذا الدعم يهدف إلى حماية أنقرة من مخطط دولي يهدف إلى تهميشها , وتقزيم دورها في المنطقة لصالح النفوذ الإيراني مما يشكل خطرا على أمن الشرق الأوسط لا سيما دول الخليج العربي.

وحرصت تركيا على تأطير علاقاتها الإقتصادية من خلال عقد الإتفاقيات والمعاهدات التجارية , وعقد المؤتمرات على كافة المستويات وكانت المبادرة الأولى بتأسيس مجلس رجال الأعمال التركي العربي عام 2006, وقد عملت تركيا من أجل التوصّل إلى اتفاقات للتجارة الحرة مع مختلف البلدان العربية، فوقّعت اتفاقيات مع سوريا والمغرب والسلطة الفلسطينية في 2004، وتونس ومصر في 2005 والأردن في 2009، ولبنان في 2010، كذلك إتفاقيات لإلغاء التأشيرات مع كل من لبنان و الأردن،و ليبيا، المغرب، وسورية ,وتونس (كيرشجي,2012،ص 56) .

كما لعبت تركيا دور المنقذ الإقتصادي لإيران في زمن الحظر الإقتصادي على الرغم من الخلافات السياسية العميقة بينهما فيما يتعلق بالوضع الأمني, والسياسي في سوريا والعراق والعلاقات مع روسيا، فقد تمكن البلدين من تحييد هذه الخلافات وبناء علاقات إقتصادية متينة، فقد تم الإتفاق على إنشاء مجلس تعاون دائم بين الطرفين خلال زيارة الرئيس أردوغان إلى إيران عام 2014، وخلال العام 2015 تم توقيع 8 إتفاقيات لتعزيز التجارة بين الطرفين على الرغم من الخلافات السياسية. (الأناضول, 2015) وخلال زيارة وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو إلى إيران في 4 آذار 2016رافقه وزراء الاقتصاد , والجمارك , والتجارة , والطاقة , والشحن , والمواصلات والتنمية الأتراك , ورجال أعمال و ذلك إشارة إلى دور الإقتصاد في السياسة الخارجية التركية, يلاحظ أنه على الرغم من الخلافات بين أنقرة و الرياض لا سيما حول دعم أنقرة لجماعة الإخوان المسلمين إلا أنه تم تحييد الخلافات وبناء علاقات على أعلى المستويات تطورت بشكل متسارع وصولاً لتوقيع وثيقة مجلس التعاون الإستراتيجي كانون الأول 2015 (https://www.alaraby.co.uk/) ترى تركيا في علاقاتها مع السعودية وإيران عامل هام لضمان أمن واستقرار المنطقة، وتسعى من خلال هذه العلاقات إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها العديد من الدول العربية والإسلامية.

ولم تخلو الزيارات الرسمية التركية من وجود وفد من رجال الأعمال إلى جانب رجال السياسة ؛ في سبيل تعزيز التعاون الإقتصادي بين الدول على سبيل المثال خلال زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى مصر في 17 تشرين الثاني 2012 رافقه 200 رجل أعمال تركي في كل المجالات الاقتصادية التي تشمل الطاقة

واللوجستيات،الصناعة،الزراعة وغيرها لمناقشة فرص الشراكة و التعاون مع مصر. (Kutlay , 2015 ،p 45)

وسعت تركيا إلى عقد إتفاقيات تحالف إستراتيجي مع دول المنطقة وفي هذا الإطار تم الإتفاق على إنشاء مجلس إستراتيجي مع كل من سوريا(قبل إندلاع الأزمة) والعراق على نحو متزامن خلال عام2008 , وعقد إجتماعات مشتركة لمجلسي الوزراء مرتين على الأقل سنويا , إضافة إلى التحالف الإستراتيجي مع دول الخليج العربي الذي وقع في جدة 2 أيلول 2008 لتحقيق أكبر قدر من التكامل الإقتصادي والإقليمي، ويشار في هذا الصدد إلى أنه تم توقيع 48 إتفاقية بين تركيا والعراق تغطي مجالات عديدة من الأمن, والصحة , والنقل , والطاقة، كما أنه تم توقيع 40 إتفاقية بين تركيا وسوريا بما في ذلك إتفاقية إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني تركيا وسوريا بدأ من 13 تشرين الثاني 2009 , لكن نتيجة للثورة السورية توقف العمل بالمعاهدة(نور الدين,2010، ص99).

وتقوم الموارد الطبيعية في كل من تركيا ودول الشرق الأوسط بدور هام في تحديد مسار العلاقات الإقتصادية بما في ذلك المشاريع المشتركة التي تخدم مختلف الأطراف و تعد تركيا من الدول التي تتمتع بوفرة المياه مما دفعها لإنشاء السدود التي لا تقتصر أهميتها على الأغراض الزراعية فحسب بل من أجل توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المائية المتراكمة , وتصدير الفائض إلى الجوار وفي الوقت ذاته فإن تركيا بحكم موقعها الجغرافي بين أوروبا وآسيا ؛ يجعل منها ممرا رئيسيا لنقل الغاز والنفط من روسيا إلى أوروبا أو إسرائيل , ومن العراق وإيران إلى البحر المتوسط ومن آسيا الوسطى والقوقاز والبحر المتوسط ومصر هكذا تولدت مشاريع البنى التحتية المشتركة بين تركيا والدول العربية متمثلة بمشروعين أساسيين: (عبد القادر, 2011،ص 249)

أولا: مشروع الربط الكهربائي السباعي: وذلك في إطار التخطيط والتفيذ لربط شبكات كهرباء الدول الأعضاء بمجلس الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء، وبدأ هذا المشروع خماسيا في عام 2007 بين مصر, والعراق , والأردن , وسوريا , وتركيا ثم إنضم إليه لبنان عن طريق ربطه بسورية عبر خط نقل ليصبح سداسيا ثم إنضمت إليه

ليبيا ليصبح سباعيا , ويهدف المشروع إلى خفض قدرات التوليد المطلوبة في الدول المشتركة نتيجة الربط.

ثانيا: مشروع شبكات الغاز: تفتقر تركيا للنفط والغاز الطبيعي وتؤمن 90 % متطلباتها من الطاقة من الشرق الأوسط وتحديدا السعودية, وإيران , والعراق , وسورية وقد نمت إحتياجات تركيا من الطاقة بنحو 10 % ؛ لدعم عملية التصنيع ومشاريع التحديث في البلاد , وتواصل الطاقة إندماج تركيا المتزايد في الشرق الأوسط.

ونظرا للموقع الجغرافي المتميز تعتبر تركيا المصدر الأساسي في خطوط عبور الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى ومع إفتتاح خط أنابيب باكو –تبليسي – جيهان في أيار 2005 ؛ أصبحت تركيا تمد مليون برميل من النفط يوميا من أذربيجان عبر منفذها على البحر الأبيض المتوسط وبعد إفتتاح خط أنابيب النفط كركوك – يمورتاليك في 2004 بعد أن أقفل مع غزو العراق للكويت في عام 1990 , أصبح يستخدم بشكل جزئي بسبب عمليات التخريب التي يتعرض لها(فولر, 2009،ص 121) .

وهناك عدد من الشبكات لنقل الغاز الطبيعي من الدول العربية إلى الدول الأوروبية عبر تركيا ومن أهم هذه الشبكات خط الغاز العربي الذي يبدأ في مصر ويستخدم لتزويد الأردن , وسوريا , ولبنان , وتركيا.

ومن الجدير بالذكر أن المشهد الإقليمي شهد حركة سريعة في الإصطفافات الإقليمية طبقا للمصالح وعلى رأسها النفط والغاز فحاجة تركيا إلى الغاز شكلت دافعا للتقارب التركي مع إيران على الرغم من الخلافات السياسية إزاء العديد من الملفات في المنطقة وعلى رأسها الأزمة السورية،حيث تعتبر إيران ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي لتركيا بعد روسيا وتستورد تركيا الغاز من إيران منذ عام 2001 بموجب عقد يمتد 25 عاما تم توقيعه في 1991 وفي شباط 2007 وافقت كل من تركيا وإيران على إقرار إتفاقيتين للطاقة , وبموجب الإتفاقية الأولى تنقب شركة النفط التركية Tpao عن النفط والغاز الطبيعي في إيران في حين تجيز الإتفاقية الثانية نقل الغاز الايراني الى أوروبا عبر الأراضي التركية إلى الأسواق الأوروبية و يلقى هذا المشروع دعما أوروبيا لأنه يقلل إعتمادها على واردات الطاقة من روسيا(mert,2011,p 410).

ومن ناحية أخرى ساهمت حاجة تركيا إلى الغاز في دفع العلاقات التركية الإسرائيلية وتطبيع العلاقات في حزيران 2016 بعد قطيعة إستمرت ما يقارب الست سنوات، حيث ترى إسرائيل أن فرصتها لتوصيل الغاز إلى تركيا عبر خط أنابيب يمكن أن يتم الإتفاق عليه مع الأتراك لسد حاجات تركيا من الغاز أو تقليل اعتمادهم على الغاز الروسي , من جهة أخرى يمكن أن تستفيد إسرائيل بتمديد هذا الخط باتجاه الإتحاد الأوروبي عبر الأراضى التركية الأمر الذي تدعمه واشنطن، مما يقلق كلا من روسيا وإيران اللتان تسعيان إلى إستخدام الأراضي التركية لإيصال الغاز من هذه البلدان إلى السوق الأوروبية.

وإحدى مساهمات تركيا الملموسة في المجال الإقتصادي هي توظيف الإقتصاد لإرساء السلام ومثال ذلك منتدى أنقرة الذي تأسس عام 2005 بمبادرة من إتحاد الغرف والبورصات التركية وباشتراك إسرائيل (إتحاد الصناعيين الإسرائيليين) وفلسطين (إتحاد الغرف التجارية الفلسطينية) , خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية آنذاك عبدالله جول لكل من إسرائيل وفلسطين في 4 أيار 2006 وقعت الأطراف على نصوص التفاهم الخاصة بمشروع "الصناعة من أجل السلام " الذي يقضي بإحياء منطقة أرز الصناعي في قطاع غزة (فضلون, 2014،ص 147).

وعلى صعيد دعم الإقتصاد الفلسطيني سعت تركيا لتوطيد علاقاتها الإقتصادية مع السلطة الفلسطينية من خلال دعم المشاريع الإقتصادية التي تخفف من حدة الفقر والبطالة في فلسطين وخاصة في قطاع غزة , ومن أبرز المشاريع التي دعمتها تركيا هو افتتاح مقرات لجمعيات إغاثية وخيرية تدعم عدة مشاريع إغاثية تمولها الحكومة التركية، من أبرزها مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية(IHH) , وجمعية ياردم التركية بالتنسيق مع وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) (النبيه, 2016،ص 34) .

وتمثل التوظيفات التركية في كردستان العراق أحد أهم الأوجه الإقتصادية لسياسة القوة الناعمة وتوظيف الإقتصاد لإرساء السلام في المنطقة وتشكل المصالح الإقتصادية أساس تلك العلاقة لا سيما في مجال النفط حيث سعت تركيا للإستفادة من نفط كردستان العراق بما يعينها على تلبية احتياجاتها المحلية الملحة والمتزايدة في مجال الطاقة وتمكين تركيا من أن تكون ممرا وسيطا لتصدير النفط غربا عبر ميناء

جيهان التركي مقابل تحصيل رسوم تؤول إلى الخزانة التركية وهو دور الوسيط الاستراتيجي الذي طالما تطلعت تركيا إلى الإضطلاع به في مجال أمن الطاقة من جهة أخرى (عبد الفتاح, 2014،ص 84).

تداعيات الثورات العربية على الدور الإقتصادي التركي:

إن السياسة الإقتصادية التركية تعتمد على الإستقرار كشرط أساسي للتوسع التجاري , لكن لم تدع الأوضاع الإقليمية لتركيا مجالًا لتحقيق حالة من الإستقرار في العلاقات الإقتصادية مع دول الجوار والمحيط الإقليمي؛ بسبب الأحداث السياسية سواء منها ما يتعلق بالصراعات القائمة في دول الجوار، أو تلك التي تمثل احتكاكا مباشرا بقضايا تخص تركيا.

منذ إندلاع الثورات العربية تكبدت تركيا خسائر إقتصادية في علاقاتها مع الدول التي شهدت الثورات فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 24% إلى كل من مصر واليمن، و20% لتونس و43% لليبيا و5% لسوريا فضلًا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009 لمعهد الإحصاء التركي (عبد الفتاح,2014،ص 34).

ومن ناحية أخرى ساهمت هذه الأوضاع باستدعاء دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصاديات هذه الدول، من خلال المشاريع التي تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية مع تلك الدول , كما سعت تركيا للمُساهمة في إعادة إعمار هذه الدول وإمدادها بخدمات الإتصالات والمشاركة في قطاع التشييد والبناء وتعكس الزيارات التي قام بها وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو لكل من مصر وتونس وليبيا حرص تركيا على إستثمار التحولات التي شهدتها المنطقة للعب دور أكبر.

وقد أبرم رجال الأعمال الأتراك خلال زياراتهم لمصر إتفاقيات تجارية تُقدر ب 850 مليون جنيه، كما إزداد إقبال رجال الأعمال الأتراك على الإستثمار في كل من مصر وتونس بإعتبار أنهما الدولتين اللتين شهدتا استقراراً نسبياً، بما أدى إلى عودة الإرتفاع لقيمة الصادرات التركية إلي مصر بنهاية عام 2011 بنسبة 23 % وإلى

تونس بنسبة 12.3 % مُقارنة بعام 2010، هذا في الوقت الذي تراجع فيه حجم الصادرات التركية إلي ليبيا بنسبة 63 % وإلى اليمن بنسبة 15 % وإلى سوريا بنسبة 14 % مقارنة بعام 2010 بسبب الوضع الأمني في هذه الدول(خليل, 2012،ص 45)

وقد ساهمت المجهودات التركية لدعم العلاقات مع ليبيا بعد هدوء الأحداث نسبياً إلى زيادة الصادرات التركية لليبيا بمقدار 139 % خلال كانون الأول 2011 مقارنة بشهر تشرين الثاني من العام ذاته لاسيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنها ستُقدم فُرص استثمارية بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية، كما أُعلن عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار (معوض,2011، 63).

لقد تمكنت تركيا من خلال إعتمادها على القوة الناعمة التي يشكل العامل الإقتصادي ركنا أساسيا فيها بأن يكون لها دوراً فاعلاً ومؤثراً يحظى بقبول جميع الأطراف في الشرق الأوسط , ومن ناحية أخرى ساهم ذلك في تحقيق مصالحها الوطنية وتلبية إحتياجاتها المحلية حتى باتت أنموذجا يحتذى به في قدراتها الإقتصادية ونموذجها التنموي، بناء على ذلك حري بدول المنطقة خاصة الدول العربية تعزيز العلاقات الإقتصادية مع الجانب التركي كبديل للعلاقات مع إسرائيل والغرب في سبيل دعم دولة إسلامية تساند قضايا المنطقة لا سيما القضية الفلسطينية.

2.5 البعد السياسي للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط

إن السياسة الخارجية التقليدية التي قامت على مبدأ سلام في الداخل سلام في الخارج بمعنى أن تنأى تركيا بنفسها عن الشؤون الإقليمية تعرضت لتحولات كبيرة لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 حيث بدا واضحا إنخراط أنقرة في شؤون الشرق الأوسط خاصة بعد موجة التغيرات التي شهدتها المنطقة والثورات التي إنطلقت في نهاية عام 2010، فتحولت تركيا من مجرد مراقب للأحداث إلى شريك فاعل ومؤثر في قضايا المنطقة، إذ يرى القادة الأتراك أن لدولتهم أدواراً رئيسية تقوم بها في تفاعلاتها الخارجية ووظائف تؤديها بشكل مستمر ولم يكن الرئيس

التركي أردوغان منفرداً في هذه الرؤية والميل نحو الشرق بل سانده ودعمه كثير من صناع القرار في تركيا.

ويلاحظ أن تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية تتحرك بمرونة أكبر مقارنة بسابقتها في سياستها ودبلوماسيتها الناشطة في الشرق الأوسط , وباتت تتصرف بشكل يشبه القوى الإقتصادية والسياسية الصاعدة في مناطق أخرى في العالم أمثال الهند والبرازيل, وجنوب أفريقيا, وأندونيسيا (سميرة,2012،ص 77)؛ ويعزى ذلك إلى سيطرة حزب العدالة والتنمية على معظم مؤسسات الدولة وتقليص الدور السياسي للعسكر وهو ما يعتبر سببا لتراجع العلاقات التركية الإسرائيلية وتقدمها بشكل ملحوظ على صعيد العلاقات التركية العربية.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يكفي لدولة ما أن تتخذ قرار بالإنخراط في قضايا منطقة إلا إذا توافرت البيئة التي تتيح لها أن تكون جزءاً من سياسات تلك المنطقة وفي عهد حزب العدالة والتنمية تحسنت علاقات تركيا بدول منطقة الشرق الأوسط لدرجة أن تلك المنطقة أصبحت بشكل متزايد نقطة محورية في مبادرات السياسة الخارجية التركية متعددة الأطراف, كذلك تقبلت النخب والشعوب الدور التركي في المنطقة وساعد في ذلك العديد من العوامل والمحفزات لمثل هذا الدور. (أونيش,2012،ص 34).

فقد إستفادت تركيا من حالة الفراغ التي تسود المنطقة بعد إنهيار النظام الإقليمي العربي بفعل الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003, هذا الفراغ العربي وغياب المشروع الإستراتيجي السياسي والعسكري ؛ أدى لتوسيع نفوذ دول إقليمية غير عربية مثل إيران وتركيا وتغلغلها في المنطقة بعد أن كانت القيادة للجانب العربي(السعيد,2014) , وإلى جانب ذلك إستفادت تركيا من حالة الإنقسام العربي والمواقف المتباينة من الأحداث التي شهدتها المنطقة التي تجسدت في الثورات العربية التي إنطلقت نهاية العام 2010 , وتعثر الوصول لحل بشأن الأزمة السورية إضافة إلى تنامي النفوذ الإيراني في سوريا, والعراق, ولبنان وامتداده إلى اليمن من خلال دعم الحوثيين وانكفاء دور السنة في هذه الأقاليم الأمر الذي أدى إلى تعميق الخلل القائم في توازن القوى العربي الإقليمي الذي نتج عنه العديد من مصادر التهديد الأمني

خاصة لدول الخليج العربي وهو ما أوجد نوع من القبول العربي للدور التركي ومنحه الفرصة لأن يكون فاعلا ومؤثرا في المنطقة , من ناحية أخرى تمكنت تركيا أن تقلل من حجم الشكوك والريبة إزاء تحركاتها على مسرح عمليات الشرق الأوسط من خلال إعطاءها الأولوية للجانب الإقتصادي لتطوير علاقاتها مع دول المنطقة وتبني وجهات نظر قريبة من دول المنطقة , والوقوف إلى جانب المطالب الشعبية خاصة إزاء القضايا الحساسة مثل: القضية الفلسطينية , وحصار غزة , والبرنامج النووي الإيراني والأزمة السورية.

ويتميز الدور السياسي التركي بالفاعلية والإستقلالية مما جعل تركيا مركزاً للسياسات الإقليمية والدولية وتجلى ذلك خلال الموقف التركي من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 حيث رفض البرلمان التركي المشاركة في غزو العراق ومن خلال الموقف التركي من الملف النووي الإيراني , حيث ترفض تركيا أن تنظر إليه من منظور الغرب فهي ترفض عزل إيران ومعاقبتها إقتصادياً وتطالب بإشراكها بالحوار وحل الأزمة بعيداً عن الخيار العسكري، وفي العام 2003 رفضت تركيا تأييد الضغوط الدولية بقيادة واشنطن ضد سوريا لكي تنسحب من لبنان ونتيجة للإنفتاح التركي على الشرق الأوسط ؛ باتت تركيا دولة إستراتيجية إقليمية لا يمكن تحقيق السلام بدونها.

واعتمدت تركيا على العديد من الأدوات والإستراتيجيات لتفعيل دورها السياسي في المنطقة بدءاً من سياسة صفر مشكلات التي تهدف إلى تقليل الأعداء وخفض المشكلات , ذلك لأن الدولة التي تعيش أزمات وصراعات مع جوارها لن يكون لها دوراً إيجابيا في المنطقة ومنحت هذه الإستراتيجية الدور التركي القوة والفاعلية مقارنة بالدور الإيراني الذي يهدف للتوسع على حساب دول المنطقة وتصدير الثورة.

ويتضح الدور السياسي لتركيا في الشرق الأوسط من خلال إنتهاج سياسات سلام إستباقية للحيلولة دون تحول الصراعات إلى أزمات ومشكلات مزمنة تؤثر سلباً على أمن المنطقة بمعنى أن السياسة الخارجية التركية اتسمت بصفة المبادرة لهذا نجد تركيا حاضرة في قضايا الشرق الأوسط, وتبلور بعض ملامح هذه الإستراتيجية من خلال إستضافة تركيا محادثات مباشرة وغير مباشرة بين أطراف الصراع في المنطقة، حيث قام رئيس الوزراء التركي قبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 بجولات مكوكية

إلى أحد عشرة دولة عربية ؛سعيا إلى عقد مؤتمر تشاوري بين دول الجوار الجغرافي للعراق من أجل التخفيف من حدة التوترات بين الشيعة والسنة ودعم المصالحة الوطنية كما تجلى ذلك من خلال السعي التركي لإنهاء الصراع الفلسطيني – الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس, وإنهاء الإنقسام الفلسطيني –الفلسطيني الذي أنجز بتوقيع اتفاقية الصلح في القاهرة بحضور وزير الخارجية التركي في أيار 2011. (عبد القادر, 2011، ص 580) .

وخلال الأزمة السورية العراقية أواخر آب 2009 في أعقاب إتهام بغداد لسوريا بإيواء محرضين على تفجيرات الوزارات في المنطقة الخضراء في بغداد أسرعت تركيا إلى إيفاد وزير خارجيتها في ذلك الوقت أحمد داود أوغلو إلى كل من بغداد ودمشق لمنع تفاقم النزاع , حيث خشيت تركيا من أن ينفجر الوضع وتبدأ مرحلة جديدة من التوتر على حدودها الجنوبية , وكان الهدف من التحرك التركي تطويق الأزمة قبل إنفجارها عملا باستراتيجية تطويق الأزمة (فضلون, 2014، ص 168).

وفي نفس السياق خلال الثورة السورية التي إندلعت في 15 آذار 2011 حرصت تركيا على حل الأزمة سلميا من خلال إجراء سلسلة من الإتصالات مع القيادة السورية؛ لحثها على الإصلاح والتأكيد على أهمية الحوار والبعد عن العنف مع المتظاهرين.

ومن أبرز الأدوار التي توليها تركيا إهتماما كبيرا في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط هو دور الوسيط وظهر ذلك خلال وساطتها بين سوريا واسرائيل منذ عام 2004 في نزاعهما حول الجولان حيث توسطت تركيا في أربع محادثات غير مباشرة بين البلدين (Hale,2009, p 151) وكان الهدف التركي من هذه الوساطة لا يقتصر على تحسين العلاقات السورية الإسرائيلية بل إلى الحد من النفوذ الإيراني المتصاعد الذي يعد منافساً للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط ومهدداً للمصالح التركية في المنطقة لا سيما في كل من العراق وسوريا دول الجوار لتركيا.

وخلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى أنقرة في شباط 2007 أبدى الإسرائيليون حاجتهم للوساطة التركية لجلب سوريا إلى المفاوضات وذلك لقناعتهم بأن تركيا تمثل صمام أمان في الشرق الأوسط ولأن تركيا هي الدولة المسلمة

الوحيدة التي لها علاقات قوية مع إسرائيل وأن لا أحد باستثناء أردوغان (رئيس الوزراء في ذلك الوقت) يستطيع أن يلعب دوراً بنّاء لإطلاق المفاوضات بين سوريا وإسرائيل في ضوء العلاقات الشخصية القوية مع بشار الأسد(نوفل, 2012،ص 257).

ونجحت تركيا في مساعدة الأطراف اللبنانية في التغلب على الأزمة اللبنانية الداخلية (أزمة الفراغ الرئاسي) في عام 2008 ورحبت بانتخاب العماد ميشال سليمان وقتها، كما كان لتركيا دور في إتمام صفقة التبادل التي حصلت في التاسع عشر من أيلول ٢٠١١ واستقبالها ١١ أسيرًا (عملية الوهم المتبدد تقضي الصفقة أن تقوم حماس بتسليم الأسير الجندي جلعاد شاليط الرقيب في الجيش الإسرائيلي التي أسرته على أن تطلق إسرائيل 1027 أسيرا فلسطينيا من سجونها) (شراب, 2015،ص 12).

وفيما يتعلق بإيران بذلت تركيا جهداً من أجل تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالقضية النووية وأبدت تركيا في 20 نيسان 2010 إستعدادها للتوسط في المواجهة النووية بين الغرب وإيران في مسعى لتفادي عقوبات اقتصادية جديدة من شأنها أن تعمق الأزمة (الظاهر, 2013،ص 178) وخلال الأزمة السعودية الإيرانية بشان أداء الإيرانيين لفريضة الحج توجه وفد إيراني إلى أنقرة طالباً الوساطة التركية مع المملكة السعودية من أجل السماح للإيرانيين بالحج خلال عام 2016, حيث أجرى رئيس الشؤون الدينية التركي محمد غورمز إتصالاً مع وزير الحج السعودي بندر بن محمد حجار الذي أكد أن المملكة لن تربط الخلافات السياسية مع إيران بالقضايا الدينية وأن السعودية ترحب باستقبال الحجاج الإيرانيين بشرط الحصول على تأشيرة دخول من سفارة المملكة في دولة الإمارات.

يتضح من خلال الجهود التركية في الوساطة بأن أنقرة استطاعت أن تقدم نفسها قوة إقليمية غير منحازة ووسيطاً نزيها في الشرق الأوسط؛ لذلك ترحب به جميع الأطراف في المنطقة سواءً من الجانب العربي أو إسرائيل وإيران , كما يلاحظ أن كل الأطراف لا تمانع من التعامل مع الأتراك وهذا يعتبر نجاحاً كبيراً للسياسة الخارجية التركية التي نأت بنفسها عن الشرق الأوسط ونظرت إليه بحذر خلال السنوات التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

ولعل من أهم الأدوار السياسية التي تضطلع بها تركيا في الشرق الأوسط هي دور الموازن الإقليمي الذي تجلت أهميته نتيجة لإختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط،هذا الدور يحافظ على توازن القوى بين الأطراف المتنافسة لتحقيق مكاسب مباشرة , واتضح دور الموازن في علاقات تركيا مع العراق وإيران فهي لم تدخل كطرف في النزاع على الرغم من أنها كانت إلى جانب العراق إلا أنها فتحت قنوات الإتصال مع إيران واستطاعت تجاوز شكوك الطرفين بأنها تنفتح على الآخر وقبل الطرفان بتلك السياسة بل عمل كل منهما على إستمرار هذا الدور, كما أن تركيا تمارس أدواراً معقدة في العراق لعل من أبرزها الموازنة بين المكون السني والشيعي وبرز ذلك بوضوح خلال إصرار تركيا على المشاركة في معركة تحرير الموصل من داعش التي إنطلقت في 17 تشرين الأول 2016 (الأناضول, 2016) وذلك ينبع من حرصها في الحفاظ على المكون السني والتركماني مقابل الشيعة في الموصل وخوفها من حدوث تغييرات ديمغرافية في المنطقة تؤثر سلباً على الأمن القومي التركي.

وقامت تركيا بدور الموازن الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية واتضح ذلك من خلال الخطاب السياسي التركي فقد عبر رئيس الوزراء آنذاك أردوغان بأن العلاقات التركية الإسرائيلية أساسها المصلحة المشتركة وخدمة السلام والإستقرار في المنطقة وليست موجهة ضد أي دولة أخرى، كما برز دور تركيا كموازن إقليمي بالنسبة لإسرائيل في مواجهة سورية وإيران، وبالنسبة إلى سوريا قامت تركيا بدور الموازن تجاه دول الإعتدال العربي , هنا كان لتركيا الدولة السنية أهمية في إعطاء السياسة السورية نوعاً من الجدية والعمق في الوقت الذي كانت فيه دول الإعتدال تقول أن سوريا تتحالف مع إيران وحزب الله (محفوض, 2012،ص 125).

وتبرز أهمية تركيا كموازن إقليمي بالنسبة لدول الخليج العربي خاصة بعد تحالف طهران مع روسيا وحربه على الشعب السوري ودعمها للرئيس بشار الأسد وسياساتها المذهبية في العراق ودعمها للحوثيين في اليمن , وبما أن الدول العربية تفتقر للموازن الإقليمي أمام إيران ومشروعهم التوسعي في المنطقة ؛ تبرز أهمية تركيا للقيام بهذا الدور على الرغم من أن تركيا تؤكد دوما رفضها لتوظيف العومل المذهبية في السياسة.

ويتضح من الدور السياسي لتركيا في الشرق الأوسط إتباعها سياسة الإحتواء للمخاطر الخارجية التي قد تنعكس سلباً على الأمن القومي التركي ومصالحها الوطنية ولعل من أبرز القضايا التي تؤرق القيادات التركية هي الأقليات العرقية والمذهبية ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال التنسيق التركي مع دول الجوار وخاصة العراق وسوريا قبيل إندلاع الثورة ؛ لإحتواء خطر الأكراد والتنسيق مع كردستان العراق لمواجهة الوجود العسكري لحزب العمال الكردستاني , والمساعي التركية لإقامة منطقة عازلة في شمال سوريا للحيلولة دون قيام كيان كردي مما يعزز النزعة الإنفصالية لدى الأكراد في تركيا.

وحرصت تركيا على مأسسة علاقاتها مع دول الشرق الأوسط عبر إيجاد صيغ مؤسسية تعنى بالحوار بصفة دورية وفي هذا المجال كان تأسيس مجلس التعاون الإستراتيجي مع العراق في عام 2008, وسوريا في العام 2009 حدثا غير مسبوق واتخذت تركيا الخطوة ذاتها تجاه دول الخليج العربي من خلال توقيع مذكرة التفاهم الإستراتيجي التي وقعت في جدة في 2 أيلول 2008، وتم توقيع إتفاقية تشكيل مجلس إستراتيجي بين تركيا وليبيا في 3 كانون الثاني 2014(أبو الحسن,2014،ص 33).

كما أن تركيا طورت علاقاتها مع الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية حيث وقعت في هذا الإطار مذكرة تفاهم مع الجامعة في عام 2004، كذلك إتخذت جامعة الدول العربية قراراً في الإجتماع الذي عقدته على مستوى وزراء الخارجية في عام 2006، أشارت بموجبه إلى ضرورة تعزيز التعاون بين تركيا والدول العربية عن طريق منتدى التعاون التركي العربي الذي يهدف لإزالة الحواجز النفسية والأحكام المسبقة التي وقفت في طريق حوار بناء بين الفريقين وسعت تركيا جاهدة من أجل إنشاء هذا المنتدى الذي يعزز من حضورها السياسي في الشرق الأوسط , كما أن موافقة الدول العربية في ذلك الإجتماع وبالإجماع على دعم ترشح تركيا لعضوية مجلس الأمن الدولي غير الدائمة للفترة 2009–2010 حددت بشكل قاطع وجهة العلاقات التركية العربية(فضلون, 2014، ص167).

ومن الجدير بالذكر أن جامعة الدول العربية منحت تركيا صفة العضو المراقب وشاركت في عدد من القمم العربية ومنها القمة العربية في مدينة سرت الليبية في آذار

2010، كما أضحت تركيا عضوا مراقبا في مجلس التعاون الخليجي وتبنت قضايا المنطقة وساندتها في المنظمات والمحافل الدولية وبرز ذلك خلال سعي الرئيس التركي أردوغان لحشد الدعم الدولي للرئيس الفلسطيني محمود عباس عام 2011م من أجل الحصول على دولة غير عضو في الأمم المتحدة وهو مكسب دبلوماسي يمكن استغلاله أمام المؤسسات والمنظمات الدولية والحقوقية من أجل كبح آلة البطش الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني (شراب, 2015، ص12).

وخلال مؤتمر دافوس الإقتصادي في 29 كانون الثاني 2009 إنتهز رئيس الوزراء التركي أردوغان الفرصة ووجه إنتقادات لما قامت به إسرائيل في غزة ونتيجة لتصريحات الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس غادر أردوغان اللقاء غاضبا ولم تترك تركيا مناسبة إلا وعبرت فيها عن تنديدها بالممارسات الإسرائيلية ومن أبرز تلك المواقف في 24 أيلول 2009 أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة عندما طالب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بفتح المعابر الحدودية إلى قطاع غزة لأن إقفالها يعرقل عملية إعادة إعمار القطاع وأضاف أن تركيا لديها مسؤولية إنسانية وأخلاقية مشتركة لضمان إنهاء المأساة التي تشهدها غزة وبعد صدور قرار مجلس الأمن 1860 عام 2009 والذي طالب بوقف العمليات فورا صرح أوردغان بالقول "يجب منع إسرائيل من دخول أروقة الأمم المتحدة حتى تنفذ القرار (ربابعة, 2010،ص 121) وساهمت المواقف التركية وردود الأفعال الرسمية في رفع رصيد تركيا لدى دول المنطقة وخاصة لدى الشعوب العربية التي وجدت في أردوغان بطلاً ومدافعاً عن حقوقهم المسلوبة.

وحرصت تركيا على تعزيز العمل المشترك ورفضت سياسة المحاور وأكدت أن علاقتها مع بعض القوى الإقليمية والدولية لا تستهدف أي طرف وفي هذا الأطار نجد أن العلاقات التركية العربية لا تعني قطع الوشائج مع كل من إيران واسرائيل , كما أن العلاقات التركية الإسرائيلية لا تستهدف الدول العربية ففي الوقت الذي تشارك فيه تركيا بمؤتمرات القمة العربية تجتمع مع المسؤليين الإيرانيين لعقد صفقات تجارية وإقتصادية وتعقد إتفاقيات إقتصادية وعسكرية مع إسرائيل، وفي هذا الإطار رفضت تركيا الأنضواء تحت المحور السني الذي تقوده السعودية ضد المحور الشيعي بقيادة

إيران، وظهر ذلك جليا من خلال الرفض التركي المشاركة العسكرية في عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن وهذه السياسة تطمئن اللاعبين الإقليميين وتؤكد على طبيعة الدور التركي السلمي والبناء.

كما شاركت تركيا في معظم التفاعلات في الشرق الأوسط لا بوصفها شاهداً أو مراقباً بل بصفتها طرفاً رئيساً في بعض الأحداث وتزايد الحضور التركي في القضايا المحورية في الشرق الأوسط، مثل غزو العراق والأزمة السورية , والصراع العربي الإسرائيلي, والثورات العربية, وأزمة البرنامج النووي الإيراني، وبات واضحاً على أرض الواقع الجهود التركية المتعلقة بقضايا جوارها الإقليمي ورغبتها في تحقيق شراكة سياسية مع دول الشرق الأوسط, وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن هناك إختلاف بين دول المنطقة حول حقيقة الدور التركي فهنالك دول نظرت إلى الدور التركي بأنه سنداً قوياً وداعماً للحقوق العربية وهناك من يرى بأنه جاء لملء الفراغ الذي عجز العرب عن ملئه في ظل غياب القيادة الفاعلة، ومن جهة أخرى هناك من يتخوف من الدور التركي ويرى بأنه منافس له وهذا ينطبق على مصر وإيران، في هذا الصدد يمكن القول بأن الدور التركي لم يأتي بالقوة بل بالإعتماد على القوة الناعمة وفي حالات كثيرة جاء بناء على رغبة الأطراف المتنازعة مثل الوساطة بين إسرائيل وسوريا , والوساطة بين السعودية وإيران، أما فيما يتعلق بالمنافسة تؤكد تركيا بأنها لا تريد منافسة الدور المصري أو تجاوزه بل إن دورها مكمل له ولا تسعى إلى إعادة أمجاد الدولة العثمانية وهذا ينطبق على مصر والدول الأخرى في المنطقة، لكن الأحداث والتغيرات التي شهدتها المنطقة مكنت تركيا من أن يكون لها دورا أكبر مما هو متوقع لذلك أبدت بعض الدول قلقها منه.

تداعيات الثورات العربية على الدور السياسي التركي:

أبدت تركيا إهتماماً بالثورات العربية وجاءت تصريحات القادة الأتراك باحترام المطالب الشعبية ومنح المواطنين حقوقهم وضرورة إجراء الإصلاحات التي تكفل حرية المواطنين وحقهم في المشاركة السياسية , ووقفت تركيا من حيث المبدأ ضد إستمرار الإستبداد حيث قال أحمد داود أوغلو "لا يمكن للأنظمة القمعية والمناهضة لروح

العصر أن تعيش في هذه المنطقة ويجب أن تعرف كل الدول ذلك" (نور الدين, 2011،ص80) .

كما أن تركيا رأت في الثورات العربية على لسان وزير خارجيتها السابق أحمد داود أوغلو أنها " تدفقاً طبيعياً للتاريخ وأنها عفوية ناتجة عن ضرورة اجتماعية "مما مثلّ منطلقا أساسيا للموقف التركي و شملت هذه الرؤية التركية التالي: 1.إحترام ارادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديموقراطية والحرية،2. الحفاظ على إستقرار الدول وأمنها وضرورة التغيير السلمي ورفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية 3. تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الخاصة لكل دولة والإستناد الى الشرعية الدولية والتحرك في اطار القانون الدولي إضافة إلى ضرورة مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي(عبد القادر ,2012،ص34).

وفرضت الثورات العربية على الدبلوماسية التركية تحديات وكان عليها أن تقرر إما مساندة الجماهير الحاشدة التي إنتفضت لإسقاط أنظمتها السياسية السُلطوية من جانب، أو الحفاظ على تحالفاتها وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة من جانب آخر فقد شكلت الثورات العربية تحدياً لمبادئ السياسة الخارجية التركية التي قضت أدبياتها عدم الإنخراط في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتبنت تركيا سياسة مركبة في التعامل مع الثورات العربية واختلفت من حالة لأُخرى؛ إستناداً لمصالحها المُتغيرة التي أفضت إلى مواقف مُتباينة فابتداء التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس،ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحاً في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات والإستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل، ويعد ذلك تحولاً نوعياً في السياسة الخارجية التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى(نور الدين, 2011،ص 34) .

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط وجاء الموقف التركي أكثر حذراً

في حالة البحرين فرغم الجهود الدبلوماسية والإتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي إكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس والدعوة للإصلاح بشكل عام دون إنتقاد مباشر للنظام البحريني ومطالبة المحتجين بالإستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته مع التحذير من مخاطر الإنقسام السني – الشيعي في المنطقة, وبالمثل تراجع الدور التركي في الحالة اليمنية حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية وأخيراً تبنت تركيا في بداية الأزمة مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى, إلا أن جرائم النظام السوري بحق شعبه دفعت تركيا لدعم المعارضة السورية (عوض, 2012،ص 54)

ولقد وفرت الثورات العربية مجالاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية ومحاولة الحد من إمتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة كما في الحالة السورية والمصرية واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والإستقرار من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه الرئيس التركي أردوغان في نيسان 2011 عن خريطة طريق لمعالجة الوضع في ليبيا(معوض, 2011، ص69-72).

في الواقع تعتبر تركيا من أكثر الدول تأثراً بالتحولات المفاجئة التي شهدتها المنطقة فقد ظهر جلياً تخلي تركيا عن شعارات الإعتدال حيث بدأت تبتعد تدريجيا عن سياسة صفر المشكلات التي شكلت منطلقاً لتقوية العلاقات التركية مع الأنظمة العربية القائمة، بالتالي أربكت هذه التحولات الإستراتيجية السياسة التركية وأفشلت جزء منها وتجسد ذلك خلال موقفها من الأزمة السورية وصراعها مع إيران , و الموقف التركي من الإنقلاب العسكري في مصر ضد حكم الإخوان المسلمين الذي أبرز تأثير

البعد المذهبي والأيديولوجي في السياسة التركية , والتدخل العسكري في كل من جرابلس شمال سوريا والموصل في العراق؛ مما شكل إنهياراً لبعض أسس السياسة الخارجية التركية التي حرصت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لجوارها مما أثار تساؤلات حول وجود أطماع توسعية لتركيا في الشرق الأوسط وبشكل عام يمكن القول بأن تركيا نجحت في إستثمار التناقضات والتحولات التي شهدتها المنطقة لتكون فاعلاً إقليمياً لا يمكن تجاهله وأن تكون جزءاً من الترتيبات المستقبلية في الشرق الأوسط.

3.5 البعد الأمني للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط

لعبت المحددات الأمنية دوراً في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية في الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة , غير أن قادة الحزب صاغوا مفهوماً مغايراً للأمن التركي ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدرا لتهديدات الأمن القومي التركي وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل للتعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر في سلامة الأمن والإستقرار التركيين. (الظاهر: 2013، 180)

ويؤكد حزب العدالة والتنمية على تراجع الدوافع الأمنية في تشكيل السياسة الخارجية التركية وضرورة توظيف الأدوات الناعمة بدلاً من القوة الصلبة وقد أكد رئيس الوزراء و وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو على أن الأمن الوطني يبدأ من خارج حدود الدولة أي أن تركيا لن تستطيع إيجاد حلول للعديد من مشكلاتها الأمنية مثل أمن الحدود والإرهاب إلا إذا اتبعت سياسة الجبهة المتقدمة بما يتيح المجال لتركيا بالتحرك إلى الأمام في عدد من المناطق بهدف تعزيز أمنها. (معوض:2012، 23)

ويدعم أوغلو فكرته باستخدامه تشبيه البيوت الخشبية لتوضيح دوافع الدور التركي في الشرق الأوسط , وتنطلق الفكرة الأساسية بأن التحرك التركي لإنهاء الصراعات في الشرق الأوسط لا ينبع فقط من متطلبات الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط فقط، بل يتأسس على أن دول المنطقة باتت أشبه بالبيوت الخشبية إذا شب حريق في إحداها فإنه سيمتد للبيوت الأخرى (عبد القادر,2011،ص 591).

وثمة تساؤل يطرح هنا يتمحور حول وجود نوايا خفية وأطماع تركية في المنطقة تتعهد بمشروع عثماني جديد؟

ويمكن القول في هذا المجال أن وصف الدور التركي في الشرق الأوسط بأنه عثمانية جديدة ما هو إلا تضليل ومحاولة لعرقلة هذا الدور،حيث تسعى تركيا أن تعمل الدول الكبيرة والصغيرة معا لإيجاد حلول للمخاطر الأمنية التي تواجهها ما دامت هذه المشاكل مشتركة وليست أحادية، فالحلول أيضا لا بد وأن تكون مشتركة وليست أحادية.

إذاً تستند الرؤية التركية للأمن في الشرق الأوسط إلى مفهوم الأمن المشترك الذي يقوم على إفتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في تجنب الصراعات والحروب وذلك عبر إستراتيجيات بناء الثقة المتبادلة وخفض مستويات المواجهة ومع ذلك فإن سيادة مفهوم الأمن المشترك لا يعني تخلي الدولة عن القدرات الدفاعية أو تطوير قواتها المسلحة , من ثم فإن الرؤية التركية أقرب إلى تبني مدخل الأمن التنسيقي الذي لا يقلل من أهمية التحركات الفردية لتحقيق أمنها, وتؤكد تركيا أن سعيها لحيازة الأسلحة الفاعلة يأتي في إطار تطلعها إلى أن تغدو لاعباً إقليمياً فاعلاً في الساحة الدولية (محفوض, 2009،ص 46-47).

من هنا يمكن تفسير دخول القوات العسكرية التركية من خلال عملية درع الفرات إلى سوريا في 24 أب2016 حماية لحدودها لا سيما بعد تزايد العمليات الإرهابية والتفجيرات داخل المناطق الحدودية التركية، إضافة إلى ذلك إن تواجد القوات العسكرية التركية في معسكرات بعشيقة قرب الموصل شمالي العراق إنما هي لأهداف أمنية وللقضاء على تنظيم الدولة (داعش).

وظهر جليا بعد إنتهاء الحرب الباردة التحول الذي شهدته البيئة الأمنية التركية حيث إنتقل مصدر التهديد من الإتحاد السوفييتي إلى جنوب البلاد في العراق المفكك وسوريا , والمسألة الكردية , والجماعات الدينية المتطرفة , والجماعات المسلحة وامتداد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط مما يهدد المصالح التركية , حيث تعد إيران منافس لتركيا في قيادة المنطقة،من جهة أخرى تمكن الأتراك من أن يطوروا نظرتهم لأنفسهم بوصفهم قاعدة أمنية لها وجودها الأمني والإستراتيجي وليس مجرد إسناد لوجستي

حيث بدأت تركيا تنتهج سياسات مستقلة عن الغرب وهو ما تجلى في الموقف التركي من الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 , والموقف من أنشطة حزب الإتحاد الديمقراطي في سوريا , والموقف التركي من الملف النووي الإيراني.

وشرعت تركيا بتعزيز دورها الأمني في منطقة الشرق الأوسط من خلال المبادرات الجماعية التي طرحتها ومن أهمها مبادرة إسطنبول للتعاون التي أعلنت في قمة حلف الناتو بتركيا في 29-30 حزيران 2004 بغرض التعاون الأمني الثنائي مع دول الخليج، و تشمل قيام تركيا بدور الدولة التي تبني النظام في الشرق الأوسط أي أنها دولة تتولى اقتراح هيكلة الأمن في المنطقة والمساهمة في تطبيقها، وهي جزء من خطة تطوير نشاط الحلف في الشرق الأوسط التي تتركز نشاطاتها على السلام والتعاون العسكري ,والتخطيط للطوارىء ,والتعاون العلمي(تغيان, 2011،ص 217) .

وشرعت تركيا بعقد الإتفاقيات الثنائية لتعزيز التعاون الأمني مع العديد من دول المنطقة حيث وقعت إتفاقية مع دولة الإمارات في آذار 2009، واتفاقية التعاون الثنائي في المجال الأمني مع سوريا في نيسان 2009،فيما وقعت إتفاقية للتعاون الأمني مع العراق في حزيران 2009 , كما وقعت مع العراق إتفاقية لإنشاء المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي بين البلدين في تموز 2008،ومع دمشق إتفاقية تقضي بمكافحة الإرهاب في نيسان 2009 وإقامة مشاريع مشتركة على جانبي الحدود لتنمية المنطقة وفي السياق نفسه وقعت تركيا مع دول الخليج وثيقة تفاهم في 12 أيلول 2008من شأنها أن تجعل مسار التعاون الأمني موازنا للدور الإيراني في المنطقة (عبد القادر, 2011،ص 607) .

وفي إطار تعزيز الدور التركي الأمني في الشرق الأوسط لجأت تركيا إلى إجراء مناورات عسكرية مع بعض دول المنطقة ومنها المناورات العسكرية بين الجيشين التركي والسوري (قبل إندلاع الثورة السورية) في 27 نيسان 2009, كما شهدت العلاقات التركية المصرية تطورات هامة في المجالين العسكري والأمني بعد زيارة الرئيس التركي السابق عبدالله جول إلى القاهرة في تموز 2010 وحضوره عرض عسكري للجيش المصري وهو ما أفضى إلى إقامة تدريبات عسكرية في المياه الإقليمية

المصرية في تشرين الأول 2010 أطلق عليها(بحر الصداقة) وذلك ضمن خطة تدريب عسكرية مشتركة أقرتها الدولتين(خليل, 2012, ص 106).

وبالتوازي مع ذلك حرصت تركيا على تنويع شركائها في المجال الأمني والعسكري ففي الوقت الذي عززت فيه تعاونها الأمني مع الدول العربية رسخت تعاونها مع إسرائيل حيث تم توقيع إتفاقية عسكرية في عام 2010عندما زار وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك تركيا ويقضي هذا الإتفاق بحصول تركيا على عدة أنظمة متطوِّرة في مجال الطيران، وتلعب المناورات العسكرية دورا هاما في التنسيق الأمني بين الجانبين التركي والإسرائيلي ومن أبرزها نسر الأناضول إضافة إلى المناورات التي تتم برعاية أمريكية كالتي أجريت في آب 2008 تحت إسم عروس البحر الآمنة (Cengiz ,2014) وهو أمر في غاية الأهمية لتل أبيب نظراً لمحدودية مجالها الجوي من جهة ولقرب تركيا من مواقع ذات قيمة استراتيجية لتل أبيب مثل إيران, والعراق وسوريا.

وبدأت تركيا بعقد إتفاقيات تعاون عسكري تمهيداً لإنشاء قواعد عسكرية تركية في الشرق الأوسط وهي خطوة تركية تعتبر جديدة نوعا ما بالنسبة لدول المنطقة التي شكلت دوما أهمية إقتصادية لتركيا، لذلك وقعت تركيا إتفاقية تعاون عسكري مع قطر في 19 كانون الأول 2014 تنص على إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر التي ستكون مقراً لإجراء تدريبات عسكرية مشتركة وتمنح الإتفاقية قطر إنشاء قاعدة عسكرية في تركيا (2015,Charles) وهي أول منشأة عسكرية تركية في الشرق الأوسط وقد تمتد لتشمل دول أخرى لا سيما دول الخليج العربي ومن الجدير بالذكر أن تركيا تعمل على إستغلال القلق المشترك مع دول الخليج إزاء الدور الإيراني في المنطقة من أجل تعزيز التعاون العسكري، مما ينعكس إيجاباً على الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط وهو الدور الذي تثق به دول المنطقة مقابل الدور الإيراني، لكن لا يمكن الحكم على العلاقات التركية العربية في المجال العسكري حيث لم يمضي وقت طويل على هذا التعاون حتى يمكن تلمس نتائجه مقارنة بالتعاون العسكري التركي مع إسرائيل الذي يعود إلى تسعينيات القرن الماضي.

تداعيات الثورات العربية على الدور الأمني لتركيا:

بناء على ما تقدم يتضح أن العامل الأمني بقي حاضراً في العقيدة السياسية التركية ويشكل ضلعاً رئيسياً في سياستها الخارجية وبدا ذلك واضحاً من خلال طبيعة الموقف التركي من الثورات العربية الذي اتسم بالتباين حيث تعاملت تركيا مع كل دولة على حدة , ففي الأزمة السورية حاولت تركيا جاهدة للحيلولة دون وقوع نزاع مسلح يفاقم من المخاطر الأمنية التي قد تتعرض لها تركيا فهي الدولة الأقرب إلى سوريا وتشترك معها بحدود يصل طولها ما يقارب 600 كم وسعت تركيا لتقديم المساعدة للقيادة السورية من خلال تقديم خطة للإصلاح السياسي والإقتصادي والبعد عن العنف واللجوء إلى الحوار وذلك لأن عدم الإستقرار في سوريا سوف يؤثر سلباً على الأمن في تركيا التي تحوي الأقلية الكردية والعلوية التي تتواجد على الحدود التركية السورية في إقليم هاتاي، ولقد شهدت المدن التركية العديد من المظاهرات التي تقوم بها الجماعات العلوية جرت أكبرها في أيلول 2012، وشارك فيها أكثر من عشرة آلاف شخص تأييدا لبشار الأسد، إضافة إلى ذلك تعتبر تركيا من الدول التي واجهت تدفقات ضخمة من اللاجئين السوريين مما يحمل تركيا أعباء أمنية(چاغاپتاي, 2013) .

وفي نفس السياق ساهمت الإعتبارات الأمنية بصياغة الموقف التركي حيال كل من البحرين واليمن إذ بدت تخوفات تركيا من تحول الأزمة في الدولتين إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له إمتدادات إقليمية لا سيما في ظل المواجهات الإعلامية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وإيران، وبرز ذلك من خلال رصد الموقف التركي من عاصفة الحزم التي إنطلقت في 26 آذار2015 بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن إذ أبدت تركيا تأييدها لعاصفة الحزم معللة ذلك بأن الحوثيين قاموا بانتهاك الإتفاقيات الموقعة وقرارات مجلس الأمن الدولي , لكن الموقف التركي بدأ يشهد تحولا ملفتاً عندما بدأ الحديث عن إحتمال اللجوء إلى عمل عسكري بري لحسم وضع جيواستراتيجي معقد يستعصي حسمه بالضربات الجوية وحدها , وشكلت الزيارة التي قام بها الرئيس التركي أردوغان إلى إيران في مطلع نيسان 2015 منعطفاً في الموقف التركي من عاصفة الحزم إذ بدأت التصريحات الرسمية بالتغير فقد أكد وزير الخارجية التركي أن تركيا لا تريد التدخل العسكري في اليمن ولن تدعم أي صراع سني

شيعي في المنطقة , لكنها ستتخذ الموقف السياسي الذي يقود لتوازن إقليمي يحقق مصالحها بشكل أكبر (عبد الفتاح, 2015،ص 52).

وأدت الأزمات التي شهدتها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات الأجنبية في المنطقة على نحو ما ظهر في ليبيا في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية؛ وشكلت عملية درع الفرات التي بدأتها تركيا في 24 آب 2016 تغيرا جذريا للمقاربة التركية من الأزمة السورية وأعلنت تركيا عن ثلاثة أهداف للعملية هي طرد تنظيم الدولة(داعش) من مدينة جرابلس , وحماية الحدود التركية والمحافظة على وحدة الأراضي السورية ويعتبر الهدف الأساسي غير المعلن للعملية هو وقف سيطرة الأكراد على المنطقة, ومنع إقامة دولة كردية على غرار ما حدث في شمال العراق ؛ مما يهدد الأمن التركي ويشجع النزعة الإنفصالية لدى الأكراد في جنوب تركيا.

وعلى الرغم من تطور الدور الأمني لتركيا في الشرق الأوسط إلا أنه يواجه بعض المحددات أهمها سيطرة الترتيبات الأمنية الأمريكية على المنطقة , و من ناحية أخرى لا يمكن للجانب العربي أن يتجاهل العلاقات التركية الإسرائيلية والتنسيق العسكري بينهما مما خلق نوعاً من الشكوك حول هذه العلاقة، إضافة إلى العلاقات التركية الإيرانية والموقف التركي من الملف النووي الإيراني الذي أثار قلق دول الخليج العربي التي تنظر إلى إيران الساعية إلى الهيمنة خطراً يهدد الدول العربية كما أن الدعم التركي لجماعات الإسلام السياسي لا سيما جماعة الإخوان المسلمين أظهر البعد المذهبي والأيدولوجي في توجهات الدور التركي على الرغم من حرص القيادة التركية على البعد عنها.

وفي خضم الأحداث والمتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تبقى تركيا تبذل الكثير من الجهود لإرساء الأمن والإستقرار في جوارها الإقليمي وتحرص على الإستمرار في علاقاتها الودية , ودعم التعاون الإقليمي على الرغم من بعض التغيرات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية من خلال إعتمادها على القوة العسكرية في المناطق المتاخمة لحدودها التي تأتي في إطار الحفاظ على أمنها القومي وليس

لأهداف توسعية أو بسط السيطرة أو محاولة لإعادة أمجاد الدولة العثمانية ومن يروج لذلك إنما يهدف إلى عرقلة الدور التركي بإثارة الشكوك حوله لصالح دول إقليمية أخرى، ولتحقيق الأمن والإستقرار يجب أن تساهم فيه جميع أطراف المنطقة، لكن للأسف هناك أطرافاً لا تساعد تركيا خاصة الجانب الإيراني في تحقيق ذلك مما يجعل المنطقة تعاني انسداد الأفق السياسي ومزيداً من العسكرة.

أبرز التحديات الأمنية التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط:

أولا: أزمة اللاجئين السوريين

أسفرت الثورات والأزمات التي شهدتها بعض دول المنطقة إلى هروب سكانها بحثا عن ملاذ آمن بعيداً عن قصف الطائرات و قمع أنظمتهم ومن أكبر موجات اللجوء التي شهدتها المنطقة هي موجة اللاجئين السوريين؛ حيث تخطى عدد المهجرين 13 مليون شخص، فيما تبقى تركيا ملاذا رئيسيا للعديد منهم والذين وصل تعدادهم عام 2016 بحسب مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة 2.733.655 لاجيء سوري وأقيمت لهم العديد من المعسكرات وهي مخيم أورفه ,مخيم غازي عنتاب، مخيم قرمان مرعش، مخيم الإصلاحية مخيم بخشين 1 ,مخيم بخشين 2، مخيم بيلاداغي 1 مخيم بلاداغي 2 ,مخيم العثمانية، مخيم كوفتشي(data.unhcr.org) .

وعلى الرغم من أن تركيا وقعت على إتفاقية1951الخاصة باللاجئين، إلا أنها الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق ما يسمى بالقيد الجغرافي الذي لا يسمح إلا بقبول طالبي اللجوء الأوروبيين ؛ لذلك يعتبر اللاجئين ضيوف تقوم الحكومة بمد يد العون لهم وهذا يعني أن الدولة لها الحق بترحيلهم بأي وقت، واعتمدت الحكومة التركية مبدأ الحماية المؤقتة للاجئين السوريين التي تستند إلى أولا: سياسة الحدود المفتوحة ثانيا: لا للإعادة القسرية، ثالثا: التسجيل مع السلطات التركية وتلقي الدعم داخل حدود المخيمات (Şenay,2013).

وأثار تدفق اللاجئين إلى تركيا دوامة نزاعات أمنية خطيرة على المستويين الداخلي والخارجي وبرزت أولى مؤشرات خطرها في تفجيرات سروج التي وقعت بتاريخ 20 تموز2015 التي أودت بحياة أكثر من ثلاثين شخص, وأثبت مدى ركاكة

الإجراءات التركية المتخذة في حماية الحدود التركية السورية التي يبلغ طولها 600 كم والتي تعد أطول حدود تركية مع دولة أخرى مجاورة(شامية, 2015،ص82).

ومن أبرز التحديات الأمنية الداخلية التي أسفرت عنها موجات اللجوء هي حصول تغييرات عرقية وطائفية بحيث أدى تركز اللاجئين السوريين في الجنوب إلى قلب التوازن الديمغرافي في عدة محافظات , ووفقاً للمديرية العامة لإدارة الهجرة في وزارة الداخلية التركية استقبلت المحافظات الحدودية الخمس، كيليس, وهاتاي وماردين وسانليورفا , وغازي عنتاب أكثر من نصف اللاجئين فعدد السكّان في كيليس ما قبل الحرب (130 ألف) قد تضاعف بعد ما شهدته المنطقة من توافد للاجئين السوريين وقد شهد عدد سكّانها العرب ازدياداً مطرداً, فخلال إحصاء عام 1960 كانت نسبة عدد سكّان كيليس الذين أعلنوا أنّ لغتهم الأمّ هي العربية أقلّ من 1%، إلّا أنّ هذه النسبة قد أصبحت 49.2% , وفي محافظة هاتاي زاد تدفّق اللاجئين عدد السكّان العرب من 34 %إلى 47 % , كما أن تحوّل هاتاي يسلط الضوء على التأثير الطائفي للحرب لأنّ اللاجئين هم من السنّة العرب وفي السابق كان معظم العرب في هاتاي ينتمون إلى الطائفة العلوية (التي ينتمي إليها نظام الأسد في سوريا)، أمّا اليوم فهم منقسمون بالتساوي تقريباً ما بين السنة والعلويين و ينظر بعض العلويين في هاتاي إلى السُنيين السوريين الذين فروا إلى محافظتهم لا كلاجئين بل كمتمردين كانوا قد قتلوا عائلاتهم في سوريا أو عرضوها للخطر(cagaptay,2013).

وحملت قضية اللاجئين السوريين إلى انطاكيا تحديداً حساسية خطيرة تتصل أيضا بالبُعد المذهبي، حيث ظهر في وسائل الإعلام أن غالبية اللاجئين السوريين ولاسيما الجرحى من المسلحين كان الأطباء الأتراك العلويين يرفضون علاجهم في مستشفيات انطاكية،ومع أن تركيا بلد عِلماني إلا أن الأحداث السورية تركت تأثيرات سلبية على الصراع السُني العلوي في تركيا عبْر العديد من الأحداث في القُرى العلوية (http://www.swissinfo.ch/).

وفي ظل بقاء الأسد في السلطة وعدم قدرة أي من الأطراف على حسم الأزمة عسكريا تواجه تركيا تدفقا متزايدا من اللاجئين حتى بات الأمر خارج قدرة السلطات التركية على السيطرة أو الرقابة الدقيقة عبر الحدود وفي الداخل التركي ؛ مما يتيح

الفرصة للطابور الخامس بين اللاجئين لتهديد الأمن التركي وكلما اتسع الشرخ المذهبي والإثني بين المكوِّنات الإجتماعية لتركيا.

ثانيا: الإرهاب والتطرف

شهدت منطقة الشرق الأوسط سلسلة من الإضطرابات والأزمات إبتداء من الغزو الأمريكي للعراق 2003 إنتهاء بالثورات العربية التي إنطلقت منذ عام 2010 ومن الشائع أن عدم الإستقرار السياسي والأزمات تشكل بيئة خصبة لنمو وتواجد الجماعات الراديكالية وتساهم بسرعة إنتشارها.

كما أن الموقع الجغرافي لتركيا القريب من بؤرة الأزمات في الشرق الأوسط لا سيما المنطقة الحدودية الجنوبية أدى إلى تزايد حدة المخاطر الأمنية التي تواجه تركيا فالعراق تحول من دولة قوية فاعلة تشكل حلقة توازن في التوافق مع تركيا إلى دولة مكونات وطوائف خالية التأثير في معادلة التوازن الإقليمي، كما شكلت الحرب في سوريا وظهور داعش (تنظيم الدولة) عامل تهديد آخر لتركيا وتزايدت حدة المخاطر الأمنية الحدودية حيث شهدت تركيا العديد من عمليات التسلل عبر الحدود ودخول العناصر الإرهابية الساعية إلى إحداث خلل في الأمن الداخلي التركي، مما يحقق مصالح تلك الجماعات بخلق الفوضى أو سعيا للإنتقام، ومنذ إندلاع الأزمة السورية شهدت تركيا سلسلة من الإعتداءات و العمليات الإرهابية والإستفزازات لأمنها وحدودها سواء من القوات التابعة للنظام السوري أو من جانب الجماعات المتطرفة.

ومن أبرز العمليات الإرهابية التي شهدتها تركيا إسقاط الطائرة التركية التي كانت تقوم بأعمال الدورية بالقرب من الحدود التركية السورية عندما هاجمتها دفاعات جوية تابعة لنظام الأسد بتاريخ 22 حزيران 2012 , وفي نفس العام قصف جيش النظام السوري قرية أكجاكالي التركية الواقعة قبالة مركز تل أبيض الحدودي السوري مما أدى إلى مقتل 5 مواطنين أتراك، وردت المدفعية التركية بقصف مواقع لجيش النظام السوري،كما استشهد جندي في10 أيلول2015 في ولاية هاتاي جنوب شرق تركيا بنيران أطلقت من الجانب السوري للحدود (www.cnn.net).

وإلى جانب إستفزاز النظام السوري لعبت الجماعات المتطرفة دورا في تهديد الأمن التركي لا سيما تنظيم الدولة (داعش) الذي يخوض حروبا شرسة على تخومها

في سوريا ويخترق حدودها السياسية و تبنى أخطر العمليات الإرهابية التي شهدتها الأراضي التركية خلال العام 2016 كان آخرها تفجير مطار اسطنبول في 28 حزيران 2016 مما أسفر عن مقتل 41 شخصا، وتفجيرات غازي عنتاب في 20 آب 2016 (http://www.bbc.com/)، ومن الجدير بالذكر أن هنالك العديد من العمليات الإرهابية التي لم تعلن داعش مسؤوليتها عنها لتحقيق غاية مهمة وهي إثارة الإنقسامات المجتمعية بين الأتراك والأكراد، وبين العلمانيين والمحافظين لذلك على الأتراك بكافة أطيافهم واتجاهاتهم أن يتعلموا من تجربة العراق الذي مزقته الطائفية ويتحدوا لمواجهة الجماعات المتطرفة، وكان على الحكومة التركية منذ البداية العمل مع المجتمع الدولي لمكافحة إرهاب داعش ونتيجة لتزايد الخسائر السياسية , والأمنية والإقتصادية شرعت تركيا بتوفير الدعم الإستخباراتي, واللوجستي للتحالف الدولي الذي يحارب داعش بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعدما كانت ترفض الإنضمام إليه.

ومن أخطر التهديدات التي تواجهها تركيا أيضا هي أنشطة حزب العمال الكردستاني (PKK) المصنف على أنه تنظيم إرهابي و توجه له إتهامات من الحكومة التركية بوجود علاقات بينه وبين إسرائيل ومما أثار الشكوك حول تلك العلاقات تصاعد عملياته بشكل مكثف بعد الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008 وارتباط العديد من التفجيرات , والعلميات الإرهابية التي شهدتها تركيا في تلك الفترة بحزب العمال الكردستاني.

وينتشر أتباع الحزب في جبال قنديل شمال العراق التي اتخذها قاعدة له ينطلق منها المسلحون وعمليات تهريب السلاح للداخل التركي، و في الجانب السوري ممثلةً بوحدات حماية الشعب وحزب الإتحاد الديمقراطي التي تتركز في الشمال السوري بمدينة جرابلس (الحاج, 2015،ص 45).

ومن أهمَّ الخطوات التي اتخذتها الحكومة التركية في مجال محاربة الحركات والجماعات التي تعتبرها تركيا جماعات إرهابية تتمثل في موافقة البرلمان التركي في 2 تشرين الأول 2014 على مذكرة الحكومة التركية التي طلبت تخويل الجيش التركي بإرسال قوات عسكرية للقيام بعمليات أمنية خارج الحدود التركية (في الأراضي العراقية والسورية) ويتضمن قرار البرلمان التركي أيضًا الموافقة على نشر قوات أجنبية على

الأراضي التركية، واستخدامها القواعد العسكرية ضمن عنوان "مكافحة الإرهاب" لمواجهة خطر الجماعات المتطرفة على الحدود الجنوبية لتركيا. (الحاج,2016) ومن هنا يمكن تفسير عملية درع الفرات التي شنتها تركيا في في 24 آب 2016 التي تهدف تركيا من خلالها إنقاذ للشعب التركي من العمليات الإرهابية أولاً، وإنقاذ وحدة الأراضي السورية ثانياً، ومنع قيام كيان كردي شمال سوريا ثالثاً, وأثمرت عن تراجع المقاتلين الأكراد إلى شرق الفرات.

وفيما يتعلق بمعركة تحرير الموصل ومحاربة داعش التي إنطلقت في تشرين الأول 2016 أصر الجانب التركي على المشاركة في المعركة وذلك لعدة أسباب منها إبعاد خطر داعش عن الحدود التركية،ومن جهة أخرى رأت تركيا أن دخول أطراف إقليمية أخرى مثل إيران ومشاركة الحشد الشعبي في المعركة يعطيها هي أيضا الحق في المشاركة , حيث طرحت تركيا نفسها على أنها حامية للعرب والتركمان والسنة في المنطقة فالجانب التركي ليس قوات إحتلال ولا يسعى لإستعادة أمجاد الماضي ولا يستبطن أهداف توسعية.

من المؤكد أن ظاهرة الإرهاب والجماعات الراديكالية تستدعي تكاتف جميع دول المنطقة للقضاء عليها وعلاج المشكلة بإقتلاع أسبابها من الجذور من خلال العمل على حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية, وفتح القنوات الدبلوماسية , وتشجيع الحوار , والبعد عن العنف , وتهميش الأقليات كل هذه الأدوات وغيرها في حال عدم توافرها ستؤدي إلى تهيئة البيئة المناسبة لصعود مثل هذه الجماعات المتطرفة التي لا تعرف سوى العنف ؛ ومع إستمرار وتصاعد الأزمات في دول الجوار التركي وعدم قدرة أي طرف على حسمها سواء عسكرياً أو دبلوماسياً سيستمر شبح الإرهاب والتطرف والعمليات الإنتحارية التي طرقت أبواب معظم دول المنطقة.

استناداً إلى ما سبق يمكن القول أن تركيا إستطاعت أن تتكيف مع التحولات والتغيرات الإقليمية والدولية بما يحقق مصالحها سياسياً, واقتصادياً, وعسكرياً, وأمنياً مما ساهم في منحها دوراً أساسياً في السياسة الإقليمية الشرق أوسطية، ومن جهة أخرى إن الدور التركي تجاه الشرق الأوسط لا يهدف إلى تحقيق دور من أدوار

السيطرة، بل هو توجه شامل في بناء السلم والأمن المبنيين على التحركات النشطة تجاه الشرق الأوسط.

رؤية في مستقبل الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط:

إنتهجت تركيا خلال حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 سياسة خارجية نشطة ومتعددة الأبعاد ,تمكنت من خلالها أن تكون فاعلاً محورياً لا يمكن تجاهله على المستويين الإقليمي والدولي لكن نتيجة للتدخل التركي في شؤون بعض دول الشرق الأوسط إرتسمت صورة قاتمة حول السياسة التركية التي شكلت مفصلاً هاماً في الإنتقال من التصورات الإيجابية نسبياً الى الصورة السلبية.

لذلك يبقى مستقبل الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط رهناً لطبيعة التحولات القادمة في المنطقة الشرق أوسطية والآثار التي ستترتب على هذه التحولات مما ينعكس على دور تركيا , فواقعية السياسة الخارجية التركية تسعى إلى الموازنة بين الربح والخسارة في المصالح الوطنية مما جعلها تتجه إلى تعزيز دورها لسد الفراغ الاقليمي الناشىء ؛ نتيجة إنشغال الدول الشرق أوسطية بقضاياها الداخلية وعجز هذه الدول عن القيام بأدوارها الخارجية بشكل فعال، إضافة إلى أن الدوافع الإقتصادية والسياسية , والأمنية تقتضي من تركيا أن يكون لها حضوراً إقليمياً فاعلاً لحماية مصالحها الوطنية العليا في الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى يعد البعد الداخلي من أهم محددات الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط، حيث تعد محاولة الإنقلاب التي شهدتها تركيا في منتصف تموز عام 2016 من أبرز العوامل التي ساهمت في إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية التركية؛ لذلك سعت تركيا من خلال نظرة استراتيجية شاملة الى إعادة تثبيت نفسها كقوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط قادرة على الحد من النفوذ الإقليمي الإيراني وتخفيف حدة التوتر وتقليص عدد الخصوم بسبب السياسات التي اتبعتها إزاء الأحداث في المنطقة, فقد شهدت السياسة التركية إعادة تحديث لسياسة صفر مشكلات التي تعد مبدأ أساسياً في السياسة الخارجية التركية حيث بدأت تركيا بتطبيع علاقاتها مع كل من روسيا وإسرائيل , ولجأت إلى حسم العديد من الملفات الخارجية مثل الملف السوري, والكردي , ومشكلة تنظيم الدولة(داعش) التي وصلت إلى حد التدخل العسكري

في سوريا من خلال عملية درع الفرات التي بدأت في آب 2016، إضافة إلى تواجد القوات التركية في معسكر بعشيقة في الموصل شمال العراق منذ عام 2015.

كما أن ردود الفعل الغربية التي اتسمت بالسلبية وتقديم النصائح ورفض سياسة التطهير التي اتبعتها تركيا إزاء الإنقلابيين ساهمت في توتر العلاقات التركية الغربية مما قد يؤدي إلى إبتعاد تركيا عن الغرب وتوجهها نحو الشرق الأوسط لا سيما بعد قرار البرلمان الأوروبي بتعليق مفاوضات العضوية في الإتحاد الأوروبي , إضافة إلى محاولة تهميش الدور التركي في حلف الناتو الذي لم يقدم أي مزايا للأتراك وبرز ذلك من خلال رد الحلف حول الصراع الذي جرى بين تركيا وروسيا في عام 2015 جراء إسقاط الطائرة الروسية، وفي عام 2010 خلال فترة الصراع بين تركيا وإسرائيل عندما استولى الإسرائيليون على السفينة التركية مرمرة وقتلوا المواطنين الأتراك، إلا أن الناتو لم يفعل شيئا لحماية السفينة أو حتى لدعم تركيا.

في خضم هذا المشهد يمكن القول إن مستقبل الدور التركي يبقى رهناً للتطورات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ومدى قبول دول المنطقة لهذا الدور وقدرة القيادة التركية على الإستمرار في هذا الدور، لكن بصفة عامة تبقى الأجندة التركية متباينة مع إستراتيجيات دول المنطقة ويبقى التعاون بين الطرفين نقطة بداية محكوم تطورها بطبيعة الموقف التركي تجاه تحركات القوى الإقليمية الأخرى التي تهدد الأمن والإستقرار في المنطقة خاصة إيران واسرائيل, وإذا ما كانت القيادة التركية ستولي أهمية أكبر لعلاقاتها مع الدول العربية على حساب علاقاتها مع كل من إيران واسرائيل.

وثمة تساؤل يطرح هنا حول مدى إرتباط الدور التركي واستمراريته بحكومة حزب العدالة والتنمية, وفي هذا الصدد يمكن القول بأن عودة تركيا نحو الشرق الأوسط يعكس تغير المصالح التركية وليس مجرد رؤية حزب على سبيل المثال حاجة تركيا للنفط , والغاز الطبيعي , وللأسواق فرضت عليها التواصل مع أكبر عدد ممكن من الدول وتحقيق الإستقرار في البيئة المحيطة، بناء على ذلك لم تعد السياسة التركية كما كانت في السابق بالتالي فإن الكثير من أساسيات السياسة الخارجية التركية كالأمن والاقتصاد، لن تتغيّر في حال مجيء حزب جديد الذي لن يكون عليه أن يفعل أي شيء آخر سوى الاستمرار في إدارة هذه المصالح.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أنه منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 سعت القيادة التركية ممثلة برموزها الثلاث رجب طيب أردوغان وعبدالله جول وأحمد داوود أوغلو بإعادة تعريف الدور التركي والإنتقال بتركيا من دولة هامشية إلى دولة مركزية محورية ومن دولة رد فعل إلى دولة فعل ليس من أجل تسويق أنموذجها السياسي أو التنموي فقط , وإنما لتأكيد هويتها التي طالما بحثت عنها نتيجة لسياسة التغريب والعلمانية.

ولقد تضافرت مجموعة من المقومات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تعزيز الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط حتى بدأ الحديث عن النموذج التركي الذي يحتذى به سياسياً, واقتصادياً, وعسكرياً، فإلى جانب إمتلاكها المقومات الإقتصادية, والعسكرية, والجغرافية إمتلكت تركيا الرؤية الإستراتيجية التي ساهمت بإعادة تعريف الدور التركي إستنادا لنظرية العمق الإستراتيجي التي تهدف إلى إخراج تركيا من بلد هامشي يختزل دورها في عضوية المحاور إلى بلد مركزي وعلى مقربة واحدة من الجميع وفي الوقت نفسه إلى بلد فاعل ومبادر في كافة القضايا الإقليمية والدولية.

وأتاحت التغيرات والتحولات التي شهدتها البيئتين الإقليمية والدولية إعادة تعريف تركيا لعمقها الإستراتيجي من خلال إعادة تأكيد روابطها مع القوى الإقليمية القريبة منها, واستنادا لذلك طوت تركيا الكثير من صفحات الماضي فأنهت حالة العداء التي كانت تربطها مع العديد من دول الجوار مثل: سوريا, والعراق إستنادا لمبدأ صفر مشكلات, كذلك إعتمدت على القوة الناعمة في بناء علاقاتها مع الدول الأخرى وانطلقت بثقة عالية نحو الشرق الأوسط وباتت فاعلاً مؤثراً حاضراً في العديد من الملفات والقضايا المحورية في المنطقة في مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية باعتبارها بوابة الدخول للعالم العربي , وشكل الموقف التركي من الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008, وواقعة دافوس عام 2009, والإعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010 ذروة التفاعل مع القضية الفلسطينية وتراجعا في العلاقات التركية الإسرائيلية ؛مما ساهم برفع رصيد تركيا في المنطقة ومن ثم واصلت تركيا

دورها في العديد من الصراعات ومنها الدور التركي في المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس عام 2011، وإتمام صفقة تبادل الأسرى مع إسرائيل في تشرين الأول 2011.

وأبدت تركيا إهتماما بالعراق وأكدت دوما على وحدته ورفض تقسيمه على أسس طائفية ومذهبية، كما تصاعد الدور التركي بعد إندلاع الثورات العربية التي إنطلقت في بداية عام 2011 وأكدت على أهمية الحوار والبعد عن العنف وضرورة الإستماع للمطالب الشعبية التي تنادي بالحرية والديمقراطية، ولعبت تركيا دوراً إيجابياً في حل العديد من الأزمات في المنطقة مثل الأزمة بين بغداد ودمشق , وإيران والغرب في الملف النووي الإيراني، وساهمت تركيا في مكافحة الجماعات الراديكالية المتطرفة في الشرق الأوسط لعل من أبرزها تنظيم الدولة (داعش).

من ناحية أخرى فرضت هذه المتغيرات التي عصفت في المنطقة تحديات أمام الدور التركي كان أبرزها ظهور العديد من القوى الإقليمية التي تتنافس على قيادة المنطقة ومن أهم هذه القوى إيران لا سيما بعد توقيعها الإتفاق النووي مع الغرب في 14 تموز 2015 وتخلصها من العقوبات الإقتصادية ؛ مما أتاح لها فرصة أكبر في التحرك داخل الشرق الأوسط، ومن جهة أخرى نظرت بعض الدول في المنطقة إلى تركيا بشك وريبة ووجهت لها إتهامات بدعمها للجماعات الإسلامية كجماعة الإخوان المسلمين في مصر التي تشكل عاملاً مسانداً ومعززاً لتركيا وطموحاتها لأن تكون لاعباً فاعلاً في المنطقة، هذا إلى جانب إتهامها بتقديم التسهيلات لعبور عناصر لتنظيم الدولة داعش , وتقديم الأسلحة والعلاج لجرحاهم.

وبدأت السياسة الخارجية التركية بالإنحراف تدريجيا عن الأسس التي قامت عليها مثل سياسة صفر مشكلات وعدم التدخل في شؤون دول الجوار, وبدا ذلك من خلال التدخل العسكري التركي في كل من شمال سوريا والموصل , لكن يبقى هذا التدخل محصوراً في إطار الحفاظ على الأمن القومي التركي ولا يشكل خطرا على دول المنطقة ؛ ذلك لأن تركيا لا تستبطن أي أهداف توسعية أو نزعة لإعادة أمجاد العثمانيين كما يدعي البعض وتبقى الطرف الذي يثق به معظم الفاعلين في الشرق الأوسط.

الإستنتاجات:

في إطار ما جرى بحثه في هذه الدراسة التي تناولت الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط وبناء على ما تم معالجته من محاور توصلت الدراسة إلى الإستنتاجات التالية:

- لقد ساهمت المقومات المادية وغير المادية التي تمتلكها تركيا في تعزيز دورها الإقليمي في الشرق الأوسط ومن أهم هذه المقومات وصول تيارات إسلامية تتسم بالإعتدال إضافة إلى النمو الإقتصادي والتفوق العسكري وتطور النظام السياسي وتقليص دور العسكر في عملية صنع القرار.
- إن تصاعد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط جاء نتيجة لتفكير براغماتي ينطلق من المصلحة الوطنية التركية وليس عودة للعثمانية أو لأهداف توسعية مستقبلا على حساب دول الشرق الأوسط.
- إن تصاعد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط جاء نتيجة لضعف النظام العربي وغياب القيادات الفاعلة والمؤثرة في المنطقة فلم يكن أمام الدول العربية إلا أن دعمت تركيا ورئيسها رجب طيب أردوغان.
- إستثمرت تركيا التغيرات التي شهدتها دول الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها الإقتصادية والسياسية ولعب دور إقليمي قيادي في المنطقة.
- إن التوجه التركي نحو الشرق الأوسط ليس ردة فعل على تعثر المساعي التركية للعضوية في الإتحاد الأوروبي بقدر ما هو جزء من إستراتيجية شاملة تهدف إلى إخراج تركيا من عزلتها وجعلها محاطة بالأصدقاء بدلا من الأعداء وتكون على مقربة من الجميع لذلك دول الشرق الأوسط ليست مقصودة بحد ذاتها، كما أن أولويات تركيا هي الترتيبات الأمنية في إطار الأطلسي والإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وأخيرا بناء تعاون إقتصادي مع الأقاليم المجاورة بما فيها الشرق الأوسط.
- حقق التعاون التركي مع دول الشرق الأوسط خطوات كبيرة وفي كافة المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية، مما ساهم في تعزيز الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط وساهم في توسيع دائرة خياراتها الإستراتيجية.

- إن تعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية والتقارب التركي الإيراني ليس موجها ضد أي دولة أخرى بقدر ما هي علاقات ترتبط بالمصالح فقط.
- ساهم إنخراط تركيا في الشرق الأوسط في تعزيز مكانتها وأهميتها لدى الغرب حتى بات من الصعب الحديث عن أي ترتيبات مستقبلية في المنطقة بمعزل عن الدور التركي، وبدا ذلك واضحا من خلال الطريقة التي تعامل بها المجتمع الدولي مع قضية اللاجئين السوريين حيث مثلت تركيا المنفذ الوحيد لأوروبا لإحتواء أزمة اللجوء والهجرة غير الشرعية.
- إن الدور الإقليمي الفاعل لتركيا في الشرق الأوسط بات يشكل تحديا للسياسات الأمريكية والغربية التي إعتادت على رؤية تركيا الحليف الإستراتيجي والعضو في حلف الناتو، وبرز ذلك من خلال الموقف التركي من غزو العراق والملف النووي الإيراني والأزمة السورية.
- شهدت السياسة الخارجية التركية إنحرافا عن بعض أسسها ومبادئها مثل مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار وذلك نتيجة للتدخل التركي في قضايا الشرق الأوسط وتجسد ذلك من خلال موقف تركيا من الأزمة السورية والإنقلاب العسكري في مصر والتدخل العسكري في جرابلس والموصل.
- على الرغم من أن تركيا واجهت إتهامات باتباعها سياسات على أسس مذهبية من خلال دعمها للتيار الإسلامي في المنطقة إلا أنها تبقى الحليف الذي يوثق به لا سيما من قبل دول الخليج العربي.
- على الرغم من أن تركيا تظهر كقائد إقليمي في المنطقة إلا أنها غير قادرة على حسم الكثير من الملفات دون التنسيق مع الغرب وتحديدا الولايات المتحدة التي تبقى القوة الوحيدة القادرة على التأثير في مسار الأحداث والأزمات في الشرق الأوسط.
- تركيا بحكم موقعها الجغرافي تعتبر طرفا مشاركا في قضايا الشرق الأوسط لا سيما في الدول المتاخمة لحدودها مثل سوريا والعراق وإيران فيما يتعلق بالملف النووي والجماعات الراديكالية، لكن الطبيعة المعقدة للقضايا وتعدد أطرافها إضافة

إلى البعد المحلي المعقد في تركيا تجعل الدور التركي مقيد بعوامل ذاتية ومعطيات خارجية وأدوار ومواقف دول أخرى.

التوصيات:

بالنظر إلى المتغيرات التي عصفت في منطقة الشرق الأوسط وتسارع التطورات في العديد من الملفات وتزايد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط توصي الدراسة بما يلي:

1. أخذ العبرة من التجربة السياسية والنهضوية التركية، فقد إستطاعت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 إقامة تجربة ديمقراطية متكاملة عززت من الحريات والرأي العام وآليات الحوار على المستويين الداخلي والخارجي حتى باتت نموذجا يحتذى به.
2. إن عودة تركيا نحو الشرق فرصة تاريخية لا خطرا داهما فالمبادرات التركية يجب مقابلتها بمبادرات مشابهة، فالتوجهات التركية للتعاون الإقتصادي يجب أن تواجهها مبادرات إقتصادية من دول المنطقة والترويج للسياحة من قبل الطرفين وكذلك تعزيز التعاون في المجالين العسكري والأمني للجانبين.
3. تجنب رؤية تركيا من زاوية المحاور لكن من ناحية أخرى على تركيا أن لا تغفل خطر تمدد المحاور الأخرى في المنطقة وذلك على حساب الدور التركي.
4. أن لا تتوقف العلاقات التركية العربية على تطور العلاقات التركية الإيرانية و الصراع العربي الإسرائيلي على سبيل المثال عن تتبع ردود الفعل العربية إزاء الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008، وواقعة دافوس عام 2009، والإعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2011 إرتفع رصيد تركيا لدى العرب، لكن بعد تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية عام 2016 إتهمت تركيا ورئيسها أردوغان بالخيانة والعمالة لإسرائيل.
5. تعزيز آليات الحوار وفتح القنوات الدبلوماسية بين دول الشرق الأوسط وحل الخلافات بينها دون تدخل أي قوى دولية مما يساهم بتعزيز السلام وحفظ أمن المنطقة وحقن دماء الأبرياء وردع الجماعات الراديكالية من زرع الفتن الطائفية في المنطقة.

6. إقامة مجلس تعاون إستراتيجي يضم جميع دول المنطقة بما فيها إيران مما يساهم بإرساء السلام في المنطقة ومواجهة إسرائيل وتعزيز التعاون بشكل أكبر من الإتفاقيات والشراكات التي تتم على مستوى ثنائي وتعزز من القطرية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الوثائق :

الدستور التركي (2012) .

الكتب:

أبو الحسن، خالد محمد (2012)، **تركيا والتحولات السياسية في المنطقة**، في كتاب في كتاب التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

أحمد , مصطفى (2004) ,**الموسوعة الجغرافية** , دار العلوم للنشر والتوزيع ,القاهرة.

الجبوري، مصلح خضر، 2014، **الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.

الحمد، جواد (2012)، **السياسة الخارجية التركية والعالم العربي في كتاب التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

الحمش، منير،2012، **وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الإقتصادية التركية العربية** في: نور الدين، محمد (تقديم) العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المتسقبل، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة.

الرمضاني، مازن إسماعيل (1991)، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**،مطبعة دار الحكمة. بغداد.

السماك، محمد أزهر (1988)، **الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات**،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

الشرقاوي، باكينام،2009،**الإنطلاقة الإقليمية التركية لماذا ؟ وكيف**، منتدى الراصد، القاهرة.

العتابي، عبد الزهرة شلش (2002)، **توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي:دراسة في الجغرافيا السياسية**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

النعيمي، أحمد نوري، 2010، العلاقات العراقية التركية الواقع و المستقبل، دار زهران للنشر، الأردن.

الكيالي، عبد الحميد (2012)، **الرؤية الإسرائيلية للتحول التركي**، في التحول التركي نحو الشرق الأوسط تقديم آراس، بولنت، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن

المخادمي، عبد القادر رزيق(2005)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات**، الدار العربية للعلوم، بيروت.

آراس، بولنت وآخرون، 2013، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

أوغلو، أحمد(2010) **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**،مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

باكير، علي (2012) **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية**، في نور الدين، محمد (تقديم) تركيا والعرب تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة.

باكير، علي (2010)، **تركيا الدولة والمجتمع..المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية**، في تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، تقديم عبد العاطي، محمد، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

تركماني، عبدالله (2010)، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا**، دار النقوش العربية، تونس.

تغيان، شريف، 2011، **الشيخ رجب طيب أردوغان مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**، دار الكتاب العربي، دمشق.

تيلور، بيتر وآخرون،2002، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

ثلجي، محمد (2010)، **أزمة الهوية... طرق جديدة للمعالجة**، في تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

جول، محمد زاهد، 2013، **التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت.

حوا، هدى،2012، **منطقة التجارة الحرة العربية التركية أي نمط من أنماط الشراكة الإقتصادية بين تركيا والوطن العربي ؟** في محمد، نور الدين (تقديم) تركيا

تحديات الداخل ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة.

خصباك , شاكر (2005), **الأكراد دراسة جغرافية أثنوغرافية** , الدار العربية للموسوعات , بيروت .

خماش، رنا عبد العزيز(2010), **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية،** مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

خولي، معمر فيصل(2014)،**العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل،** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

خولي، معمر(2011)، **الإصلاح الداخلي في تركيا،** المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر.

دغيم , سميح (2000), **موسوعة مصطلحات العلوم الإجتماعية والسياسية** ,مكتبة لبنان , بيروت .

ربابعة، غازي (2011)، **السياسة الخارجية لتركيا تجاه القضية الفلسطينية 2000 – 2010** في مؤتمر العلاقات التركية العربية، الجامعة الأردنية، عمان.

رضوان، وليد، 2006، **دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و pkk في العلاقات التركية العربية: العلاقات التركية السورية نموذجا،** شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

سبيتان، سمير ذياب (2012)، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان،** الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.

سليم، محمد السيد (2012) **الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي** في: نور الدين، محمد (تقديم). تركيا والعرب تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت.

سليم، محمد السيد(1989)، **تحليل السياسة الخارجية،** مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

سميرة، صبري (2012)**السياسة التركية وأمريكا في ظل التحولات السياسية العربية** في: آراس، بولنت وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

صابر، فرح،2012، **الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها** في نور الدين، محمد (تقديم) تركيا والعرب تحديات الحاضر ورهانات المستقبل الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

عبد القادر، محمد،2012، **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية،** في نور الدين، محمد (تقديم)العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة.

علي الدين، هلال وجميل مطر (1983). **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، القاهرة.

فولر، جراهام (2009) **الجمهورية التركية الجديدة،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

كرامر، هاينس (2000) **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، العبيكان، الرياض.

محفوض، عقيل سعيد، 2012، **السياسة الخارجية التركية الإستمرارية – التغير،** المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،قطر.

محمود، أحمد عبد العزيز (2012)، **تركيا في القرن العشرين**، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

مقلد، إسماعيل صبري وآخرون (1994) **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت.

مقلد، إسماعيل صبري (1987).**نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة،** دار السلاسل، الكويت.

نوفل، ميشال (2010) **عودة تركيا إلى الشرق الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية،** الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

نوفل، ميشال وآخرون (2010) **العثمانية الجديدة والشرق الأوسط**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي.

نور الدين، محمد 2008، **تركيا الصيغة والدور**، دار الرياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

الدوريات:

أبو الحسن، خالد محمد (2014)، **النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية** مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد شتاء(66)،مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

أتاش، نورشين وأوغلو(2014)، **تحد جديد لتركيا: الحرب الأهلية في سوريا**، مجلة رؤية تركية، العدد (3)، مركز سيتا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، أنقرة.

أتامان، محي الدين وكولشاه نسليهان قايا (2015)، **العلاقات بين تركيا و دول مجلس التعاون الخليجي: فرص جديدة في النظام الإقليمي المتغير**، رؤية تركية،العدد(3)، مركز سيتا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، أنقرة.

أته، حاتم (2013)، **جماعة كولن الإنجذاب إلى التيه** ، مجلة رؤية تركية، العدد (4)، مجلد(2)، مركز سيتا للدراسات، أنقرة.

أركان، علي (2014)، **إعادة تخيل الماضي العثماني في السياسة التركية:الماضي والحاضر**،مجلة رؤية تركية، عدد (2)، مجلد (3)، مركز سيتا للدراسات، أنقرة.

الجبوري، رهام محمود (2000)، **اليهود في المجتمع التركي، دراسات إجتماعية**، عدد شتاء (2000)، قسم الدراسات الإجتماعية في بيت الحكمة، بغداد.

السرحان، صايل فلاح (2014)، **أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية 2002 -2011**، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، مجلد (6)، عدد(2) عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، عمان.

السكري، أحمد مجدي (2012)، **أزمة العلاقات التركية الأوروبية بين غياب الفاعلية واعتبارات المصالح** ، شؤون عربية، عدد شتاء (152)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

الشيخ، ممدوح (2012) **النقشبندية والسياسة في تركيا: من الإسلام إلى الليبرالية النقشبندية**، شؤون تركية، العدد (4) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر.

النعيمي، أحمد نوري (2009)، **تدريس السياسة الخارجية**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (37)، بغداد.

النيال، عبد القادر (2013)، **تركيا وخياراتها الإستراتيجية**، مجلة شؤون الأوسط، العدد ربيع صيف (145)، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت.

الهباس، خالد بن نايف (2012)، **النظام الإقليمي العربي والقوى المجاورة**، مجلة شؤون عربية،العدد(129)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

أوزهان، طه (2012)،**تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة في أعقاب أسطول الحرية** مجلة، رؤية تركية العدد(ربيع – صيف)، مركز سيتا للدراسات، أنقرة.

أوغلو، أحمد (2012) **معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم**،رؤية تركية، العدد (ربيع – صيف)، مركز سيتا للدراسات، أنقرة.

أونيش، ضياء (2012)، **تركيا والربيع العربي بين الإعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية**، مجلة رؤية تركية، عدد (3)، مركز سيتا للدراسات، أنقرة.

باكير، علي حسن (2013)، **تحديات السياسة الخارجية التركية**، مجلة البيان، عدد (315)، مركز البيان للبحوث والدراسات، لندن.

باكير، علي حسن (2015)، **محددات السياسة التركية إزاء التحالف الدولي**، مجلة السياسة الدولية، العدد (199)، مركز الأهرام، القاهرة.

بكر، علي (2015)، **تحولات السياسة التركية وأبعادها الإقليمية**، مجلة السياسة الدولية، عدد (202) تشرين الأول،مجلد (50)، مركز الأهرام ، القاهرة.

بيبرس، سامية (2015)، **الحوار الإستراتيجي التركي الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج**، القاهرة، شؤون عربية، عدد صيف (162)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

بيبرس، سامية (2012)، **سوريا وتركيا بين التحالف والعداء**، شؤون عربية، عدد شتاء (152)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

بيرس، سامية (2015)، **التقارب التركي الإيراني ومستقبل الأزمة السورية**، مجلة شؤون عربية، عدد ربيع (161)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

خليل، محمد عبد القادر (2012)، **حزبا العدالة ومستقبل العلاقات المصرية التركية** ، مجلة رؤية تركية، عدد(3)، مركز سيتا للدراسات، أنقرة.

خماش، رنا عبد العزيز، (2010)، **العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

دياب، أحمد (2016)، **أبعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته**، مجلة السياسة الدولية، العدد (302)، مركز الأهرام، القاهرة.

شامية، فادي (2015)، **أثر الأزمة السورية في دول الجوار و مشكلة اللاجئين**، مجلة رؤية تركية، عدد (2)، مركز سيتا للدراسات، أنقرة

عبد الحي، أحمد تهامي (2013)، **التوتر في العلاقات التركية المصرية: السياق الإقليمي وإشكالية النموذج**، مجلة رؤية تركية، العدد (4)، مجلد(2)، مركز سيتا للدراسات، أنقرة.

عبد الفتاح، بشير (2015)، **تحولات الموقفين التركي والإيراني إزاء عاصفة الحزم**، شؤون عربية، عدد صيف(162)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

عبد الفتاح، بشير (2014)، **السياسة التركية في محيط إقليمي متغير**، مجلة شؤون عربية، عدد ربيع (157)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

عبد الفتاح، بشير (2013)، **التطورات المصرية الداخلية وتأثيراتها على العلاقات المصرية التركية**، شؤون عربية، عدد (155)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

عبد الفتاح، بشير (2002)، **العلاقات التركية الأمريكية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة.

عباس، سامح (2014) **العلاقات التركية الإسرائيلية الواقع ومسارات المستقبل**، رؤية تركية العدد (2)، أنقرة.

طاهر، رانيا محمد (2013)، **الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي**، مجلة رؤية تركية، العدد (4)، مجلد(2)، مركز سيتا للدراسات ، أنقرة.

كوسميس و ودكا، جاكوب وسارة (2014)،**الإتحاد الأوروبي وتركيا في عصر ما بعد الربيع العربي: رسم خريطة المصالح الإستراتيجية في الجوار المضظرب**،رؤية تركية، عدد (2)، مجلد (3)، مركز سيتا للدراسات، أنقرة.

كيرشجي، كمال (2012)، **تأثر تركيا الواضح وتحول منطقة الشرق الأوسط**، رؤية تركية، عدد (ربيع صيف)،مركز سيتا للدراسات، أنقرة.

كيلاني، هيثم، (1995)، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد.7، أبو ظبي.

مجيب، مي (2014)،**الجغرافيا المأزومة: ديناميات الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات**، ملحق مجلة السياسة الدولية،العدد تموز(197)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة.

معوض، علي جلال (2011)، **الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، عدد185، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة.

نور الدين، محمد (2016)، **مسار السياسة التركية وسط أنواء الأحداث في المنطقة**، القاهرة، مجلة شؤون عربية، عدد ربيع (165)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

نور الدين، محمد (2012)، **عشر سنوات على حزب العدالة والتنمية: نجاحات وإخفاقات**، شؤون الأوسط، عدد خريف(143)، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت.

نور الدين، محمد (2011)، **تركيا والثورات العربية سياسات مركبة تنهي العمق الإستراتيجي**، شؤون عربية، عدد صيف (146)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

نور الدين، محمد (2010)**وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي** مجلة المستقبل العربي، عدد (381)، بيروت.

نوفل، ميشال (2016)،**النزاع التركي الروسي: سورية التناقض الرئيسي**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ربيع (106)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

يونس، رواء زكي (2001)، **التركيب القومي والديني في تركيا، دراسات إجتماعية،** العدد (5)، قسم الدراسات الإجتماعية في بيت الحكمة، بغداد.

الصحف والقنوات الفضائية:

الدراما مدخل رئيسي في السياسة الخارجية التركية **جريدة العرب** نُشر في 8 حزيران 2016، العدد: 10300، ص(12)

الوادي، محمد خير، قناة الجزيرة الفضائية، لقاء حواري بعنوان تطور العلاقات التركية الصينية، برنامج ما وراء الخبر (1 تشرين الثاني 2010)، الساعة 18:30بتوقيت غرينتش.

مقابلة خاصة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد إنقلاب تموز،قناة الجزيرة الفضائية، 21 تموز 2016، الساعة 1:25 بتوقيت مكة المكرمة.

كيوان، مأمون الأقليات في تركيا تحت سقف المواطنة **جريدة النهار 23 كانون الأول 2011 – العدد 4209 – صفحة 19.**

صور الجنرال سليماني التي «تنتهك» سيادة العراق،جريدة القدس العربي 19 نيسان 2015، العدد 8079، صفحة 14.

المواقع الإلكترونية:

الجيلاني، مهند، **القوات المسلحة التركية:**
http://www.almusallh.ly/ar/stratigystud

جول، محمد زاهد، **أسباب انتقال السياسة التركية من الدفاع إلى الهجوم الموقع** الإلكتروني: http://www.turkpress.com

أولوطاش، أفق، **رؤية الأحزاب للسياسة الخارجية على الموقع** الألكتروني:
http://www.turkpress.com/

تركيا تغلق قاعدة "إنجرليك" وتقطع الكهرباء عنها : **www.france24.com**

بايدن في تركيا..ترميم جسور الثقة المفقودة الموقع الإلكتروني :
http://www.turkpress.com/

السيد ، سامية **العلاقات التركية الإيرانية.. إلى أين؟** الموقع الإلكتروني :
http://www.turkey-post.net/p-65826/

دباغ ، باسم : **تركيا تدخل حرب التسلّح: جيش قوي وتصدير خارجي**
https://www.alaraby.co.uk
دلي ، خورشيد **تركيا والتدخل الروسي في سوريا :**
http://www.aljazeera.net
باكير، علي، **السياسة الخارجية التركية ما بعد الإنقلاب الفاشل :**
http://www.turkpress.com/
نور الدين، محمد **تركيا ومخيمات اللاجئين السوريين. أعباء ومخاطر:**
http://www.swissinfo.ch/ara
الحاج، سعيد **عملية درع الفرات: الأسباب والتحديات المستقبلية:**
http://www.aljazeera.net/knowledgegate
سلمي، جلال : **"ذا إيكونومينست" تقيم وضع تركيا :**
http://www.turkpress.com
العلاقات التركية الصينية: المنعطف الإستراتيجي:
http://studies.aljazeera.net/ar

دعم الخليج لاقتصاد تركيا ضرورة استراتيجية لأمن الطرفين..لماذا؟

http://www.alkhaleejelarabi.com/print/1105
باكير، علي حسن : أوروبا تعيد إكتشاف أهمية تركيا
http://www.turkpress.com
أردوغان: لا قيمة لتصويت البرلمان الأوروبي على مفاوضات عضوية تركيا

http://assabeel.net/arab-and-world/item/
العاني، مؤيد مظفر: الأقليات في تركيا. من عتمة الظل إلى دائرة الضوء
http://www.turkey-post.net/p-115481
الفقيه، الصادق، **قراءتان في كتاب العمق الإستراتيجي لأحمد داود أوغلو ،مركز الجزيرة للدراسات 4-10-2010**
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2010/2011722054285
مبروك، خليل، **الموصل تظهر حدود القطع بين تركيا وإيران :**
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews
سليمان , منى , **مستقبل العلاقات التركية الأمريكية بعد فوز ترامب :**
http://www.zamanarabic.com/

ثانياً: المراجع الأجنبية

BOOKS

Andrew M . Scott(1967) The functional Of The International System , New York , The Macmellen Company.

Bruce, J. Biddle(1986).Recent Developments in Role Theory”, in: Annual Review of Sociology, California: Annual Review INC.

Cambell, Steven J. (1999) Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U.S. Policy Making, U.S.A: Department of Government in International Studies of South California, International Studies Association.

Contori , louis and Steven L . Spiegel (1970). The International politics of regions , prentice - Hall

International Encyclopedia of The Social Sciences, (1968) New York، The Macmillan Company & The Free Press,

Kutlay, Mustafa. (2015) "The Turkish Economy at a Crossroads: Unpacking Turkey’s Current Account Challenge." *Global Turkey in Europe III: Democracy, Trade, and the Kurdish Question in Turkey-EU Relations* 19

Magoor , ray, (1982). Major Debats in International relations , West view, Usa .

Morgenthau, Hans (1968) . politics among nations , new york Alfred A , knoph.

Parsons, Talcott, (1968) The Structure of Social Action: A Study in Social Theory with Special Reference to A Group of Recent European Writers, New York: The Free Press.Vol. 13.

Walker, Stephan G. (1987), Role Theory and Foreign Policy Analysis, Duke University Press, Duke University, Policy Studies..

Reports and Journals :

Bacik, Gökhan. (2009): "Turkish-Israeli Relations after Davos: A View from Turkey." *Insight Turkey* 11, no. 2.

Barkley, Henri J.(2011) "Turkish Foreign Policy and the Middle East." CERI Strategy Papers, Centre d'études et de recherches internationales (CERI-Sciences Po/CNRS) No 10 .

Bilefsky, Dan, and Anthony Shadid. (2011) "Turkey moves to intensify sanctions against Syria." *The New York Times* 30.

Bulent, A. (2009)."Davutoğlu Era in Turkish foreign Policy." *Insight Turkey* 11, no. 3

Cagaptay, Soner, and Bilge Menekse. (2014) "The Impact of Syria’s Refugees on Southern Turkey." *Washington Institute for Near East Policy* 1

Çandar, Cengiz. (2009): "Turkey’s Soft Power Strategy: A New Vision for a Multipolar World." *SETA Policy Brief* 38.

Falk, Richard. (2014): "Can the US Government Accept an Independent Turkish Foreign Policy in the Middle East?." Insight Turkey 16, no. 1..

Gunnarson, M(2000). "Regionalism and Security-Two concepts in the Wind of Change." Nuclear Risks, Environmental, and Development Co-operation in the North of Europe. .

Hale, William. (2009): "Turkey and the Middle East in the'new era'." *Insight Turkey*11, no. 3.

Larrabee, F. Stephen(2010). *Troubled Partnership. US-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change*. RAND PROJECT AIR FORCE SANTA MONICA CA.

Larrabee, F. Stephen and Alireza Nader(2013). Turkish-Iranian relations in a changing Middle East. Rand Corporation.

Larrabee, F. Stephen.(2010) *Troubled Partnership. US-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change*. RAND PROJECT AIR FORCE SANTA MONICA CA.

McCurdy, Daphne . (2008)"Turkish-Iranian Relations: When Opposites Attract."*Turkish Policy Quarterly* 7, no. 2.

McCurdy, Daphne. (2008). "Turkish-Iranian Relations: When Opposites Attract."*Turkish Policy Quarterly* 7, no. 2

Meral, Ziya, and Jonathan Paris(2010):. "Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity." *The Washington Quarterly* 33, no. 4.

Müftüler-Baç, Meltem. (2014): "Changing Turkish foreign policy towards Iraq: new tools of engagement." *Cambridge Review of International Affairs* 27, no. 3.

Öniş, Z., & Yilmaz, Ş. (2009). Between Europeanization and Euro-asianism: Foreign policy activism in Turkey during the AKP era. *Turkish Studies*, *10*.

Özhan, Taha. (2011): "The Arab Spring and Turkey: The Camp David Order vs. the New Middle East." *Insight Turkey* 13, no. 4 .

Özhan, Taha. (2014): "The Longest Year of Turkish Politics: 2014." *Insight Turkey*16, no. 2.

Şenay , Özden(2013) " Syrian refugees in turkey "migration policy center,

Stenslie, Stig.(2015) "Decisive Storm": Saudi Arabia's attack on the Houthis in Yemen." Norwegian Peacebuilding Resource Centre,

Stenslie, Stig. (2015) ""Decisive Storm": Saudi Arabia's attack on the Houthis in Yemen." *Norwegian Peacebuilding Resource Centre*.

Sümer, Fahrettin. (2013) "Turkey's Changing Foreign Policy and the Arab Spring." The Innovation Journal 18, no. 1

Uzer, Umut. (2013) "Turkish-Israeli Relations: Their Rise and Fall." Middle East Policy 20, no. 1

websites:
New face of power in the Middle East:
http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east
Turkey said to thank Israel for its support during coup attempt :
http://www.timesofisrael.com /
SAYIGH, Yezid : china's position on Syria :
http://carnegie-mec.org/

Soner Cagaptay: The impact of Syrian refugees on turkey :
http://www.washingtoninstitute.org
Lepori , paolo : Turkey: why a military base in Qatar?
Developments in the regional geo-strategic layout:
http://www.lindro.com
https://donate.unhcr.org/gu-

المعلومات الشخصية

الاسم: مي سامي المرشد

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: العلوم السياسية

العنوان: عمان